بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ولاية العهد في العصر الأموي
(41هـ/661م-132هـ/750م)

إعداد
وجيه لطفي طالب ذوقان

إشراف
الأستاذ الدكتور جمال جودة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

1426هـ/ 2005م

ولاية العهد في العصر الأموي
(41هـ/661م–132هـ/750م)

إعداد

وجيه لطفي طالب ذوقان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2005/8/24 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

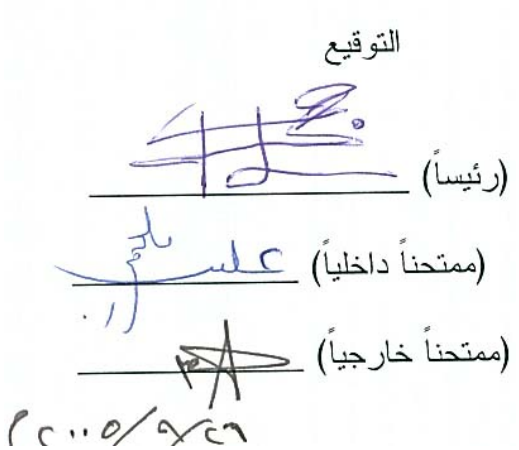

1- الأستاذ الدكتور جمال جودة (رئيساً)

2- الدكتور عدنان ملحم (ممتحناً داخلياً)

3- الدكتور هاني أبو الرب (ممتحناً خارجياً)

الإهـــــــداء

إلى روح والدتي

إلى والدي العزيز

إلى زوجتي وأولادي

إلى إخوتي وأخواتي

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد إنجاز هذا العمل إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور جمال جودة الذي قدم لي يد العون، وأولاني جل اهتمامه، ومنحني الكثير من وقته، وأمدني بالكثير من التوجيهات والإرشادات القيمة طيلة فترة الإشراف على هذا العمل حتى خرج على ما هو عليه الآن.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عدنان ملحم الذي تفضل بتقديم العديد من الملاحظات القيمة لي، مما ساهم في إثراء هذا العمل.

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة قسم التاريخ في جامعة النجاح الوطنية، وجميع الأخوة والأصدقاء الذين مدوا لي يد العون والمساعدة وكان لهم دور في إنجاز هذا العمل.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
صفحة العنوان	أ
مصادقة أعضاء لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
المختصرات والرموز	ز
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة	1
دراسة في المصادر والمراجع	6
الفصل الاول: انماط الحكم في دولة الاسلام حتى تولي معاوية الخلافة	12
أ. النمط النبوي	13
ب. النمط الخلافي	15
1. تطور مفهوم الخلافة (الخلافة لغة واصطلاحاً)	15
2. الخلافة في القرآن الكريم	21
3. تنصيب ابو بكر الصديق	23
4. تنصيب عمر بن الخطاب	29
5. تنصيب عثمان بن عفان	32
6. تنصيب علي بن ابي طالب	38
الفصل الثاني: ولاية العهد الممارسة والتطبيق	44
الولاية في اللغة والاصطلاح	45
العهد في اللغة والاصطلاح	46
شروط ولاية العهد	47
غايات الامويين من ولاية العهد	51
ولاية العهد في الفترة السفيانية	53
ولاية العهد في الفترة المروانية	64

الفصل الثالث: موقف الفرق الاسلامية المعارضة من ولاية العهد 77
أ. موقف الشيعة من الامامة 78
موقف الشيعة من ولاية العهد 81
ب. موقف الخوارج من الامامة 86
موقف الخوارج من ولاية العهد 88
ج. موقف المعتزلة من الامامة 93
موقف المعتزلة من ولاية العهد 94
الفصل الرابع: موقف العلماء من ولاية العهد 97
أ. علماء مكة والمدينة 98
عبد الله بن عباس 98
سعيد بن المسيب 100
عبد الله بن عمر 102
محمد بن الحنفية 104
ب. علماء العراق 106
سعيد بن جبير 106
الحسن البصري 108
عامر الشعبي 110
ج. علماء الشام 113
عبد الله بن محيريز الجمحي 113
عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي 114
رجاء بن حيوة الكندي 116
محمد بن شهاب الزهري 117
الخاتمة 120
المصادر والمراجع 122
العنوان باللغة الانجليزية a
Abstract b

المختصرات والرموز

سنشير الى المصادر والمراجع في الهوامش حسب النمط الآتي:

1- يشار للمصدر كالآتي: اسم العائلة اوالشهرة للمؤلف، ثم الكلمة الأولى من اسم كتابه، ثم الجزء- ان الكتاب عدة أجزاء، ورقم الصفحة التي وردت فيها المعلومة.

مثال: الطبري، تاريخ، ج7، ص.350

2- يشار المرجع كالآتي: اسم الشهرة او العائلة للمؤلف، ثم الكلمة الاولى من اسم كتابه، ثم الصفحة.

مثال، عطوان، الامويون، ص95.

3- يشار للمقالة كالآتي: اسم الشهرة او العائلة لكاتب المقالة، ثم الكلمة الاولى من عنوان المقالة، ثم رقم الصفحة التي وردت فيها المعلومة.

مثال: جودة، الامة، ص134.

4- الرموز التالية تعني ما يلي:

م ن: المصدر نفسه.

ص: صفحة.

ج: جزء.

ط: طبعة.

ع: عدد.

ت: توفي.

ق: قسم.

م: مجلد.

هـ: هجري.

م بعد الرقم: ميلادي.

د ط: دون طبعة.

د ت: دون تاريخ نشر.

د م: دون مكان نشر.

د ن: دون ناشر.

تح: تحقيق.

ولاية العهد في العصر الأموي

(41هـ/661م-132هـ/750م)

إعداد

وجيه لطفي طالب ذوقان

إشراف

الأستاذ الدكتور جمال جودة

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع ولاية العهد في الفترة الأموية والجهود التي بذلها الأمويون من اجل الوصول إلى طريقة تنتقل من خلالها السلطة من خليفة إلى آخر بصورة سلمية، في ظل عدم وجود دستور واضح لنقل السلطة في الفترة التي سبقت خلافة الأمويين، والتي شهدت أحداث الفتنة الأولى ومقتل الخليفة عثمان (ت35هـ-655م)، وما تلاها من اختلاف على اختيار الخليفة، وعدم حصول إجماع على خلافة علي (ت40هـ-660م)، إضافة إلى المساعي التي بذلها الأمويون من اجل إيجاد دولة أموية الطابع لا ينازعهم فيها أحد.

وقد تعرضت الدراسة للنمط النبوي في الحكم والذي استمد شرعيته من الوحي والبيعة، وتناولت موضوع الخلافة من حيث معناها اللغوي والاصطلاحي، وفي القرآن الكريم، ودلالة هذا المفهوم والذي عنى حينا النيابة عن الله وحينا آخر النيابة عن رسول الله (ص)، كما تطرقت إلى نظام الحكم زمن الراشدين، وكيف اختلفت الأنماط التي تولى من خلالها الراشدون الخلافة، حيث أسفرت نقاشات السقيفة عن اختيار أبى بكر (ت13هـ-634م) لتولي الخلافة، في حين وصل عمر (ت23هـ-643م) إلى الخلافة بناءً على تعيين أبو بكر له، وتولى عثمان الخلافة بعد أن اختير من قبل مجلس الشورى الذي عينه عمر لهذه الغاية ووضع لهم آلية الاختيار، في حين وصل علي إلى الخلافة نتيجة للاختيار الذي تم في ظروف خاصة أملتها أحداث الفتنة، ومن ثم فقد الإجماع على بيعته بعد أن ادعى معاوية أحقيته بالخلافة والمطالبة بدم عثمان، وصولا إلى مقتل علي وتنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية وبداية الحكم الأموي.

وتم التطرق إلى مفهوم الولاية والعهد في اللغة والاصطلاح، والى الغايات التي من اجلها أوجد الأمويون نظام ولاية العهد، إضافة إلى أهم الشروط التي توخاها الأمويون في

أولياء عهدهم، وأبرزت الجهود التي بذلها معاوية ابن أبي سفيان (ت60هـ-679م) من اجل اخذ البيعة لابنه يزيد (ت64هـ-683م) من بعده، والعقبات التي سعى لتذليلها من اجل إتمام هذا الأمر، حيث شكلت الحجاز موطن المعارضة الرئيسي لهذه الفكرة، لان الحجازيين كانوا لا يرغبون في انتقال مركز السلطة من بلادهم، ويسعون إلى الحفاظ على الدور السياسي للحجاز والذي تراجع مع انتقال الخلافة إلى دمشق. وقد شكل نجاح معاوية بن أبي سفيان في اخذ البيعة لابنه يزيد بولاية العهد بداية لتوارث السلطة عند الأمويين من خلال البيت السفياني أولا والذي انتهى دوره السياسي بتنازل معاوية الثاني عن الخلافة وانتقالها إلى البيت المرواني.

وقد سعى المروانيون للحفاظ على حكمهم من خلال تكريس نظام ولاية العهد بحيث اصبح الخليفة يعين شخصين كأولياء للعهد وفي الغالب كانوا يلجأون إلى عزل إخوانهم من ولاية العهد من اجل تعيين أبنائهم، وهذا فتح المجال للتنافس والصراع على السلطة داخل الأسرة الواحدة، حيث انشغل الأمويون بخلافاتهم الداخلية، مما أدى إلى تراجع مكانة الدولة وضعفها.

وأوضحت الدراسة موقف الحركات الإسلامية المعارضة من ولاية العهد، حيث رصدت موقف كل من الشيعة والخوارج والمعتزلة من الحكم الأموي أولا ومن ولاية العهد ثانيا. فقد اعتبر الشيعة أن الإمامة منصب الهي لا يتم باختيار الناس، واعتبروها وراثة للنبوة، وان النبي (ص) قد نص على إمامة علي بن أبي طالب من بعده، وعلى هذا الأساس اعتبر الشيعة خلافة بني أمية غير شرعية، ورفضوا فكرة ولاية العهد التي جاء بها الأمويون، ولهذا خرجوا عليهم في العديد من الثورات التي استهدفت مؤسسة ونظام الحكم.

ودعا الخوارج الى اختيار الإمام اختيارا حرا، ولم يشترطوا فيه أن يكون قرشيا بل أجازوا أن يكون عربيا أو أعجميا، وبالتالي فقد وسعوا من دائرة الإمامة لتشمل كل المسلمين من كل الأعراق والأجناس، واعتبروا نظام ولاية العهد نظاما غير شرعي، ونظروا للأمويين كمغتصبين للسلطة، ولذلك ثار الخوارج على الأمويين وخاضوا معهم الكثير من المعارك.

وأجاز المعتزلة الإمامة لكل من قام بالكتاب والسنة وقالوا بوجوبها، واعتبروا خلافة بني أمية غير شرعية لاغتصاب الأمويين للسلطة، ورفضوا فكرة ولاية العهد لأنها تتعارض مع طريق الشورى والاختيار التي دعوا اليها.

وتم استعراض مواقف علماء الأمة من ولاية العهد، وكيف عكست الأوضاع السياسية نفسها على مواقف هؤلاء العلماء، وقد بدى التباين واضحا في هذه المواقف سواءً داخل المصر الواحد أو بين الأمصار الإسلامية المختلفة، حيث أيدت مجموعة من هؤلاء العلماء نظام الحكم الأموي ونظام ولاية العهد، في حين عارضت مجموعة أخرى نظام ولاية العهد ورفضت أن تبايع لأولياء العهد، ومالت مجموعة ثالثة إلى المهادنة والدعوة للحفاظ على وحدة الأمة.

المقدمة

تعد خلافة الأمويين والتي استمرت قرابة قرنٍ من الزمان، من أهم حقب التاريخ الإسلامي، والتي جرت فيها العديد من الحوادث والتطورات الهامة، حيث بلغت الدولة الإسلامية ذروة مجدها وعظمتها، ووضعت فيها النظم الإسلامية المختلفة، وتمت عملية التعريب، وتبلورت الاتجاهات الفكرية المختلفة، وتفتحت الروح الإسلامية وسط ثراء مادي غزير، كما مهدت للحوادث التي حصلت بعدها.

وعلى الرغم من أهمية هذه الحقبة التاريخية، إلا أن الكثير من تاريخها لا يزال مجهولاً في كثيرٍ من نواحيه وغامضاً في كثيرٍ من جوانبه، حيث لم يُدرس تاريخ الأمويين دراسة عميقة وشاملة فيها إنصاف وتجرد، ولم يفهِ الباحثون حقه، لا تقصيراً منهم، ولكن لندرة المعلومات على الرغم مما كان لدولتهم من شأن كبير في التاريخ الإسلامي.

لقد تعرضت بعض الدراسات الحديثة لموضوع ولاية العهد بصورة سريعة من خلال الحديث عن نظام الحكم في الدولة الإسلامية، دون أن تتعرض لتفاصيل هذا النظام، وتأتي في مقدمة هذه الدراسات كتابات حسين عطوان[1]. والملاحظ أن معظم الكتابات التي تحدثت عن الموضوع قد تناولته بصورة عرضية ولم تقم بتحليل الأسباب والدوافع والغايات الكامنة وراء هذا النظام، وانطلاقاً من هذا كله كان اختياري لموضوع ولاية العهد في العصر الأموي معتمداً أولاً وآخراً على كتب التراث الإسلامية على مختلف أنواعها، وقد أردت من خلال هذه الدراسة أن أساهم مساهمة متواضعة في إجلاء بعض الحقائق التي تتعلق بهذه الفترة الهامة والتي أتناول من خلالها جانب نظام الحكم وما انبثق عنه من نظام ولاية العهد خلال حكم الأمويين.

وقد واجه الباحث في إعداده لهذه الدراسة العديد من الصعوبات، والتي كان أبرزها أن الحوادث التي تتعلق بموضوع الخلافة كانت متناثرة في المصادر الإسلامية المختلفة، وخاصة المصادر التاريخية التي يتبع أغلبها النظام الحولي في التصنيف، وهذا تطلب منه قراءة متأنية

---

[1] انظر: عطوان، الأمويون والخلافة. الشورى في العصر الأموي.

للكثير من هذه المصادر، لجمع المعلومات المتناثرة هنا وهناك وتحليلها حتى تكون الدراسة شبه شاملة من كافة الجوانب.

لقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول إضافة إلى دراسة في المصادر والمراجع وخاتمة، وقد حمل الفصل الأول عنوان أنماط الحكم في دولة الإسلام حتى تولي معاوية الخلافة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين تناول الأول النمط النبوي في الحكم وذلك من خلال قيادة الرسول للدولة الفتية، في حين تناول الثاني النمط الخلافي في الحكم والذي ظهر بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة، ورصد الباحث من خلاله تطور مفهوم الخلافة ودلالاتها في اللغة والإصلاح وفي القرآن الكريم، إضافة إلى الأنماط التي تولى من خلالها الراشدون الخلافة، وإظهار التباين في هذه الأنماط، والمشاكل التي رافقت تنصيب كل خليفة منهم، وصولاً إلى انتقال الخلافة إلى الأمويين وتولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة.

وجاء الفصل الثاني بعنوان ولاية العهد الممارسة والتطبيق، وتم الحديث فيه عن مفهوم الولاية والعهد في اللغة والاصطلاح وفي القرآن الكريم ومن ثم توضيح الشروط التي روعيت في اختيار أولياء العهد، إضافة إلى الغايات والأهداف التي سعى الأمويون لتحقيقها من وراء ابتداعهم لهذا النظام. كما تم التطرق لنظام ولاية العهد خلال الفترة السفيانية، حيث تم إبراز الجهود التي بذلها معاوية بن أبي سفيان من أجل أخذ البيعة لابنه يزيد، وما رافق ذلك من عراقيل وصعوبات وطرق تذليلها، وصولاً إلى انتهاء دور البيت السفياني في الحكم مع تنازل معاوية الثاني عن الخلافة عام (64هـ-683م)، وبروز الخلاف داخل البيت الأموي على السلطة والذي كان انعكاسا للصراع القيسي اليمني، وانتهاءً بعقد مؤتمر الجابية وانتقال الخلافة إلى المروانيين الذين سعوا إلى تكريس وترسيخ نظام ولاية العهد من خلال حصر الخلافة في أبنائهم واستبعاد إخوانهم، وتولية العهد اثنين، وما ترتب على ذلك من صراع داخلي على السلطة، وانعكاس ذلك على الأمة الإسلامية.

أما الفصل الثالث فقد رصد موقف الفرق الإسلامية المعارضة من ولاية العهد، حيث تم إبراز موقف الشيعة والخوارج، والمعتزلة من هذا النظام، وفندت الدراسة الأمور التي

استندت عليها هذه الفرق في رفضها لنظام الحكم الأموي ولنظام ولاية العهد، إضافة إلى توضيح رؤية هذه الفرق للطريقة التي يمكن من خلالها الوصول إلى السلطة، وما شكلته هذه الفرق من عبئ على الدولة مما أدى إلى انشغالها بالأمور الداخلية ومتابعة هذه الفرق وخروجها المتكرر على الدولة.

وقد تناول الفصل الرابع موقف العلماء من ولاية العهد، حيث وضح نظرة علماء الأمة لنظام الحكم الوراثي الذي أوجده الامويون، وتم استعراض موقف العديد من هؤلاء العلماء من هذا النظام في كلٍ من مكة والمدينة والعراق، إضافة إلى الشام مركز الخلافة الأموية، حيث لوحظ أن هناك تباينٌ واضحٌ في موقف هؤلاء العلماء سواء داخل المصر الواحد، أو بين الأمصار الإسلامية المختلفة.

كما تطرق الفصل إلى محاولات الخلفاء الأمويين استمالة عدد من هؤلاء العلماء وذلك من خلال أساليب الترغيب والترهيب التي اتبعوها من أجل إضفاء الشرعية على حكمهم وعلى نظام ولاية العهد.

ويمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط الآتية:

1- لقد استمد الرسول (ص) شرعية حكمه من الوحي أولاً ومن البيعة ثانياً، ويلاحظ أنه لم يُشر قبل وفاته من قريب أو بعيد للنمط أو الطريقة التي تنتقل بها السلطة بعد وفاته.

2- لقد تراوحت دلالة الخلافة بين النيابة عن الله والنيابة عن الرسول (ص)، ففي حين رفض أبو بكر وعمر فكرة تمثيلهم لله، نجد أنه ومنذ النصف الثاني لخلافة عثمان قد تبلورت فكرة النيابة عن الله، وأكد عليها الأمويون من خلال الفكر الجبري.

3- كان لمكانة قريش في الجاهلية وانتصار الإسلام في الفتوحات دورٌ في انتزاع اعتراف العرب والمسلمين بالقيادة القرشية لدولة الخلافة، وبدا ذلك واضحاً عندما حسم مؤتمر السقيفة مسألة الزعامة وحددها بقريش.

4- ارتبطت الخلافة بالمهاجرين والأنصار من سكان المدينة بعد وفاة الرسول (ص) وقبل أحداث الفتنة الأولى، حيث كانت المدينة هي التي تعين الخليفة وتبايعه دون استشارة القبائل.

5- كان للانتصارات التي حققها العرب في الفتوحات، وظهور مراكز قوى جديدة في الأمصار دور في تهميش مكانة المدينة السياسية، وجعلها تابعة للأمصار وبالتالي تراجع دور المدينة في مؤسسة الخلافة مع بروز دور الأمصار وتحكمها في رسم سياسة الدولة الناشئة.

6- أدى بروز الخلاف والصراع بين قادة المهاجرين على منصب الخلافة وظهور عصبية الإقليم في الأمصار إلى اختلاف الأمة، ومن ثم استُخدم السيف لحل هذا الخلاف حيث استطاع معاوية -لأنه الأقوى- من حسم الصراع لصالح الجماعة الشامية، وبالتالي تدخلت الأمة في مؤسسة الخلافة من خلال استخدام السيف، وهذا ما يفهم من قول الشهرستاني " وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الامامة، اذا ما سُل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سُل على الامامة في كل زمان"[1].

7- إن ظهور دور الأمة بشكل سلبي في موضوع الخلافة وتعدد صيغ تعيين الخليفة وفشل الشورى في المدينة، حتم على القيادة أيام معاوية بن أبي سفيان إلى اتباع أسلوب ولاية العهد وتحويل الحكم إلى نظامٍ وراثيٍ، وذلك حسماً للخلافات، ومنعاً للفتنة والانقسام، وهذا أدى إلى تراجع دور الأمة.

8- ساهم نظام ولاية العهد في بروز الخلافات داخل البيت الأموي، عندما سعى كل خليفة إلى عزل ولي عهده إن لم يكن من أولاده لتعيين أحد أولاده بدلاً منه، إضافة لما أحدثته عملية تعيين اثنين لولاية العهد من زيادة الخلاف والشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة، وإنعكاس ذلك على أهل الحل والعقد في الشام والامصار الأخرى.

---

[1] الشهرستاني، الملل، ص25.

9- كان لنظام ولاية العهد دور في تراجع مكانة الدولة الإسلامية خاصة بعد أن وصل إلـــى الحكم مجموعة من الخلفاء الذين لم يكونوا على قدر المسؤولية.

10- رفضت الفرق الإسلامية المعارضة نظام ولاية العهد واحتكار الأمويين للسلطة.

11- تباينت مواقف علماء الأمة الإسلامية من نظام ولاية العهد، ففي حين أيد علماء الشام هذا النظام ودعوا إلى مبايعة أولياء العهد، تراوحت مواقف علماء مكة والمدينة والعـــراق بين المهادنة والرفض والقبول للحفاظ على الجماعة.

دراسة في المصادر والمراجع

تطلب البحث في النواحي السياسية للدولة الإسلامية في صدر الإسلام تنوع مصادر المعلومات، من مؤلفات تاريخية وأدبية، وفقهية، وحديث، وتفسير، وسير، وتراجم، ومغازي، وجغرافيا، وأنساب، وفرق وأحزاب وغيرها.

وعلى الرغم من أن كل صنف من هذه الأصناف ركز على ناحية معينة، إلا أنه لم يهمل النواحي الأخرى، وانطلاقاً من هذا فقد تمت الاستفادة من مختلف المصادر ولو جزئياً في كل فصل من فصول الرسالة، ولكن هناك فارق في الإفادة من بعض المصادر في فصل معين أو موضوع ما.

وهنا يمكننا التنويه لبعض المصادر الهامة التي أفادت البحث والتي سأقدمها مرتبة حسب تاريخ وفاة مؤلفيها.

يعتبر كتاب إبن عبد الحكم (ت214هـ-829م) سيرة عمر بن عبد العزيز من الكتب الهامة التي اعتمدت عليها، حيث أوقف ابن عبد الحكم هذا الكتاب للحديث عن سيرة هذا الخليفة، ولم يكتف بالحديث عن عدله تجاه رعيته، بل أورد أثناء ذلك العديد من التفاصيل حول موقف أمراء البيت الأموي منه ومن أعماله الإصلاحية، ولذلك جاء كتابه مصدراً أساسياً بالنسبة للخلافات بين أفراد الأسرة الأموية خلال عصر عمر بن عبد العزيز.

وقد أورد خليفة بن خياط (ت240هـ-854م) في كتابه تاريخ خليفة والذي جاء مرتباً حسب طريقة الحوليات، معلومات هامة عن تعيين الخلفاء الراشدين والأمويين، ذاكراً أحداث كل سنة لوحدها، وأبرز جهود الأمويين التي بذلوها لترسيخ قواعد حكمهم، إضافة لعلاقتهم بالحركات المعارضة، ويكاد يجمع علماء الحديث على أن خليفة كان من الثقات، فقد وثقه البخاري في تاريخه، وكذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ، وسير أعلام النبلاء.

وتميز كتاب المعارف لإبن قتيبه الدينوري (ت276هـ-889م) بطابعه الموسوعي حيث احتوى على معلومات هامة عن الفترة الأموية، خاصة فترة خلافة عبد الملك بن مروان،

حيث تم إبراز أهم الأحداث التي جرت فيها، ويمكن اعتبار هذا الكتاب مصدراً جيداً ومكملاً للمصادر الأخرى.

وقد تعرض أبو حنيفة الدينوري (ت282هـ-895م) في كتابه الاخبار الطوال لمرحلة هامة من مراحل التاريخ الإسلامي، وهي الانتقال من الخبر الحولي المجزوء الى مجموعة من الاخبار الطوال المتصلة، ولذلك يمكن القول أن طبيعة الكتاب جاءت انتقائية، ويلاحظ أن الدينوري كرس معظم اهتمامه في معالجته للفترة الأموية الى الحركات السياسية والدينية والثورات.

ويعتبر أحمد بن يحيى البلاذري (ت279هـ-292م) من أبرز المؤرخين المسلمين، حيث قدم في كتابه انساب الأشراف، مادة غنية وثمينة عن العصر الأموي، وبالتالي فقد اعتمدت عليه في الكثير من الأخبار، خاصة ما يتعلق بنسب أفراد الأسرة الأموية.

ومن المؤرخين الذين استعنت بمصنفاتهم اليعقوبي (ت292هـ-904م) والذي أمدنا بمعلومات دقيقة عن ولاية العهد خلال العصر الأموي، وذلك من خلال كتابه المعروف بتاريخ اليعقوبي. وقد اتصفت المعلومات التي قدمها بالوضوح والترتيب إلا أنها جاءت مختصرة.

وشكل كتاب الإمام ابي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ- 922م) والمعروف بتاريخ الرسل والملوك، مصدراً هاماً للدراسة، خاصة وأنه من اغزر كتب التاريخ مادة، وقد رتب الطبري مادة كتابه حسب طريقة الحوليات، وهو يلجأ في سرد روايته الى طريقة الإسناد وطريقة المحدثين، وهو يهتم بالتفاصيل ويعطي انطباعاً دقيقاً ومفصلاً للقارئ عن الحادث أو الشيء الذي يروي خبره, وعلى الرغم من أن الطبري عالم واسع العلم والاطلاع، ومؤرخ منصف وجليل إلا أن كتاباته تعكس روح العصر الذي عاش فيه، وتطغى الأحداث السياسية على الأخبار الأخرى بشكل كبير في كتاباته.

وفي معالجته للفترة الأموية أكد الطبري بصورة كبيرة على الحوادث في العراق والأقاليم الشرقية، ويمكننا تفسير ذلك بأن هذه المناطق كانت مركزا للمعارضة للحكم الأموي ومسرحاً للأحداث الجسام.

وتناول ابن اعثم الكوفي (ت314هـ-926م) في كتابه الفتوح موضوع الدراسة من خلال حديثة عن أحداث الثورات والفتن منذ زمن عثمان بن عفان، مروراً بثورات العهد الأموي، خاصة فترة عبد الملك بن مروان، وقد أظهرت كتابات ابن أعثم ميولاً كبيرة تجاه العلويين، وكشفت رواياته عن شعور عدائي تجاه الحجاج بن يوسف الذي كان اليد الضاربة للأمويين.

ويعتبر كتاب العقد الفريد لإبن عبد ربه (ت328هـ-939م) من ابرز كتب الأدب التي استخدمتها واستفدت منها، وقد أورد ابن عبد ربه نصوصاً كثيرة من الرسائل والخطب والأخبار، وهو لم يوردها على أنها رسائل وخطب ذات قيمة تاريخية وإنما أوردها على أنها نماذج أدبية تذكر لبلاغتها، ولم يمنعني ذلك من الإفادة منها.

ومن ابرز الرواد الموسوعيين الذين اعتمدت عليهم الدراسة ابي الحسن المسعودي (ت346هـ-957م) والذي قيل عنه هيرودوت العرب، وذلك لريادته واهتماماته العالمية ومزجه الجغرافيا بالتاريخ، وللمسعودي أكثر من كتاب، وأهم ما وصلنا منها كتابه مروج الذهب ومعادن الجوهر، والذي يظهر من خلاله شعوراً قوياً موالياً للعلويين، وقد ألقى المسعودي الضوء من خلال هذا الكتاب على الصراع القبلي خلال خلافة عبد الملك بن مروان وانعاكسات هذا الصراع.

ويأتي كتاب الأغاني لابي الفرج الاصبهاني (ت356هـ-966م) في مقدمة الكتب التي وفرت مادة غزيرة عن الحياة السياسية والاجتماعية اضافة الى النواحي الادارية في الفترة الأموية، ويمكن القول أن هذا الكتاب يأتي بعد كتاب انساب الاشراف في الاهمية من حيث تناوله للصراع القبلي في عصر عبد الملك بن مروان، اضافة لاحتوائه على معلومات عن حياة البلاط في زمن عبد الملك، ويزودنا بمعلومات عن الاحداث السياسية كالحرب بين عبد الملك ومصعب بن الزبير، ولكن ولكون الاصبهاني ذا ميول شيعية فيجب التعامل بحذر مع بعض رواياته.

ومن المصادر الأخرى التي اعتمدت عليها الدراسة كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت630هـ-1232م) وبالرغم من أن هذا الكتاب لخص ما كتبه الطبري في القرون الثلاث الأولى، الا انه اضاف اليه وأكمله حتى عام (628هـ)، لذلك إعتُبر من المصادر الهامة لفترة صدر الإسلام خاصة وأن ابن الاثير يتصف بقدرته على النقد والتمحيص. كما شكل هذا الكتاب مصدراً للتاريخ الإسلامي العام، ولتاريخ الأقطار الإسلامية المختلفة.

ويعتبر كتاب ابن خلدون (ت808هـ-1405م) العبر وديوان المبتدأ والخبر من أهم المصادر التي أفادت الدراسة، خاصة وأن ابن خلدون استطاع من خلال كتاباته ان يبرهن على ان الحدث التاريخي أكبر من أن يكون حدثاً سياسياً فقط بل هو نتيجة لتفاعل عدد من العوامل السياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وهذا ما دعا ابن خلدون الى الحديث عن كل هذه الفنون في المقدمة، حتى جعل مفهوم التاريخ اشبه ما يكون بمفهوم الحضارة.

وقد تعددت النظريات التي قال بها ابن خلدون، وكان من أهم ما قاله في قيام الدولة ، نظرية العصبية القبلية، حيث يرى أن الدولة تركز على عصبية معينة، والعصبية عنده هي تلك الروح التي تدفع جماعة من الأفراد أو أعضاء القبيلة نحو الالتفاف حول زعيمهم لاخضاع الجماعات أو القبائل الأخرى لتكوين الدولة، وتظل الدولة قوية متماسكة ما دامت عصبيتها قوية متماسكة.

وبالرغم من أن الدراسة استعانت بهذه المصادر بصورة رئيسة الا انها اعتمدت على مجموعة أخرى منها مثل كتب الطبقات كوفيات الاعيان لإبن خلكان (ت681هـ-1282م) وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (ت764هـ-1363م)، إضافة الى الكتب التي عالجت تاريخ الأديان، والكتب التي تناولت المذاهب الإسلامية مثل كتاب ابن حزم (ت456هـ-1064م)، الفصل في الملل والأهواء والنحل . وكتاب الملل والنحل للشهرستاني (ت548هـ-1153م) وقد تحدثت هذه الكتب عن الإسلام وفرقه المختلفة، وتفرعات كل فرقة والمبادئ التي تبنتها هذه الفرق، والأسس التي نشأت عليها.

الدراسات الحديثة والمراجع

اعتمد البحث على العديد من الدراسات الحديثة والتي أفادته في العديد من جوانبه ومن أبرز هذه الدراسات كتاب حسين عطوان "الأمويون والخلافة" والذي وضح من خلاله نظرية الأمويين من الخلافة، واعتمادهم على الفكر الجبري في الادعاء بأحقيتهم بها، كما وضح نظرية الأمويين من الحكم الوراثي وولاية العهد، إضافة لعرضه لتطورات الخلافة أيام السفيانيين والمروانيين.

وجاء كتابه "الفقهاء والخلافة" ليعكس موقف علماء الامة من الدولة الأموية، وموقف الدولة من هؤلاء العلماء وكيف سعى كل طرف للتأثير على الطرف الآخر. إضافة الى المآخذ التي سجلها الفقهاء على بني أمية.

وعرض ابراهيم بيضون من خلال كتابه "الخلافة الأموية" مواقف المعارضة من الحكم الأموي، وبروز العصبية القبلية ودورها في الحروب الداخلية التي اشتعلت خلال حكم الأمويين، إضافة إلى أهم الثورات التي خرجت على الحكم الأموي، وموقف الأمويين وردة فعلهم عليها.

وتناول محمد عماره في كتابه "الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية" أهم التطورات التي رافقت ظهور مؤسسة الخلافة وانتقال السلطة، ومن ثم نشأة الأحزاب السياسية في الإسلام وموقفها من الدولة، وموقف الدولة منها. كما عرض رياض عيسى في كتابه "النزاع بين أفراد البيت الأموي ودوره في سقوط الخلافة الأموية" الظروف التي نشأت فيها الخلافة الأموية وتسلم الأمويين للسلطة، إضافة إلى رصده لطبيعة العلاقات التي ربطت كل خليفة أموي بأفراد الأسرة الأموية وإنعكاس هذه العلاقات على الدولة ومدى تأثيرها في المشاكل الداخلية التي عانت منها دولة الأمويين.

وتناول علي حسين الخربوطلي في كتابه "10 ثورات في الإسلام" أهم الثورات التي خرجت على الأمويين مبيناً دوافعها وموقف الدولة الأموية منها، واهتمت الدراسة بما كتبه فان فلوتن عن انتشار الإسلام والفتوحات زمن الأمويين، إضافة إلى نشأة الفرق الإسلامية الشيعة

والخوارج وعقائدها، إضافة لما كتبه وليام موير عن الخلافة والذي عرض من خلاله تطـــور الخلافة الإسلامية منذ نشأتها، والمراحل التي مرت فيها، مما زاد في قيمتها.

كما اعتمدت الدراسة على العديد من المقالات والرسائل الجامعية والتي ســـاهمت فـــي اغنائها بالعديد من المعلومات.

الفصل الأول

انماط الحكم في دولة الاسلام حتى تولي معاوية الخلافة

أ- النمط النبوي

ب- النمط الخلافي

1. تطور مفهوم الخلافة (النيابة عن الله- النيابة عن الرسول)
2. الخلافة في القرآن الكريم
3. تنصيب ابي بكر الصديق (الاختيار والبيعة الخاصة)
4. تنصيب عمر بن الخطاب (التعيين والبيعة الخاصة)
5. تنصيب عثمان بن عفان (شورى عمر والبيعة الخاصة)
6. تنصيب علي بن ابي طالب (الاختيار والبيعة الخاصة)
7. تنصيب معاوية بن ابي سفيان (تنازل الحسن والبيعة العامة)

أ- النمط النبوي في الحكم

لعبت مكة دوراً بارزاً في حياة العرب في شبه الجزيرة العربية عشية ظهور الاسلام، حيث استطاعت أن تنتزع ولاء واحترام القبائل العربية لها. وذلك من خلال ربط مصلحتها بمصلحة هذه القبائل عن طريق الايلافات التجارية[1]، والدين ممثلا في الحج وفكرة الحمس*[2] وبالتالي فقد برزت مكانة مكة في الزعامة الاقتصادية والدينية ومن ثم السياسية. وقد استطاع قصي بن كلاب في مطلع القرن الخامس الميلادي ان يسيطر على مكة وينزل أقاربه من بطون قريش حول الكعبة، وان يبني دار الندوة، ويؤسس وظائف الكعبة: الحجابة، السقاية، الرفادة واللواء[3] واصبح قصي بن كلاب ملكا مطاعا في قومه[4].

وازداد وضع مكة علوا بين القبائل العربية مع مرور الوقت، وخاصة على ايدي اولاد عبد مناف بن قصي بن كلاب مما أهل مكة لقيادة العرب في الجزيرة العربية. وظهرت هذه القيادة عن طريق الاسلام حين اختار الله محمداً بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب رسولا لتبليغ رسالة السماء، وحاملا مشروعا وحدويا يقوم على الدين والسياسة. هدفه الأول توحيد الجزيرة العربية دينيا وسياسيا في المرحلة الأولى، ومن ثم الانطلاق للخارج لوراثة الأرض ومن عليها ثانيا وتوحيد العالم من خلال نهج الرسل والأنبياء الذين جاؤوا بدين الله الا وهو الاسلام[5].

ولتحقيق هذا المشروع، بدأت الأهداف السياسية للإسلام تظهر بعد هجرة الرسول (ص) للمدينة المنورة، فتحول محمد بن عبد الله من نبي داعية بالموعظة والكلمة الحسنة أثناء

---

[1] سحاب، ايلاف، ص (201-228). الشريف، مكة، ص(136-137). حمور، اسواق، ص(86-87). علي، تاريخ. ج4، ص(190-191). درادكة، ايلاف، ص54.

* الحمس: جمع احمس، والاحمس: المتشدد في الدين، وسميت قريش حمسا لانهم تشددوا في الدين وذهبوا مذهب التزهد، والتأله، وادخلوا معهم في الحمس الكثير من القبائل العربية وخاصة من صاهرهم او صاهروه. للمزيد انظر: ابن منظور، لسان، مادة حمس. ابن هشام، السيرة، ج1، ص(199-203). ابن سعد، الطبقات، ج1، ق1، ص72، ابن قتيبة، المعارف، ص269.

[2] جودة، الفتنة، ص45.

[3] ابن عساكر، تهذيب، ج6، ص433.

[4] ابن هشام، السيرة، ج1، ص131. الطبري، تاريخ، ج2، ص257. الشريف، مكة، ص(103- 104).

[5] جودة، الفتنة، ص46.

الفترة المكية الى رسول (نبي) وحاكم في المدينة المنورة وهذا ما لاحظه إخوان الصفا عندما قالوا "وفي المدينة اجتمعت للرسول صفات النبوة وصفات الملك"[1].

وطرح الرسول (ص) مفهوم الأمة التي يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بولاء العقيدة، وفرض الجهاد لحماية وتحقيق المشروع الاسلامي، وبدأ التشريع يظهر يوماً بعد يوم لبناء اللبنات الاولى لدولة الأمة. وقد ظهرت زعامة الرسول (ص) وقيادته في المدينة، وأخذت الشرعية من خلال الوحي أولاً والبيعة ثانياً[2]. وتمثل البيعة العقد الاجتماعي بين الرسول (ص) وبين كل داخل في الاسلام والمنضم تلقائياً لدولة الأمة.

وتجمع المصادر الإسلامية أن بيعة الرسول (ص) عنت الإعتراف بالوحي وبزعامة الرسول (ص) للأمة وتسلمه السلطات جميعها، حيث أصبح رئيس دولة وإمام أمة، وبرزت من خلال قيادته معالم الجهاز الحكومي حيث تمثلت السلطة التنفيذية في قيادته للغزوات وبعثة السرايا، وتوليته الأمراء، وتوزيعه الغنائم[3]. وتمثلت السلطة التشريعية في آيات كتاب الله التي تأتيه عن طريق الوحي[4] في حين ظهرت سلطاته القضائية في حكمه بين المتخاصمين حيث كان حكمه ملزماً.

وأصبح على الشخص الذي يؤمن بدعوة محمد (ص) أن يبايعه على وحدانية الله، وعلى السمع والطاعة في السراء والضراء، وعلى النفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[5].

وقد جاءت آيات القرآن الكريم لتحث على الطاعة فقال تعالى: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"[6] وجاء في الحديث الشريف: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[7].

---

[1] اخوان الصفا، رسائل، ج3، ص496.

[2] جودة، الفتنة، ص46.

[3] طلس، تاريخ، م1، ص96

[4] ابو خليل، الحضارة، ص218.

[5] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص549. الشوكاني، نيل، ج7، ص183

[6] سورة النساء، آية 4.

[7] الامام مسلم، صحيح، ج6، ص17.

ويمكن القول أن بوادر الوحدة الدينية والسياسية في جزيرة العرب قد ظهرت بعد عودة الرسول (ص) من تبوك في السنة التاسعة للهجرة، حيث أخذت القبائل تفد اليه معلنة إسلامها عن طوع واختيار[1]. هذا إضافة لما ساهم به فتح مكة من خضوع قريش للدولة الاسلامية الناشئة التي اقامها الرسول (ص) في المدينة، وانعكاس ذلك على موقف القبائل العربية من الدعوة الاسلامية ودخولها في دين الله افواجاً، وهكذا أضحى الرسول (ص) قائداً للأمة[2]. ويمكننا أن نطلق على هذه القيادة النمط النبوي في الحكم. والملاحظ أنه وبالرغم من أن الرسول (ص) قد استطاع توحيد الجزيرة العربية دينياً وسياسياً عشية وفاته، إلا أنه لم يشر من قريب أو بعيد كما أن القرآن الكريم لم يوضح طبيعة السلطة بعد وفاة الرسول (ص) بل ترك الأمر برمته للأمة[3]. واذا كان عليه السلام قد استمد شرعية حكمه من الوحي أولاً والبيعة ثانياً، فإن من خلفه في حكم الدولة، استمدوا شرعيتهم من البيعة، ومن مؤهلات أخرى كالسابقة في الإسلام، والقرشية، والسن، أو من وراثة النبوة كما ادعى بنو هاشم وبنو أمية.

ب- النمط الخلافي

1- تطور مفهوم الخلافة (النيابة عن الله – النيابة عن الرسول ص)

الخلافة لغة واصطلاحاً:

اشتقت كلمة الخلافة من الفعل الثلاثي "خَلَف" أي جاء بعده وصار مكانه، فيقال خلَفَه في قومه بمعنى اقام مقامه. واستخلف فلان فلاناً أي نَوبه عنه[4] ومنها قوله تعالى: "وقال

---

[1] ابن هشام، السيرة، ج4، ص221.

[2] Watt , M \Mohammad at Madina P221.

[3] الامام مسلم، صحيح، م3، ج6، ص4. الأشعري، مقالات، ج1، ص39. الذهبي، سير، ج2، ص(485-487). السيوطي، تاريخ، ص(9-10). الديار بكري، تاريخ، ج2، ص200. الصمد، نظام، ص62. الرفاعي، النظم، ص27. شاخت، تراث، ج1، ص212. غربال، الموسوعة، ص762.

[4] ابن منظور، لسان، باب خَلَفَ، ص822. الطبري، جامع، ج1، ص100. الابشيهي، المستطرف، ج1، ص87 انيس، المعجم، باب خلف، ج1، ص251.

موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين"[1] فالخلافة لغة تعني النيابة.

وفي الاصطلاح أطلق لقب خليفة على رئيس الدولة الإسلامية وبذا فهي تعني الزعامة العظمى المتمثلة في الولاية العامة على كافة الامة للقيام بامورها والنهوض بأعبائها[2].
وترادف كلمة الخلافة كلمتي الامامة المأخوذة من امامة الناس في الصلاة، والامارة التي يقصد منها القيادة والرئاسة، ومن هنا كان لقب امير المؤمنين[3].

هذا وقد أجمعت المصادر الاسلامية على أن من يتولى الخلافة "الامامة، امارة المؤمنين" يجمع بيديه السلطتين السياسية والدينية في الدولة الاسلامية، وذلك استمرارا للنمط النبوي في الحكم والذي كان في يده جميع السلطات الدينية والدنيوية.

وقد تعرض العديد من العلماء والمؤرخين لتعريف الخلافة حيث قال الماوردي (ت450هـ-1058م) ان "الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[4].
وقال ابن خلدون (ت808هـ-1405م) "الخلافة حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة اليها اذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[5].

والملاحظ أن هناك تبايناً في مواقف و آراء العلماء بشأن مفهوم النيابة هل هي عن الله أم عن الرسول(ص)، فمنهم من قال أن النيابة انما هي عن الله[6] واستند هؤلاء الى قوله تعالى

---

[1] سورة الأعراف، آية، 142.
[2] القلقشندي، مآثر، ج1، ص8.
[3] مهران، الامامة، ج1، ص29.
[4] الماروردي، الاحكام، ص5.
[5] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 578.
[6] من ابرز علماء الصحابة الذين قالوا بالنيابة عن الله. عبد الله بن مسعود (ت32هـ-652) وعبد الله بن عباس (ت68هـ-687م) للمزيد أنظر: جودة، الخلافة ص54.

تعالى "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات"[1] إضافة الى استنادهم الى الخلافة العامة التي جعلت للادميين كما في قوله تعالى "إني جاعلٌ في الارض خليفة"[2] ويقصد بالخليفة هنا آدم ابو البشر.

وقد امتنع جمهور العلماء من جواز ذلك، ونسبوا قائله الى الفجور، وقالوا يستخلف من يغيب أو يموت، والله لا يغيب ولا يموت[3].

كان أبو بكر الصديق (ت13هـ-634م) قد نهى عن ذلك عندما دعي به موضحاً أنه ليس خليفة الله وإنما هو خليفة رسول الله[4].

كما استنكر الإمام النووي (ت676 هـ-1277م) قول من يجعل سند الخلافة نيابة عن الله واعتبر أنه لا ينبغي أن يقال للقائم بأمر المسلمين خليفة الله[5].

وبالرغم من أن التراث المروي عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب (ت23هـ-643م) أظهر عدم ميلهم لفكرة تمثيلهم لله حيث ذيلت كتابات الصديق بلقب خليفة رسول الله[6] وذيلت كتابات عمر بتوقيع الفقير الى ربه عبدالله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب[7] إلا أن خلافة عثمان بن عفان (ت35هـ-655م) شهدت استخدام لقب خليفة الله ويظهر ذلك من خلال مقولة عثمان للجماعة التي حاصرته وطالبته بالتنحي حيث قال: "فإن تصلبوني أحب إلي من أن اتبرأ من أمر الله وخلافته"[8] وهذا تصريح منه أن الإمارة لله وأنه ينوب عنه في تنفيذها

---

[1] سورة الانعام، آية 165.

[2] سورة البقرة، آية 30.

[3] الماوردي، الاحكام، ص17. القلشقندي، مآثر، ج1، ص15.

[4] ابن سعد، الطبقات، ج3، ص183. البلاذري، انساب، ج1، ص529. الماوردي، الاحكام، ص18. الخالدي، قواعد، ص232.

[5] القلقشندي، مآثر. ج1، ص14.

[6] عمارة، الخلافة، ص22.

[7] الصمد، نظام، ص97.

[8] الطبري، تاريخ، ج4، ص377.

وهذا يتفق مع ما قاله ابن خلدون في تعريفه للإمامة وتدليله عليها حيث بين أن الله جعل الخليفة نائباً عنه في القيام بأمور عباده وذلك لحملهم على ما ينفعهم وردهم عن مضارهم[1].

كما أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت40هـ-679م) كان قد خوطب من الجماعة التي عارضت التحكيم بينه وبين معاوية بن أبي سفيان (ت60هـ-679م) بما يدلل على انه يلقب بخليفة الله، وهذا يظهر من قولهم "انسلخت من قميص البسكه الله، واسم سماك الله به، ثم انطلقت فحكمت في أمر الله او دين الله الرجال"[2]. وبالتالي فإن هؤلاء اعتبروا أن أمر الله وخلافته لا يجوز ان يكون خاضعا للتحكيم من بني البشر[3].

ويبدو أن اتساع الدولة الاسلامية وازدياد عدد مواطنيها خاصة من أهل الذمة قد لعب دوراً في ظهور لقب خليفة الله خاصة وأن الروايات بأن أمير المؤمنين كان يخاطب بخليفة الله على عباده او على الأنام او على أرضه[4] برزت بشكل واضح في الجزء الثاني من خلافة عثمان.

وقد ظهرت فكرة النيابة عن الله بصورة أوضح في الفترة الاموية، وخاصة عندما استند الامويون الى مذهب الجبر للتأكيد على حقهم في الخلافة واستئثارهم بها، حيث أوضحوا أن الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك وانهم يحكمون بإرادته ويتصرفون بمشيئته[5].

فقد كان معاوية بن أبي سفيان يقول: "لو لم يرني ربي أهلاً لهذا الأمر ما تركني وإياه ولو كره الله ما نحن فيه لغيره... وأنا خازن من خزان الله تعالى، أعطي من أعطاه الله وأمنع من منعه الله"[6] وعلى هذا الأساس فقد نظر الأمويون الى معاوية بأنه خليفة الله على الأرض[7].

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص580.

[2] المنقري، وقعة، ص513.

[3] جودة، الخلافة، ص60.

[4] م. ن، ص60

[5] عطوان، الأمويون، ص19.

[6] الطبري، تاريخ، ج5، ص220.

[7] فلوتن، السيادة، ص71.

وجاء في خطبة زياد بن أبيه (ت53هـ-672م) لأهل البصرة عام (45هـ) ما يؤكد على موقف الامويين من الخلافة بانها نيابة عن الله حيث يقول "أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا"[1].

وعندما توفي معاوية بن ابي سفيان، وتولى ابنه يزيد الخلافة خطب في الناس قائلا "ان معاوية كان عبدا من عبيد الله، أكرمه الله واستخلفه، وخوله ومكن له، فعاش بقدر ومات بأجل"[2]. وتناول الوليد بن يزيد (ت126هـ-743م) موضوع الاستخلاف عندما كتب لولديه بولاية العهد، حيث بين لهما أن الله أورثهم أمر أنبيائه واستخلفهم عليه[3].

وبذلك يمكن القول أن فكرة النيابة عن الله قد استقرت في الفترة الأموية خاصة عندما سعى الامويون الى ترويج الفكر الجبري وتبنيه، وذلك من اجل الحفاظ على استقرار حكمهم في مواجهة الفئات المعارضة لهم. والملاحظ أن هذا الفكر تمسك به العباسيون، ثم انتقل الى دول الخلافة التي اعقبتهم واستمر متداولا حتى سقوط الخلافة عام 1924م[4].

أما الاتجاه الثاني فقد تبنى فكرة جعل الخلافة نيابة عن الرسول (ص)، ومن هؤلاء الماوردي (ت450هـ-1058م) وابن تيمية (ت728هـ-1327م) وابن خلدون (808هـ-1405م)[5] ويرى اصحاب هذا الاتجاه أن تسمية الحاكم المسلم خليفة انما جاءت من خلافته للنبي في أمته. وأن هذا اللقب جاء من الرسول (ص)[6] حيث نقل عنه أنه قال: "إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، وانه لا نبي بعدي وانه سيكون خلفاء فتكثر"[7].

---

[1] الطبري، تاريخ، ج5، ص220. ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص112. ابن الاثير، الكامل، ج3، ص449.

[2] مجهول، الامامة، ج1، ص204. الطبري، تاريخ، ج5، ص338.

[3] الطبري، تاريخ، ج7، ص219.

[4] جودة، الخلافة, ص69. P. Crone, Caliph, p 112

[5] الماوردي، الاحكام، ص15. ابن تيمية، الفتاوى، م35، ص43. ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص519.

[6] معروف، الخوارج، ص206.

[7] ابن حنبل، المسند، م15، ص7947.

كما ويستندون الى رفض أبي بكر الصديق بمناداته خليفة الله، حيث قال: لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله[1].

ويأتي رفض الصديق لدعوة الناس له بخليفة الله لان خلافة الله في هذا المقام تعني النبوة والرسالة والتبليغ، وهذا الأمر انتهى بوفاة الرسول (ص) وبقي الجانب السياسي الديني من سلطاته وسلطانه، وهو ما تحمله أبو بكر الصديق عندما اختاره المسلمون[2] فأقام مقام الرسول (ص) في حكم الدولة والمحافظة على الدين[3]، وكان له على المسلمين الطاعة التامة استمرارا لما كان في زمن الرسول (ص) من مفهوم البيعة[4].

ويرى الماوردي ان الخليفة سمي بذلك لأنه خلف الرسول (ص) في أمته، فيجوز أن يقال خليفة رسول الله وعلى الإطلاق يقال الخليفة[5] أما ابن خلدون فيعتبر الخلافة وكالة عن النبي، والخليفة يمثل النبي في السلطة السياسية والدينية، ولا يمتاز عن سائر المسلمين إلا من حيث كونه منفذا للاحكام وحارسا للدين[6].

وذكرت المصادر التاريخية أن بلالا مؤذن الرسول (ص) كان يقف بباب النبي ويقول: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، حي على الصلاة حي على الفلاح، الصلاة يا رسول الله، وعندما ولي ابو بكر الصديق كان المؤذن يقف بالباب ويقول الصلاة يا خليفة رسول الله[7]، وتكرر هذا ايضا في زمن عمر بن الخطاب.

واعتبر ابن تيمية أن الخليفة هو الذي يخلف من كان قبله من الخلق[8] وعلى هذا الأساس كان ابو بكر الصديق خليفة رسول الله لانه خلفه في امته بعد موته.

---

[1] الماوردي، الاحكام، ص18. مهران، الامامة، ص124.

[2] عمارة، الخلافة، ص23.

[3] مهران، الامامة، ص126.

[4] حسن، تاريخ، ج1، ص429.

[5] الماوردي، الاحكام، ص17.

[6] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص579.

[7] البلاذري، انساب، ج2، ص(185-186).

[8] ابن تيمية، الفتاوى، ج35، ص43.

والملاحظ أنه عندما تولى عمر بن الخطاب الخلافة، اصبح ينادى بخليفة خليفة رسول الله، فوجد أن هذا الامر سيطول مع تولي الأمراء ويشكل مشقة على المسلمين، لذلك قال: "أنتم المؤمنون وانا أميركم"[1] وأصبح ينادى بأمير المؤمنين، وبذلك فقد حمل لقب امير المؤمنين نفس دلالة الخليفة والتي عنت النيابة عن الله حينا وعن الرسول (ص) حينا آخر.

ومن هنا يمكن القول أنه اذا كانت الخلافة كنظام حكم قد بدأت بأبي بكر الصديق، والذي حملت مكاتباته ووثائق عصره لقب خليفة رسول الله، فإن هذه المرحلة تعتبر التاريخ الحقيقي لظهور هذا المصطلح السياسي في الفكر الاسلامي.

2- الخلافة في القرآن الكريم

تناول القرآن الكريم موضوع الاستخلاف في العديد من آياته، والمتتبع لهذه الآيات يجد أن كلمة خلافة لم ترد بحرفيتها في هذه الآيات، وإنما وردت مشتقات لهذه الكلمة. مثل خليفة، وخلفاء، وخلائف. وهي ذات علاقة كبيرة بمصطلح الخلافة[2].

وقد تعرض القرآن الكريم لموضوع الاستخلاف من خلال حديثه عن الامم الماضية، كما في الآيات: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح"[3]. وقوله تعالى: "واذكروا إذ جعلكم جعلكم خلفاء من بعد قوم عاد"[4].

وقال أيضاً "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم"[5].

إضافة إلى قوله عز وجل "وربك الغني ذو الرحمة إن يشأ يذهبكم ويستخلف من بعدكم ما يشاء"[6].

---

[1] ابن سعد، الطبقات، ج3، ص281.

[2] جودة، الخلافة، ص54.

[3] سورة الأعراف، آية 69.

[4] سورة الأعراف، آية 74.

[5] سورة النور، آية 55.

[6] سورة الانعام، آية 133.

يتضح من خلال هذه الآيات أن دلالة الخلافة فيها تشيرإلى أن النيابة هي عن بني البشر، حيث تخلف الامم بعضها البعض، فتسود الامة لفترة من الزمن ثم تأتي اخرى على أنقاضها وتحل محلها.

وجاء في القرآن الكريم في قصة الخلق قوله تعالى:

"وإذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم بما لا تعلمون"[1].

والمقصود بالخليفة في هذه الآية آدم، ابو البشر، ولكن اختلف في مدلول خلافته هل هي نيابة عن الله، ام عن الملائكة مخلوقات الله[2]. وقد اعتبر ابن تيمية (ت728هـ- 1327م) أن الله لا يجوز له خليفة بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره. ودلل على ذلك بقول الرسول (ص) "اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا في سفرنا وأخلفنا في أهلنا"[3].

كما أطلق القرآن الكريم لقب خليفة على نبي الله داود عليه السلام، وذالك بقوله تعالى: "يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله"[4].

وقد فسر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ-922م) الآية السابقة، بقوله: إن الله إستخلف داود في الأرض من بعد رسله وأنبيائه السابقين، وبذلك تكون دلالة الخلافة هنا النيابة عن الرسل والانبياء[5].

يتضح مما سبق أن القرآن الكريم لم يشر بشكل واضح الى مدلول الخلافة وتعبيراتها هل هي نيابة عن الله أو عن الرسل والانبياء أو عن بني البشر. ولم ترد فيه كلمة الخلافة بصورتها الحرفية[6].

---

[1] سورة البقرة، آية 30.

[2] الطبري، جامع، م1، ص(199-201).

[3] ابن تيمية، الفتاوى، م35، ص45.

[4] سورة (ص)، آية 26.

[5] الطبري، جامع، م12، ص151.

[6] جودة، الخلافة، ص55.

3- تنصيب أبي بكر الصديق (ت13هـ/634م) (الاختيار والبيعة الخاصة)

نجح الرسول صلى الله عليه وسلم في إقامة دولة الاسلام في جزيرة العرب، بعد عام الوفود[1]، وتولى عليه السلام قيادة هذه الدولة، وتشير عامة المصادر الإسلامية والدراسات الحديثة، أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يوص لأحد من بعده، وترك الأمر برمته للأمة[2].

وعندما توفي عليه السلام في سنة (11هـ-633م) وقبل أن يوارى جثمانه الثرى، سارع الأنصار بالاجتماع في سقيفة بني ساعدة، وذلك لبحث الفراغ السياسي الذي تركه الرسول صلى الله عليه وسلم بوفاته، ومن أجل اختيار شخصية منهم تتولى أمر المسلمين. وعزموا أمرهم على عقد الإمارة لسيد وزعيم الخزرج سعد بن عبادة الانصاري* (ت15هـ-636م) وهو من أوائل من دخل الاسلام من الخزرج، وحضر بيعة العقبة الثانية[3].

وعندما علم المهاجرون بالأمر، اتجه ابو بكر الصديق سيد بني تيم، وعمر بن الخطاب من سادات بني عدي، وأبو عبيدة بن الجراح من سادات بني الحارث بن لؤي، ومجموعة من الصحابة، ليستدركوا ما يمكن ان يحدث في سقيفة بني ساعدة.

وقد دارت مناقشات طويلة[4] بين الانصار الذين يريدون تأمير سعد بن عبادة. وبين المهاجرين الذين يرفضون ذلك، ويرون أن أمر المسلمين خاص بالمهاجرين من قريش. وكان

---

(1) ابن هشام، السيرة، ج4، ص221.
العمري، السيرة، ج2، ص541.

(2) انظر الإمام مسلم، الصحيح، م3، ج6، ص4. الأشعري، مقالات، ج1، ص39. الذهبي، سير، ج2، ص(485-487). السيوطي، تاريخ، ص(9-10). الديار بكري، تاريخ، ج2، ص200.
أنظر أيضاً: الصمد، نظام الحكم، ص62. الرفاعي، النظم ص27، شاخت، تراث، ج1، ص212. غربال، الموسوعة، ص762.

*سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة بن حرام بن ساعدة بن كعب، بن الخزرج. وهو سيد الخزرج أسلم مبكراً وشهد بيعة العقبة، وهو أحد النقباء وأول شخص أنابه الرسول (ص) عنه في المدينة، اشتهر بالجود والكرم وكان مسؤولاً عن راية الأنصار في غزوات المسلمين، وتوفي في خلافة عمر بن الخطاب.
للمزيد أنظر: خليفة، الطبقات. ص203. الذهبي، تاريخ (السيرة النبوية) ص307، ابن حجر، تقريب، ج1، ص280. العامري، الرياض، ص244، الطيباوي، محاضرات، ص122.

(3) ابن حجر، تقريب، ج1، ص288

(4) الطبري، تاريخ، ج3، ص(203-204). المسعودي، التنبيه، ص247. ابن الاثير، الكامل، م2، ص(325-326). الذهبي، تاريخ (عهد الخلفاء الراشدين) ص6.

لكل طرف من المهاجرين والانصار مسوغاته، ومبرراته التي يسوقها من أجل دعم موقفه ليجعل الأمر فيه[1].

فتكلم في البداية خطيب الأنصار. ثابت بن قيس بن شماس الانصاري (ت11هـ-632م) وبعد ان قرأ قوله تعالى: والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"[2].

بين مكانة الأنصار في المجتمع الاسلامي وأكد على فضائلهم، وحسن معاملتهم للمهاجرين وكيف آثروهم على أنفسهم، ثم قال: "ان الله تبارك وتعالى لا يجمع هذه الأمة على الضلال، فنحن انصار الله ولنا الامامة في الناس، فهاتوا ما عندكم معشر المهاجرين"[3].

فرد عليه أبو بكر الصديق وبعد أن قرأ قوله تعالى "للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون"[4]. بين ابو بكر فضائل المهاجرين وما يمتازون به عن غيرهم مما يؤهلهم تولي أمر المسلمين، وركز على انهم أول الناس اسلاما وأنهم أهل رسول الله (ص) وأنهم قدموا في القرآن الكريم على الأنصار، وان العرب لا تقر بهذا الامر إلا لقريش[5].

قدم أبو بكر الصديق كلا من عمر بن الخطاب، وأبي عبيدة بن الجراح للأنصار طالبا منهم مبايعة احد الرجلين[6] إلا أن الانصار رفضوا ذلك، ويبدو أن المسلمين قد انقسموا

---

[1] ابن قتيبة، عيون، م2، ص233. ابن اعثم، الفتوح، م1، ج1، ص4، 10. المسعودي، التنبيه، ص247. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص156. الكتبي، عيون، السفر الأول، ص487. الديار بكري، تاريخ، ج2، ص(199-200).

[2] سورة الحشر، آية9.

[3] ابن سعد، الطبقات، م3، ص 182. الطبري، تاريخ، ج3، ص220، ابن اعثم، الفتوح. م1، ص5، ابن الاثير، الكامل، م2، ص328.

[4] سورة الحشر، آية 8.

[5] ابن قتيبة، عيون، م2، ص233. أبن اعثم، الفتوح. م1، ص6.

[6] الطبري، تاريخ، ج3، ص206. ابن اعثم، الفتوح، م1، ص6. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص65.

بخصوص الامارة (خلافة الرسول) في هذه المرحلة وذلك بتأثير الولاء القبلي، حيث انحاز الانصار (المدنيون) لوحدهم، وانحاز المهاجرون (المكيون) لوحدهم[1].

ومن متابعة نقاشات السقيفة والتي أصر الانصار في بدايتها على ان تكون الامارة فيهم، نجد أنهم تراجعوا عن هذا الموقف بعد أن وجدوا أن حجج المهاجرين اقوى من حججهم، لذلك عرضوا فكرة تقاسم الإمارة، وذلك بقولهم منا أمير ومنكم أمير[2] الا أن المهاجرين رفضوا هذه الفكرة، واكد عمر بن الخطاب على هذا الرفض بقوله: "إن العرب لا ترضى أن يؤمروكم ونبيها من غيركم، ولكن يؤمرون من كانت النبوة فيهم"[3].

وأثنى أبو عبيدة بن الجراح على رأي عمر وبين للأنصار بأنهم أول من نصر وآزر. وطلب منهم أن لايكونوا أول من يبدل أو يغير[4].

ويبدو أن الصراع القديم بين الأوس والخزرج على الزعامة في المدينة قد دفع بالأوس للانضمام الى رأي المهاجرين وذلك خوفا من استبداد الخزرج بالامارة فيما لو تولوها[5] فقال احد زعمائهم وكان من أصحاب الرأي عند الانصار ومن اهل الطاعة فيهم "يا معشر الأنصار إنه قد عظمت نعم الله عليكم اذ سماكم الانصار، وجعل اليكم الهجرة، وفيكم قبض الرسول محمد (ص) فاجعلوا ذلك شكرا لله، فإن هذا الامر في قريش دونكم فما قدموه فقدموه، ومن أخروه فأخروه"[6].

وأكد على ذلك زعيم آخر من الانصار هو عويم بن ساعدة الانصاري بقوله "يا معشر الانصار انكم اول من قاتل عن هذا الدين فلا تكونوا أول من قاتل أهله عليه، فان الخلافة لا

---

[1] جودة، الامة، ص124.

[2] ابن سعد، الطبقات، م3، ص182. الطبري، تاريخ، ج3، ص220. ابن اعثم، الفتوح، م1، ص6. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص66. ابن الاثير، الكامل، م2، ص325. الذهبي، تاريخ (الخلفاء الراشدون) ص5.

[3] الطبري، تاريخ، ج3، ص220. ابن اعثم، الفتوح، م1، ص7.

[4] الطبري. تاريخ، ج3، ص221.

[5] م. ن، ص221.

[6] ابن اعثم، الفتوح، م1، ج1، ص221.

تكون إلا لأهل النبوة، فاجعلوها حيث جعلها الله عزوجل، فان لهم دعوة ابراهيم عليه السلام"[1].

وفي مقابل أصوات الأوس من الأنصار والتي كانت تدعم موقف قريش، استمر قسم من الانصار يتشدد في مطالبه، فارتفعت الاصوات وكثر اللغط واشتد النزاع[2]. وقد حاول ابو بكر مرة اخرى نزع فتيل الازمة، حيث عرض على الانصار ان يكون الامراء من المهاجرين والوزراء من الانصار وان تتم مشاورة الأنصار في مختلف الأمور[3]. الا أن الخزرج بزعامة سعد بن عبادة رفضوا هذه الفكرة بدعوى انها لا تقدم جديدا، وهذا دفع عمر بن الخطاب الى الطلب من أبي بكر أن يبسط يده لتتم مبايعته بالإمارة وذلك لانه يتمتع بمجموعة من المؤهلات التي تسمح له بتولي أمر المسلمين فيجمع بين القرشية والسابقة في الاسلام، وصحبة الرسول، وخليفته في الصلاة، فكان أول من بايعه بشير بن سعد الأنصاري[4] ثم تتابع المهاجرون وكثير وكثير من الانصار المتواجدين في سقيفة بني ساعدة في مبايعة ابي بكر باستثناء سعد بن عبادة وأنصاره، حيث رفض ان يبايع لأنه كان يعتقد باحقيته بتولي أمر المسلمين[5].

ونظراً للخلاف والنزاع الذي حدث في سقيفة بني ساعدة بين المهاجرين والأنصار، وللطريقة التي تمت فيها بيعة ابي بكر، فان اسراع عمر في اتمام هذه البيعة، كان يهدف الى قطع الطريق على الأنصار من احداث بيعة لأحدهم، اذا تركهم المهاجرون، وبالتالي انتشار الفوضى والاختلاف[6] ولهذا فان عمر يرى ان بيعة الصديق كانت فلتة* وقى الله المسلمين شرها[7].

---

[1] ابن اعثم، الفتوح، م1، ج2، ص5.

[2] الطبري، تاريخ، م3، ص206.

[3] ابن سعد، الطبقات، م3، ص182. الطبري، تاريخ، م3، ص220. ابن اعثم، الفتوح، م1، ص6. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص67. ابن الاثير، الكامل، م2، ص329.

[4] ابن هشام، السيرة، ج4، ص 277. ابن اعثم، الفتوح، م1، ص7. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص67.

[5] ابن اعثم، الفتوح، م1، ص7. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص67.

[6] الطبري، تاريخ، ج3، ص206.

* فلتة: دون تدبر أو تمهل: انظر: ابن منظور، لسان، باب فلت، م10، ص312.

[7] الطبري، تاريخ، ج3، ص205. الشهرستاني، الملل، ج1، ص22.

وقد كان الخلاف حول امامة المسلمين هو اول خلاف حدث في الاسلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم[1].

واذا كانت الانصار قد انقسمت الى أوس وخزرج خلال اجتماع السقيفة، حيث سعت الخزرج الى تأمير سعد بن عبادة، ومالت الأوس الى جانب المهاجرين فإن انقساماً آخر حدث في صفوف المهاجرين على اثر بيعة ابي بكر الصديق، وليعكس هذا الانقسام حجم الصراع على السلطة في تلك المرحلة. فقد أيدت بعض القبائل المكية هذه البيعة، في حين رفضتها قبائل أخرى، ورأت أنها الأحق في تولي هذا الأمر، ويظهر ذلك في موقف أبناء عبد مناف سادة مكة واقارب الرسول صلى الله عليه وسلم، وهم بنو هاشم وبنو العباس وبنو أمية[2] ناهيك عن رفض معظم القبائل العربية خارج الحجاز لزعامة المدينة.

وبالرغم من عدم مشاركة بني هاشم في اجتماع السقيفة، لانشغالهم بتجهيز الرسول عند وفاته[3]، الا أنهم لم يبايعوا أبا بكر (ت13هـ-634م) لاعتقادهم بأحقيتهم بتولي أمر المسلمين من ناحية، ولشعورهم بأنهم خذلوا من هذه البيعة ومن الطريقة التي تمت فيها من ناحية اخرى[4] خاصة وانهم يرون ان المسلمين لن يحدثوا حدثاً يغيب عنه بنو هاشم الذين هم أولى بمحمد حسب اعتقادهم[5].

وقد سعى الصديق للحصول على بيعة كل من علي بن ابي طالب(ت40هـ-660م) والعباس بن عبد المطلب (ت32هـ-652م) لأنه خشي من زيادة المعارضة لهذه البيعة، خاصة وأن الطعن فيها جاء من سادة مكة والذين يتمتعون بمكانه مميزة بين المسلمين.

إلا أن علياً رفض ان يبايع أبا بكر وقال "لا ابايع من أنا أحق منه بالبيعة"[6] وكانت ردة فعل العباس مشابهة لردة فعل علي، ولم يحصل الصديق على بيعتهما في هذه المرحلة[7]

---

[1] المسعودي، التنبيه، ص274. الاشعري، مقالات، ج1، ص39.

[2] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص126. مجهول، الامامة، ج1، ص21. الطبري، تاريخ، ج1، ص209.

[3] الطبري، تاريخ، ج3، ص211. المسعودي، التنبيه، ص274. الشهرستاني، الملل، ج1، ص22.

[4] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص125. ابن اعثم، الفتوح، م1، ص10. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص156.

[5] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص124. ابن اعثم، الفتوح، م1. ص10.

[6] مجهول، الامامة، ج1، ص18.

[7] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص26. مجهول، الامامة، ج1، ص21.

واستمرا على رفضهما لمدة ستة اشهر من وفاة الرسول حيث ارسل علي لأبي بكر وتمت مبايعته[1].

ومن ناحية أخرى فقد جاء رفض ابي سفيان بن حرب بن أمية (ت31هـ-651م) لبيعة الصديق ليعكس موقف بني امية الرافض لهذه البيعة، والتي اثارت الاستغراب لديهم من موافقة بني عبد مناف ان يلي الأمر غيرهم[2] حيث كان ابو سفيان يرى ان بني تيم وهم قبيلة الصديق ليسوا على قدر المسؤولية لتولي أمر المسلمين، وطالب علي ان يبسط يده لتتم مبايعته، وقال له " ما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش"[3] الا أن علياً رفض فكرة ابي سفيان هذه واعتبر انه يسعى من خلالها لاثارة الفتنة.

ومن ناحية اخرى فقد اثرت التطورات السياسية التي حصلت في المدينة إثر وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم على وضع القبائل العربية خارج المدينة، حيث شعرت هذه القبائل ان وفاة الرسول (ص) قد اعطتها نوعاً من التحرر من التزاماتها السياسية والمادية تجاه دولة المدينة[4]، لذلك سعت الى قطع ما وجدت فيه تبعية سياسية، وذلك من خلال الامتناع عن تأدية تأدية الزكاة والتي رأت فيها ضريبة يدفعها الضعيف المهزوم للقوي المنتصر.

وحدث ما يعرف تاريخياً بحركة الردة، حيث لم تعترف هذه القبائل بسلطة الخليفة الجديد واعتبرت أن بيعتها للرسول صلى الله عليه وسلم قد انتهت بوفاته[5].

وساهمت العصبية القبلية في التفاف المرتدين حول مدعي النبوة، حيث أرادت كل قبيلة ان يكون لها نبي من أبنائها ولو كان كاذباً، كما لقريش نبي من أبنائها، وعبروا عن ذلك بوضوح وصراحة، حيث يقول احد بني حنيفة لمسيلمة " أشهد أنك كاذب، ولكن كاذب ربيعة التي منها مسيلمة خير من صادق مضر التي منها محمد"[6].

---

[1] الطبري، تاريخ، ج3، ص208. المسعودي، التنبيه، ص274.

[2] العشماوي، الخلافة، ص116.

[3] الطبري، تاريخ، ج3، ص209.

[4] بيضون، الاتجاهات، ص25.

[5] علي، المفصل، ج5، ص186.

[6] عبد اللطيف، موسوعة (عصر النبوة والخلافة الراشدة)، ص60.

وعلى هذا الاساس فقد رفضت هذه القبائل الانصياع لما حدث في المدينة من نقل سلطة الرسول (ص) الى أبي بكر دون استشارتها في الأمر، لذلك يمكننا القول أن الردة لم تكن عن الدين بقدر ما كانت ردة عن الوحدة ومنافسة على الزعامة، وعصبية تطلب ملكاً وتنافس عليه[1]. وبالتالي فهي ثورة على سلطان قريش وزعامتها التي استمرت بعد وفاة الرسول(ص).

ونظراً لأن هذه القبائل لم تعترف بسلطة الخليفة الجديد، فقد تصدى أبو بكر لهذا التمرد بقوة وذلك من أجل استعادة الولاء السياسي والديني للدولة، فقطع البعوث، وعقد الألوية لخيرة قادته[2] حتى استطاع القضاء على هذه الحركة، ومن ثم دعا القبائل ووجهها مباشرة الى حركة الفتوح او الصدام مع فارس وبيزنطة، وهذا خلق و أوجد بين هذه القبائل الشعور بالخطر الخارجي، وفي هذه المرحلة أصيب أبو بكر بمرض الموت فاستشار كبار الصحابة وعهد بالخلافة من بعده لعمر بن الخطاب، وتوفي في السنة الثالثة عشرة للهجرة[3].

4- تنصيب عمر بن الخطاب (ت23هـ-643م) (التعيين والبيعة الخاصة)

عندما اشتد المرض بأبي بكر الصديق(ت13هـ-634م) استدعى مجموعة من كبار الصحابة من اهل السابقة والفضل، ممن تتوفر لديهم مؤهلات الزعامة لقيادة الدولة الفتية, وممن يعتبرون مرشحين للقيادة ويتطلعون لتسلمها وقال: "قد حضر ما ترون، ولا بد من قائم بامركم، يجمع فيئكم، ويمنع ظالمكم من الظلم، ويرد على الضعيف حقه، فإن شئتم اخترتم لأنفسكم، وإن شئتم جعلتم ذلك الي فوالله لا آلوكم ونفسي خيراً"[4].

ثم انفرد ابو بكر بعثمان بن عفان (ت35هـ-655م) وبعبد الرحمن بن عوف (ت32هـ-652م) كلاً على حدة، طالبا رأيهما في عمر بن الخطاب، فكان رأي عثمان بانه لا يوجد في الصحابة مثل عمر، وأن سريرته خير من علانيته[5]. واعتبره عبد الرحمن بن عوف عوف من افضل الصحابة ولكن فيه غلظة[6].

---

[1] الشريف، الحجاز، ص151. كاتبي، الردة، ص42.

[2] الطبري، تاريخ، ج3، ص249

[3] المسعودي، التنبيه، ص247. ابي الفداء، المختصر، ج1، 156. ابن دقماق، الجوهر، ج1، ص34.

[4] مجهول، الامامة، ج1، ص25.

[5] الطبري، تاريخ، ج3، ص428. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص125. ابن الاثير، الكامل، ج2، ص425.

[6] الطبري، تاريخ، ج3، ص428. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص125. ابن الاثير، الكامل، ج2، ص425.

وبعد أن اخذ الصديق رأي عدد من كبار الصحابة في عمر بن الخطاب أمـــر كاتبـــه عثمان بن عفان أن يكتب ما يلي:

"بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالـــدنيا خارجـــا منها، واول عهده بالآخرة داخلاً فيها، حين يؤمن الكافر ويوقن الفاجر ويصدق الكـــاذب، انـــي استخلفت"[1] ولم يكمل كلامه، وقيل أنه أغشي عليه، ودخل في غيبوبة، لفترة من الزمن، فأكمل عثمان العبارة، اني استخلفتُ عمر بن الخطاب، وتوقف عن الكتابة حتى افاق الصـــديق مـــن غيبوبته، فأخبره عثمان بأنه أكمل العبارة وكتب عمر بن الخطاب، فقال له أبو بكر "جزاك الله خيراً عن الإسلام وأهله. اما لو كتبت نفسك لكنت لها اهلاً"[2] ثم اكمل الصديق ما كان يمليـــه على عثمان حيث قال: "اني استخلفت عمر بن الخطاب، ولم آل لكم خيراً، فان عدل فذلك ظني به، ورأيي فيه وان جار وبدل فلا علم لي بالغيب، والخير أردت ولكل امـــرئ مـــا اكتســـب، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"[3].

وبعد أن ختم الصحيفة اخرجها للناس، وأمرهم أن يبايعوا لمن فيها. وقد تباينت مواقف الصحابة من اختيار عمر بن الخطاب لتولي أمر المسلمين، ففي حـــين اعتـــرض علـــى هـــذا الإختيار كل من طلحة بن عبيد الله* (ت36هـــ-656م) والزبير بـــن العـــوام* (ت36هـــــ-656م)، نجد أن موقف علي بن أبي طالب (ت40هـــ-660م) كان الى جانب ترشيح عمر بن

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص126. ابن دقماق، الجوهر، ج1، ص38. الديار بكري، تاريخ، ج2، ص240.

[2] مجهول، الإمامة، ج1، ص24. الطبري، تاريخ، ج3، ص429. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص126. ابن الاثيـــر، الكامل، ج2، ص425.

[3] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص136. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص517

*طلحة بن عبيدالله بن عثمان بن عمر بن كعب بن سعد بن تيم بم مرة التميمي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، استشهد يوم الجمل سنة 36هـــ وهو ابن 63 سنة للمزيد انظر: المسعودي، مـــروج، ج1، ص569. ابـــن الأثيـــر، اســـد، ج3، ص(85-89). الذهبي، تاريخ، ج3، ص(314-318).

** الزبير بن العوام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب وهو ابن اخ خديجة بنت خويلد زوج الرســـول (ص)، احد العشرة المشهود لهم بالجنة، قتل سنة ست وثلاثين بعد انصرافه من موقعة الجمل. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج3، ص(100-115). ابن الأثير، اسد، ج2، ص249، الذهبي، تاريخ، ج3، ص297، 304.

الخطاب لتولي أمر المسلمين بعد أبي بكر ويتضح ذلك من قوله عندما عرضت عليه الصحيفة " بايعت لمن فيها وان كان عمر"[1].

وبالرغم من تردد عمر في البداية في قبول عهد ابي بكر له، معللاً ذلك بانه لا يطيق القيام بأمر الناس، الا أنه وافق في النهاية، وبعد اقناع الصديق له[2].

والمتتبع لموقف ابي بكر في سعيه لأخذ موافقة الصحابة على بيعة عمر، وحرصه على ذلك يمكنه ان يستنتج أن أقرب ما يوصف به تنصيب عمر بن الخطاب هو الاستخلاف الشخصي أو ولاية العهد، فقد كان الصديق يرغب ان يتولى عمر دون غيره أمر المسلمين من بعده، حيث انه لم يقترح أسماء او بدائل له، ولم يستشر أحداً من المسلمين في شخصية غير شخصية عمر بن الخطاب.

والملاحظ ان استخلاف عمر قد تم خارج نطاق بني عبد مناف، وان شخصية الصديق، كانت الشخصية المركزية في هذا الاختيار. ويبدو أن أبا بكر كان له مبرراته في ذلك، فقد كان عمر يتمتع بمكانة مرموقة بين قريش في الجاهلية، وازدادت هذه المكانة وارتفعت بين المسلمين بدخوله الاسلام، فقد ورد عن النبي (ص) قوله "اللهم أعز الاسلام باحب العمرين اليك عمرو بن هشام وعمر بن الخطاب"[3] فكان احبهما الى الله عمر بن الخطاب، فأعز به دينه.

إضافة الى ذلك فقد جمع عمر بين القرشية، والسابقة بالاسلام، وكبر السن حيث كان من أسن الصحابة المرشحين لتولي القيادة. وكان لهذه المؤهلات دوراً في تقديم عمر على غيره.

وعلى الرغم من تفضيل الصديق لعمر وسعيه لأن يكون خليفته في حكم المسلمين وإدارة شؤون الدولة، الا انه سعى في المقابل لأخذ موافقة كبار الصحابة على هذا الإختيار، وذلك نظراً للمكانة التي تتمتع فيها هذه الطبقة في المجتمع الاسلامي، ولقدرتها على التأثير في

---

[1] ابن دقماق، الجوهر، ج1، ص43.

[2] ابن الاثير، الكامل، ج2، ص426.

[3] ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص134.

المجتمع، إضافة لإدراك الصديق للمخاطر المترتبة على عدم الحصول على اتفاق حول الشخصية التي ستتولى امر المسلمين، ولأنه لا يرغب في المقابل أن يظهر كمن يفرض عمر على المسلمين رغماً عنهم.

وقد شهدت خلافة عمر بن الخطاب انتصار الاسلام بعد فتح العراق وفارس وبلاد الشام، ومصر، وإفريقية، والتف العرب حول الراية الاسلامية لأول مرة، وبذا مصرت الامصار[1] وجندت الاجناد ووضعت دواوين العطاء[2] وارتفعت مكانة قريش بين القبائل، اضافة الى بروز مكانة المدينة كمركز سياسي لدولة الاسلام.

وهكذا تمت عملية استخلاف أو تعيين عمر بن الخطاب من قبل ابي بكر الصديق واستطاع عمر التأكيد على شرعيته من خلال بيعة الصحابة من المهاجرين والانصار له.

5- تنصيب عثمان بن عفان (ت35هـ-655م) (شورى عمر والبيعة الخاصة)

أدى انتصار الإسلام وازدياد قوته بعد حركة الفتوحات الاسلامية، وبعد وضع ديوان العطاء زمن عمر بن الخطاب الى رفع مكانة قريش بين القبائل العربية حيث انتزعت قريش احترام هذه القبائل لها، كما ارتفعت مكانة بني عبد مناف الذين أصبحوا اكثر العرب حسباً ونسباً وعاد اليهم مركزهم بين العرب والذي كان لهم في الجاهلية، وبالتالي فقد ترسخت قيادة قريش للأمة.

وقد أدرك عمر بن الخطاب عندما طعن أن ليس باستطاعته أن يترك الامر للامة خوفا من فتنة الصراع على السلطة، واحتار في كيفية تعيين خلفاً له، ولذلك روي عنه انه قال: أن استخلف فقد استخلف من هو خير مني ويقصد أبا بكر وإن أترك فقد ترك من هو خير مني ويقصد الرسول (ص)[3] ويبدو أن رأيه استقر على أن يجعل الأمر شورى في النفر الذين

---

[1] ابن دقماق. الجوهر، ج1، ص43.

[2] البسنوي، محاضرة، ص53. ص43.

أبو الرب، محاضرات، ص16.

[3] الطبري، تاريخ، ج4، ص228

توفي الرسول (ص) وهو عنهم راضٍ[1] وهم: علي بن ابي طالب (ت40هـ–660م) وهو من (بني هاشم/ بنو عبد مناف) وعثمان بن عفان (ت35هـ–665م) وهو من (بني امية/ بنو عبد مناف) وعبد الرحمن بن عوف (ت32هـ–652م) من بني زهرة وسعد بن أبي وقاص (ت58هـ–677م) من بني زهرة، والزبير بن العوام (ت36هـ–656م) من بني أسد، وطلحة بن عبيد الله (ت36هـ–656م) من بني تيم، وكلفهم باختيار شخصية منهم تتولى أمر المسلمين بعده[2].

ووضع لهم آلية يسيرون عليها في عملية الاختيار، واستعمل عليهم زيد بن سهل الانصاري* (ت34هـ–654م) مراقباً وأمره أن يحثهم على الاختيار قبل انتهاء المهلة المعطاة لهم وهي ثلاثة أيام وقال لزيد: "إن رضي خمسة وخالف واحد فاضربوا عنقه، وان رضي أربعة وخالف اثنان فاضربوا عنق الاثنين، وان رضي ثلاثة وخالف ثلاثة فاحتكموا الى عبدالله بن عمر*(ت67هـ–687م). فلأي الثلاثة قضى فالخليفة منهم وفيهم، وان أبى الثلاثة الآخرون ذلك فاضربوا اعناقهم"[3].

وكان عمر قد اوصى ابنه عبد الله ان يكون مع المجموعة التي فيها عبد الرحمن بن عوف، وان يكون شريكاً في الرأي، على ان لا يكون له من أمر الخلافة شيء[4].

---

[1] مجهول، الامامة، ج1، ص28. المسعودي، التنبيه، ص252. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص164. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص336. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص578.

[2] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص160. الطبري، تاريخ، ج4، ص228. ابن دقماق، الجوهر، ج1، ص47. ابن خلدون، ج2، ص568.

*زيد بن سهل بن الاسود بن حرام الانصاري، شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها وهو أحد النقباء، روى عن النبي (ص) غزا في البحر ومات فيه سنة 34هـ. للمزيد انظر: خليفة، الطبقات، ص88، ابن حجر، تهذيب، م3، ص357.

*عبد الله بن عمر: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، الفقيه، أحد الأعلام في العلم والعمل، ولد قبل الوحي بسنة، وكان من صالحي الصحابة، وقرائهم، وزهادهم، كان من أكثر الصحابة تتبعا لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم، شهد الخندق وما بعدها، كان أعلم الصحابة بمناسك الحج، عرض عليه البعض أن يبايعوه بعد مقتل عثمان إلا أنه رفض واعتزل الفتن. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج4، ص(105–138). الأصفهاني، حلية، ج1، ص(292–314). ابن خلكان، وفيات، ج2، ص(234–237).

[3] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص160. مجهول، الامامة، ج1، ص29. المسعودي، التنبيه، ص252.

[4] الطبري، تاريخ، ج4، ص229. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص164. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص569.

والمتتبع لأسماء مجموعة الشورى، يجد أنهم جميعاً من المهاجرين، أي قرشيين وهم من أوائل الصحابة، حيث رافقوا الدعوة من بدايتها وشهدوا بدراً مع الرسول (ص) وهم من كبار التجار ما عدا علي بن أبي طالب. فعثمان بن عفان من بني أمية بن عبد مناف، من السباقين الى الاسلام، ومن مهاجري الحبشة، وزوج ابنتي الرسول (ص)، ومن كتاب الوحي، وقد ساهم بفضل غناه بتجهيز جيش العسرة[1].

وعبد الرحمن بن عوف من بني زهرة[2] عشيرة أم النبي(ص)، اسلم مبكراً وهو صهر عثمان، وممن شاركه بالتجارة، ويعد رجل الأعمال الأول بين الصحابة.

وعلي هو ابن عم النبي الشقيق، وهو من بني هاشم بن عبد مناف[3] ومن أوائل من دخل في الاسلام.

أما سعد بن أبي وقاص فهو أيضاً من بني زهرة وهو من أهل السابقة وقائد معركة القادسية[4] كما انه من كبار التجار والملاكيين القرشيين. والزبير بن العوام من بني أسد بن عبد العزى، أمه عمة الرسول (ص)، وهو الملقب بحواري رسول الله[5] أسلم في وقت مبكر وهوابن العوام ابن خويلد شقيق خديجة أم المؤمنين وهو من كبار الملاكين والتجار المسلمين. وسادس هؤلاء طلحة ابن عبيد الله من بني تيم بن مرة قبيلة ابي بكر الصديق وهو من المسلمين الأوائل، ويوصف بانه كان من حكماء قريش[6] وهو ايضاً من كبار التجار والملاكين.

والملاحظ أن هذه المجموعة كان لديها من المؤهلات، ما جعل عمر يوكل اليها مهمة اختيار الخليفة من بعده، حيث اجتمعت فيهم القرشية، والسابقة (بدريون) والغنى حيث أنهم من

---

[1] هيكل، عثمان، ص27.

[2] الطبري، تاريخ، ج4، ص228.

[3] ابن دقماق، الجوهر، ج1، ص56.

[4] جعيط، الفتنة، ص57. هيكل، عثمان، ص288.

[5] الطبري، تاريخ، ج4، ص228. جعيط، الفتنة، ص57.

[6] جعيط، الفتنة، ص57. هيكل، عثمان، ص30.

أكبر تجار المسلمين وملاكيهم، ما عدا علي بن أبي طالب الذي لم يعمل في التجـــارة مـــثلهم، لذلك يمكن اعتبارهم قادة المسلمين اجتماعياً، دينياً واقتصادياً وبالتالي سياسياً.

وقد خلت مجموعة الشورى من الأنصار حيث استبعدهم عمر على الرغم من مـــآثرهم واستحقاقاتهم[1] الا أن هذا الاستثناء لم يؤد الى اثارتهم لأن أحداث السقيفة كانت ما زالت عالقة في اذهانهم وكيف انتهت هذه الاحداث باحقية قريش في تولي أمر المسلمين وأن العـــرب لـــن تعترف بهذا الأمر الا لقريش[2].

وبعد وفاة عمر (ت23هـــ-643م) اجتمع اهل الشورى مـــن أجـــل اختيـــار خليفـــة للمسلمين، فعرض عليهم عبد الرحمن بن عوف أن يخرج أحدهم نفسه ويختـــار مـــن البـــاقين واحداً، فأحجموا عن ذلك، فأخرج هو نفسه على أن يختار أحدهم[3].

والملاحظ أن مجموعة الشورى اشتملت على عدد من التحالفات، والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية، التي كانت تخدم طرفاً على حساب الطرف الآخر. فعبد الـــرحمن بـــن عوف، وسعد بن أبي وقاص من عائلة واحدة، وعثمان بمصاهرته عبد الرحمن وكونه شـــريكه في التجارة، فسيكون معه والى جانبه وبالتالي يصبح هؤلاء في مواجهة طلحة والزبير وعلي، وبما أن عمر طلب من إبنه ضمن الآلية التي وضعها ان يكون الى جانب المجموعة التي فيها عبد الرحمن بن عوف، فمعنى ذلك أن الأمر كان محسوماً لصالح عثمان.

ومن ناحية أخرى هناك بعض الروايات التي تتحدث عن أن طلحة لم يحضر الاجتماع لانه كان مسافراً[4]، واذا صح ذلك فانه سيزيد من فرص نجاح عثمان، وبالتالي يمكننا القـــول أن عمر كان على علم مسبق بما ستؤول اليه الشورى، وهذا ما انتبه اليه العبـــاس بـــن عبـــد

---

[1] جعيط، الفتنة، ص57.

[2] ابن قتيبة، عيون، م2، ص233.

[3] المسعودي، التنبيه، ص252. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص166.

[4] ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص570

المطلب واشار به على ابن اخيه علي بن أبي طالب، الذي أصر على البقاء ضمن مجموعة الشورى[1].

وبالرغم من ذلك فقد بدأ عبد الرحمن بن عوف مشاوراته، حيث استدعى علي، وبين له انه الأحق ضمن مجموعة الشورى وذلك لقرابته من الرسول (ص) وسابقته، وحسن أثره في الدين، وقال لعلي: "من ترى أحق بالأمر بعدك من هؤلاء" فقال: عثمان[2].

ثم خلا عبد الرحمن بن عوف بعثمان وقال له كما قال لعلي، فكان جوابه علي[3] ولم يكتف عبد الرحمن بن عوف باستشارة اهل الشورى، الذين سماهم عمر، وانما استشار اشراف الناس، وأمراء الأجناد الذين تواجدوا في المدينة وغيرهم من كبار الصحابة من المهاجرين والانصار[4].

وفي صبيحة اليوم الرابع جمع عبد الرحمن بن عوف الناس في المسجد، فدعا عليا وقال: "عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده. فقال: "أرجو أن افعل وأعمل مبلغ علمي وطاقتي"[5] ثم دعا عثمان وقال له كما قال لعلي، فكان جوابه نعم، فرفع عبد الرحمن رأسه الى سقف المسجد ويده بيد عثمان وقال: "اللهم اشهد اني قد جعلت ما في عنقي من ذلك في عنق عثمان"[6] فبايعه الناس وكان ذلك في ذي الحجة من عام (23هـ-643م)[7].

وقد أثارت بيعة عثمان هذه حفيظة بني هاشم الذين وجدوا انفسهم يتراجعون امام تقدم بني امية، حيث شعر علي بان هناك مؤامرة دبرها عبد الرحمن بن عوف ليجعل الامر في

---

[1] الطبري، تاريخ، ج4، ص230

[2] م. ن، ص231. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص569.

[3] الطبري، تاريخ، ج4، ص231. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص569.

[4] الطبري، تاريخ، ج4، ص231. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص336. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص570. الديار بكري، تاريخ، ج2، ص255.

[5] الطبري، تاريخ، ج4، ص231. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص165. ابن الجوزي، ج4، ص337.

[6] مجهول، الامامة، ج1، ص31. الطبري، تاريخ، ج4، ص231. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص165. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص570.

[7] اليعقوبي، تاريخ، م2، ص 160. ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص337. الديار بكري، تاريخ، ج2، ص255.

صهرة عثمان ابن عفان، وتدلل على ذلك اقوال علي عندما اعلن عبد الرحمن بن عوف تولية عثمان، حيث قال علي: "ليس هذا اول يوم تظاهرتم علينا فيه، فصبر جميل والله المستعان"[1]، واردف يقول: "والله ما وليت عثمان الا ليرد الامر اليك، والله كل يوم هو في شأن"[2]. هذا اضافة لما كان علي قد قاله لعمه العباس في بداية الشورى، بأن الأمر قد عدل عنهم وبرر ذلك بأن سعدا لا يخالف عبد الرحمن لأنه ابن عمه، وعبد الرحمن صهر عثمان، فلا يختلفون وسيوليها احدهم الآخر[3]، ولهذا كان العباس بن عبد المطلب يلوم عليا منذ البداية على مشاركته في الشورى حيث أشار عليه ان لا يشترك فيها إلا انه رفض[4] وكان العباس قد قال له: "احفظ عني واحدة، كلما عرض عليك القوم فقل لا إلا أن يولوك"[5].

وقد استمرت خلافة عثمان حتى عام (35هـ-655م) حيث قتل، وقد بلغت مدة خلافته احدى عشرة سنة وأحد عشر شهراً[6].

ان المتتبع لعملية الشورى وللآلية التي تمت فيها يمكنه ان يصل الى ما يلي:

- إن وضع عمر بن الخطاب لمجلس شورى لاختيار خليفة له يعتبر أسلوبا جديدا يختلف عن اسلوب الرسول صلى الله عليه وسلم، وعن اسلوب ابي بكر الصديق، ويدلل على أن عمر بن الخطاب كان يشعر بأن هناك مجموعة من كبار الصحابة تتطلع لتولي امر المسلمين، وان التنافس بينهم ممكن أن يؤدي الى صراع داخل الأمة الاسلامية.
- لقد حصر عمر الشورى في قريش أولا وهذا ما قرر في سقيفة بني ساعدة مسبقا وفي زعامات المسلمين ثانيا، وفي طبقة رجال الأعمال (كبار التجار) ما عدا علي ابن ابي طالب ثالثا.

---

(1) الطبري تاريخ، ج4، ص233.

(2) أبي الفداء، المختصر، ج1، ص165.

(3) م. ن، ص84.

(4) الطبري، تاريخ، ج4، ص230.

(5) م.ن، ص230.

(6) أبي الفداء، المختصر، ج1، ص168. ابن دقماق، الجوهر، ج1، ص54.

- أظهرت المداولات التي تمت خلال الشورى دور بني عبد مناف (بنو هاشم وبنو امية) من جديد، وذلك بعد انتصار الإسلام، ودخول العرب في الإسلام، وقد ردت هذه الانتصارات الى بني عبد مناف سادة الجاهلية وسادة الاسلام، وارتفعت مكانتهم امام تراجع القبائل القرشية الاخرى.

- إن هذا النمط الجديد من التنصيب والذي تمثل في شورى بين القرشيين المؤهلين إسلاميا وقبليا لم يستمر طويلا، ويمكن القول انه انتهى بوفاة الخليفة الذي أوصلته الشورى الى الحكم.

- ومن الملاحظ ان هذه البيعة التي أعطت الشرعية للخليفة اقتصرت حتى الان على المهاجرين والانصار دون مشاركة باقي الامة في عملية الاختيار.

6- تنصيب علي بن ابي طالب (ت40هـ/660م) (الاختيار والبيعة الخاصة)

عندما قتل الخليفة عثمان بن عفان على يد جماعة من المسلمين أثناء الفتنة التي ثارت في أيامه وشارك فيها صحابة رسول الله (ص) بشكل مباشر او غير مباشر، اختلف الناس حول الشخصية التي ستتولى الأمر بعد عثمان. وبالرغم من أن الجماعات التي حاصرت عثمان كانت متفقة على قتله، إلا انها كانت مختلفة في اختيار شخصية تتولى أمر المسلمين[1] فحصل الانقسام وظهرت مجموعات مختلفة تؤيد كل منها شخصية معينة، حيث مال البصريون الى طلحة بن عبيد الله[2] وطالب المكيون وبعض ابناء الكوفة بالزبير بن العوام[3] ووقف اهل المدينة مع علي بن ابي طالب الذي كان قد أعلن عن رفضه تولي أمر المسلمين لعدم حاجته لهذا الأمر، واشار عليهم بطلحة والزبير[4] إلا أنهما رفضا ذلك بدعوى أن عليا احق منهم لفضله، وقرابته وسابقته[5].

---

[1] ابي الفداء، المختصر، ج1، ص171.

[2] ابن اعثم، الفتوح، م1، ج1، ص431. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص170. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص602.

[3] ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص603.

[4] ابي الفداء، المختصر، ج1، ص170. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص602.

[5] ابن اعثم، الفتوح، م1، ج1، ص431.

وأمام هذا الرفض من كبار الصحابة لتولي امر المسلمين، وجدت المجموعات التي ثارت على عثمان، ضرورة مبايعة أحد الأشخاص بالامارة، خاصة وان رجوعهم الى الأمصار بغير إمام يوقع الفساد والاختلاف، لذلك لجأوا الى زعماء المدينة وطالبوهم بعقد الإمامة لشخص منهم، على اعتبار انهم أهل الشورى وحكمهم جائز على الأمة[1].

وهددوهم إن لم يفعلوا ذلك، فإنهم سيقتلون عدداً من كبار الصحابة، لذلك عاد أهل المدينة الى علي، وطلبوا منه تولي أمر المسلمين، إلا أنه رفض مرة أخرى وقال " اكون وزيراً ولا أكون أميراً"[2] وامام إصرار الناس، وخاصة سكان المدينة وضغطهم على علي لقبول تولي أمر المسلمين، وتحت تهديد القبائل الموجودة في المدينة، وافق علي على تولي أمر المسلمين، بعد أن تعهد له طلحة والزبير بأنهما لن يخذلاه ولن يغدرا به ولن يحبسا بيعته[3] خاصة وان عليا كان يخشى إن بايعه الناس ورفض طلحة والزبير هذه البيعة، أن تثار ضده القبائل وبالتالي يكون مصيره كمصير عثمان، خاصة وأن طلحة والزبير كانا يحظيان بتأييد بعض الجماعات التي ثارت على عثمان[4].

وتحدثت بعض المصادر أن البصريين أحضروا الزبير والكوفيين أحضروا طلحة، وبايعوا علياً كرهاً[5] وهذا ما يفسر تراجع طلحة والزبير عن بيعتهما لعلي بعد اربعة أشهر وخروجهما من مكة[6].

ويلاحظ أن علياً كان امام خيارين من حيث قبوله او رفضه للخلافة:

يتمثل الخيار الأول في استمرار رفضه، واصراره على عدم موافقته على مبايعته، وبذلك يفتح المجال أمام الثائرين للبقاء في المدينة، وما يترتب على ذلك من ازدياد الاوضاع سوءً اذا

---

[1] ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص603.

[2] الطبري، تاريخ، ج4، ص427. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص170. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص602.

[3] ابن اعثم، الفتوح، م1، ج1، ص432.

[4] شاكر، التاريخ، ج3، ص259.

[5] الطبري، تاريخ، ج4، ص430. ابي الفداء، المختصر، ج1، ص171. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص602.

[6] البستاني، موسوعة، ج2، ص313.

استمرت عمليات القتل، وما يرافق ذلك من انقسامات في المجتمع الاسلامي، إضافة الى إمكانية تدخل أطراف خارجية في أمر الخلافة.

أما الخيار الثاني فيتمثل في قبول علي للخلافة، والرضا بالأمر الواقع، من أجل انقاذ المسلمين مما يمكن ان يحدث فيما لو استمر في رفضه، وبقيت الامة دون خليفة. هذا إضافة الى إمكانية نجاحه في توحيد كلمة المسلمين، وإعادة الهيبة الى الخلافة ونشر الامن والاستقرار في المدينة، وإبعاد الثائرين عنها.

ومع إدراك علي لصعوبة الخيار الثاني، وللمشاكل المتوقع أن تواجهه في حال موافقته على تولي أمر المسلمين، حيث كان يقول " إني ارى أمراً له وجوه لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليها العقول"[1].

إلا أنه ونتيجة لإزدياد الضغط عليه من زعماء المدينة، واستمرار القبائل الثائرة في تهديدها بالعودة الى سياسة القتل فقد وافق علي على تولي الخلافة واخذ البيعة.

وعلى هذا الأساس بويع علي من قبل المسلمين في المدينة، إضافة الى مبايعته من القبائل العربية التي تواجدت في المدينة في تلك الفترة، والمتتبع لهذا الأمر يجد أنه ولأول مرة يصبح هناك دور للامصار في عملية مبايعة الخليفة[2]، بعد أن كانت هذه العملية تقتصر على المدينة وقد شكلت بيعة الامصار هذه، نقطة تحول في عملية تنصيب الخليفة في فترة ما بعد الفتنة ومقتل عثمان، حيث أصبح من الضروري على الشخص الذي سيتولى الخلافة الحصول على بيعة امصار الدولة الاسلامية، وعدم اقتصار بيعته على المدينة كما كان سابقاً (حتى عهد عثمان) وهذا يبرز تدخل الأمصار في الحياة السياسية للدولة الإسلامية.

ونظراً لأن بيعة علي تمت تحت ضغوط كبيرة، وتهديدات بالقتل، فقد امتنعت مجموعات من كبار الصحابة من المهاجرين عن بيعته[3] اضافة الى بعض الجماعات من

---

[1] ابن اعثم، الفتوح، م1، ج1، ص431.

[2] جودة، الأمة، ص134.

[3] ابي الفداء، المختصر، ج1، ص171.

الأنصار والذين قيل عنهم أنهم كانوا عثمانيين[1] هذا فضلاً عن الجماعات التي غادرت المدينة الى مكة ومعظمهم من بني أمية[2] ولهذا يمكن القول أن علياً فَقَد الاجماع على بيعته التي تمت تحت ظلال السيوف، وزاد من تعقيد الموقف تراجع طلحة والزبير عن بيعتهما، حيث أعلنا أنهما أجبرا على هذه البيعة، وانضما الى عائشة أم المؤمنين وقادا معها حركة المعارضة لخلافة علي وتبنوا فكرة المطالبة بدم عثمان، حيث دارت بينهم وبين علي واتباعه معركة الجمل* والتي كان من نتائجها مقتل طلحة والزبير[3].

وعندما أرسل علي الى ولاته في الولايات الاسلامية ليأخذوا له البيعة من ولاياتهم، رفض والي الشام معاوية بن أبي سفيان (ت60هـ-679م) ان يأخذ له البيعة وتبنى فكرة المطالبة بدم عثمان[4] وتلاقي الطرفان في معركة صفين* التي لم تضع حداً للنزاع بين الطرفين، وصولاً الى التحكيم، وبروز ثورة الخوارج على علي بن أبي طالب، وتكفيرهم اياه. ودخول الجماعات المؤيدة له في صراعات داخلية مما اضعف جبهته. وفي ظل هذا الوضع وبعد فشل التحكيم لجأ الشاميون الى مبايعة معاوية بالخلافة[5]. في أواخر عام (37هـ-657م) مع وجود خليفة آخر.

وقد أكدت هذه البيعة تراجع دور المدينة في تنصيب الخليفة، أمام بروز دور الأمصار في ذلك[6]. واستطاع معاوية انتزاع البيعة لنفسه في عدة أماكن من الدولة الإسلامية، مما ساهم

---

[1] الطبري، تاريخ، ج4، ص430. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص603.

[2] ابي الفداء، المختصر، ج1، ص171. ابن خلدون، تاريخ. ج2، ص603.

*الجمل: هي المعركة التي دارت بين علي وانصاره من جانب والجماعات التي لم تقر بخلافته والتي طالبته بدم عثمان، من جانب آخر وذلك في موقع قرب البصرة يقال له الخريبة سنة (36هـ-656م). للمزيد انظر : البلاذري، انساب، ج2، ص245. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص182. الطبري، تاريخ، ج4، ص542. ص43.

[3] البستاني، موسوعة، ج2، ص313.

[4] الاشعري، مقالات، ج1، ص25. ابن كثير، البداية، ج8، ص19.

*صفين: موقع بالقرب من الرقة على الشاطئ الجنوبي الغربي للفرات، وقعت فيه الحرب بين علي ومعاوية سنة (37هـ- 657م) وقتل فيها الكثير من أصحاب الرسول (ص). للمزيد انظر المنقري، وقعة صفين، الدينوري، الاخبار، ص155 وما بعدها. أبو الفداء، المختصر، ج1، ص(175- 178). ابن الأثير، الكامل، م3، ص267، 289. القلقشندي، مآثر، ج1، ص(102-103). أنظر أيضاً: أبو الرب، محاضرات، ص102.

[5] الطبري، تاريخ، ج5، ص 324. ابن كثير، البداية، ج8، ص19.

[6] جودة، الامة، ص133.

في اضعاف شرعية علي خاصة مع انقسام الجماعات المؤيدة له على نفسها وصولاً الى مقتله في عام (40هـ-660م)[1] ومبايعة ابنه الحسن (ت49هـ-669م) من بعده في الكوفة. ومع إدراك الحسن ان ليس بمقدوره ان يحسم الصراع مع معاوية لصالحه لجأ الى التنازل عن الخلافة لمعاوية في عام (41هـ-661م)، وبذلك حصل معاوية على بيعة باقي أمصار الدولة الاسلامية، وبهذا يكون معاوية نال إجماع الأمة الإسلامية في هذا العام الذي سمي عام الجماعة[2] وذلك لاجتماع الامة على خليفة واحد، وسميت بيعة معاوية بيعة الجماعة[3] وذلك تعبيراً عن انتهاء الفرقة والاختلاف الذي كان أيام الفتنة، وحصول الوحدة والاتفاق وقبول عامة المسلمين ذلك.

من خلال دراسة الطرق التي وصل فيها هؤلاء الخلفاء الى الحكم نجد أنه لم يكن هناك نمطاً واحداً لوصولهم الى سدة الحكم وإنما تعددت الطرق وتباينت الأنماط، حيث حسم مؤتمر السقيفة مسألة الزعامة وحددها بقريش[4] وتمت عملية اختيار أبي بكر وفقاً لمجموعة من الشروط منها السابقة في الإسلام، وصحبة الرسول، والتقوى والسن والحنكة[5].

وتم استخلاف عمر بناء على توصية الصديق له بذلك، بعد استشارته لكبار زعماء الأمة وقبولهم لهذا الاختيار رغم تحفظات البعض[6]. واتخذ نمط الإستخلاف شكلاً آخر عندما أوصى عمر بن الخطاب لمجلس شورى[7] مكون من ستة أشخاص أن يختاروا واحداً من بينهم بينهم بعد أن وضع لهم آلية التنفيذ.

---

[1] الطبري، تاريخ، ج5، ص143.ابي الفداء، المختصر، ج1، ص180. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص645.

[2] خليفة، تاريخ، ص152. الطبري، تاريخ، ج5، ص162. ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص110. الذهبي، تاريخ، (حوادث41هـ-60هـ)، ص5.

[3] الطل، الجماعة، ص61.

[4] ابن هشام، السيرة، ج2، ق4، ص 176. مجهول، الإمامة، ج1، ص15. الطبري، تاريخ، ج4، ص(243-244).

[5] ابن هشام، السيرة، ج2، ق4، ص176. مجهول، الإمامة، ج1، ص15. الطبري، تاريخ، ج4، ص(353-354). الشهرستاني، الملل، ص22. ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص22.

[6] ابن سعد الطبقات، ج2، ص(237-283). مجهول، الإمامة، ج1، ص24.

[7] جودة، الفتنة، ص57.

والملاحظ أنه حتى هذه المرحلة اقتصرت عملية الإختيار على سكان المدينة، ولم تتدخل الأمصار الإسلامية الأخرى في عملية الإختيار. أما البيعة لعلي بن أبي طالب فقد تمت في ظروف خاصة أملتها أحداث الفتنة بعد مقتل عثمان[1]، وقد ساهم الإضطراب السياسي في تلك المرحلة في أن تتم البيعة تحت ظلال السيوف وليبرز دور الأمصار لأول مرة في عملية إختيار الخليفة[2]. ومن ثم استخدم السيف للوصول الى الخلافة حيث إنتزع معاوية الخلافة بالقوة وحصل على البيعة من مختلف الأمصار الإسلامية، بعد أن كانت تقتصر على أهل الحل والعقد من سكان المدينة.

ويبدو واضحاً مما سبق أن الخلافة حددت في قريش أولا، وهي المؤهلة لذلك، خاصة بعد انتصار الإسلام، حيث عملت على ايجاد وحدة سياسية ودينية لدى العرب. وأقر العرب بهذه الزعامة القرشية بعد الإنتصار في الفتوحات، وهكذا اوكلت في البداية عملية تنصيب الخليفة الى سكان المدينة التي لعبت الدور الاول في انتصار الاسلام وظهور دولته، وكانت عملية الإختيار قد وصفت ببيعة الرضا بين غالبية المهاجرين والأنصار من سكان المدينة، وهكذا عنت الشورى في هذه المرحلة بيعة الرضا.

لكن تطور الأحداث بعد قيام الدولة ومؤسساتها والانتصارات في الفتوحات أدى الى إحداث مشاكل عديدة لم يستطع ساسة هذه الدولة الفتية من وضع الحلول لها، فانقسمت الامة على نفسها وحصلت الفتنة الأولى التي شاركت فيها جميع الأمصار، وتزعم قادة المسلمين هذه الأحداث التي انهت بدورها الشورى أو بيعة الرضا، وظهر دور الأمصار واضحاً في توجيه سياسات الخلافة، ورفع السيف لحسم أمر انهيار الوحدة الداخلية (الجماعة)، واستطاعت الشام بقيادة معاوية، لأنها الجماعة الأقوى، من لم شمل الأمة من جديد، وبايعت الأمة بكاملها لمعاوية عام (41هـ) بالخلافة، وبدا واضحاَ ظهور بيعة الإكراه، وتراجعت بيعة الرضا، وهنا يمكن القول أن الشورى قد فشلت وفي هذا ما ينذر بتطورات جديدة شكلت إرهاصات لظهور ولاية العهد في الفكر السياسي الإسلامي.

---

[1] مجهول، الامامة، ج1، ص46. البلاذري، انساب، ج5، ص82 وما بعدها. ابن عبد ربه. العقد، ج4، ص60.

[2] جودة، الامة، ص136.

الفصل الثاني

ولاية العهد الممارسة والتطبيق

1- الولاية والعهد لغة واصطلاحاً

2- شروط ولاية العهد

3- غايات الأمويين من ولاية العهد

4- ولاية العهد في الفترة السفيانية

5- ولاية العهد في الفترة المروانية

الولاية في اللغة والاصطلاح:

اشتقت كلمة ولاية من الفعل الثلاثي وَلِيَ، فيقال ولي الشيء بمعنى ملك أمره وقام به[1] والولي هو الحافظ والناصر وهي من أسماء الله تعالى، قال تعالى: "إن ولي الله الذي نزل الكتاب[2]" فالله هو المتولي لأمور العالم والخلائق والقائم بها. ويعرف الولي بأنه نقيض العدو، كما في قوله تعالى: "إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا"[3] وقوله عز وجل: "لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء[4]".

ويفسر ابن جرير الطبري الأولياء في قوله تعالى: "ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[5] بأنهم أنصار الله، وهم خلص المؤمنين، وذلك لقربهم من الله سبحانه بطاعته واجتناب معصيته، وسمي الولي ولياً من موالاته الطاعات أي متابعته لها[6].

كما تعني كلمة الولي في اللغة القريب، فيقال جلس مما يليه، أي مما يقاربه، قال عليه السلام: "فإذا أكلت فسم الله وكل مما يليك[7]".

وتحمل كلمة الولاية معنى الإمارة والسلطان[8] والتي تشعر بالتدبر والقدرة والفعل، وتحتاج إليها ليتمكن صاحبها من القيام بواجب هذه الإمارة. ومنها قيل ولي الشيء ولاية بمعنى ملك أمره وقام به وتقلده. وأولاه الأمر إيلاء بمعنى جعله والياً عليه وأوصاه به وأورثه إياه[9].

وقد تناول القرآن الكريم موضوع الولاية في العديد من آياته، حيث وردت كلمة الولاية ومشتقاتها في القرآن في تسعين موضعاً أربعة وخمسون منها في جانب أولياء الله[10] وحملت

---

[1] ابن منظور، لسان، باب ولي، ص985. القاموس المحيط، باب ولي، ص1363.

[2] سورة الأعراف، الآية 196.

[3] سورة المائدة، الآية 55.

[4] سورة المائدة، الآية 51.

[5] سورة يونس، الآية 62.

[6] الطبري، جامع، ج15، ص 118. النووي، تهذيب، ج4، ص196.

[7] مسلم، صحيح، م7، ص193. البخاري، صحيح، ج2، ص241.

[8] الحميري، شمس، ج11، ص7285.

[9] ابن منظور، لسان، باب ولي، ص985. هلال، ولاية، ص62.

[10] انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة ولي، ص767.

معاني مثل: الناصر والحافظ والمالك والقريب والنصير[1] وستة وثلاثون في جانب أولياء الشيطان.

وقد ظهرت لفظة الولاية في الاصطلاح لتدلل على الطريقة التي يتولى من خلالها الإمام مصالح المسلمين، لأنه المتكفل بإدارة الدولة ومتابعة أمر الرعية[2].

وبذلك تحولت دلالة الولاية عن المعنى القرآني إلى معان خاصة بشروط معينة، وأصبحت مقصورة على نفر قليل من المسلمين تنتقل إليهم بطريق الوراثة في النسب أو الروح من النبي[3].

العهد في اللغة والاصطلاح

اشتقت كلمة العهد من الفعل الثلاثي عَهِدَ بمعنى أوصى، فيقال عهد إليه بمعنى أوصاه، وشرط عليه، فالعهد هو الوصية[4] كما جاء في قوله تعالى: "ألم أعهد إليكم"[5] وقوله أيضا: "ولقد عهدنا إلى آدم"[6].
وقد جاء على لسان علي بن أبي طالب عهد إلي النبي الأمي بمعنى أوصاني.

والعهد هو الموثق واليمين يحلف بها الرجل، يستوثق بهما لمن يعاهده على أمر ما، ومنها أخذت عليه عهد الله وميثاقه[7]ويشمل العهد هنا كل ما عوهد الله عليه، وكل ما بين العباد من مواثيق.

وتحمل كلمة العهد أيضا معنى الوفاء ورعاية الحق والمودة[8] كما جاء في قوله تعالى: تعالى: "ما وجدنا لأكثرهم من عهد"[9].

---

[1] الطبري، جامع، ج15، ص118. ابن عباس، تفسير، ص425. القرطبي، جامع، ج14، ص203.
[2] ابن خلدون، المقدمة، ص210.
[3] هلال، ولاية، ص88.
[4] ابن منظور، لسان، باب عهد، ص914. الرافعي، المصباح، ج2، ص520.
[5] سورة يس، الآية 60.
[6] سورة طه، الآية 115.
[7] ابن منظور، لسان، باب عهد، ص914. البستاني، الوافي، ص420. الحميري، شمس، ج8، ص437.
[8] الحميري، شمس، ج7، ص4810. النووي، تهذيب، ج4، ص49.
[9] سورة الأعراف، الآية102.

والمعاهد هو المبايع والمحالف، وقد سمي الذمي معاهداً لأنه بايع على إقراره على ما هو عليه ودفع الجزية[1] قال تعالى: "ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيما"[2] وقال أيضا: "أوفوا بعهدي أوف بعهدكم"[3].

وبما أن الولاية تحمل في معانيها الإمارة والسلطان، والعهد يحمل معنى الوصية فقد ظهر مصطلح ولي العهد ليعني الوصي أو الوارث للملك[4] وذلك لأنه ولي الميثاق الذي يؤخذ على من بايع الخليفة، وبالتالي فقد استخدم مصطلح ولي العهد ليدل على الشخص الذي يخلف الحاكم ويرث ملكه أو ينوب عنه بعد وفاته في إدارة شؤون الدولة، وذلك لأنه ولي الميثاق الذي عوهد عليه من قبل المبايعين له بهذا الأمر[5].

وقد ظهر نظام وراثة الملك وحصره داخل الأسرة الواحدة في التاريخ الإسلامي، على يد معاوية ابن أبي سفيان الذي أخذ البيعة لابنه يزيد (ت64 هـ-683م) من بعده، ومن ثم سار الخلفاء على هذا النهج، حيث أصبح الخليفة يعهد لمن يرغب في أن يتولى الحكم من بعده سواء من أبنائه أو أقاربه، بولاية العهد على أن يتسلم هذا الشخص المستخلف مقاليد الحكم بعد وفاة الخليفة ومبايعته ببيعة الخلافة.

شروط ولاية العهد

راعى الأمويون في اختيارهم لأولياء عهدهم ضرورة اتصافهم بمجموعة من الصفات، حتى يكونوا مؤهلين لتولي الخلافة ومن هذه الصفات:

أ- أن يكونوا عرباً صرحاء يجمعون عراقة النسب وكرم الأصل من ناحية آبائهم وأمهاتهم، لذا فقد استثنوا أبناء الإماء من ولاية العهد[6] وحرموهم من تولي الخلافة ويؤكد ابن عبد ربه أن الأمويين كانوا يخرجون أبناء الإماء من ولاية العهد، لأن العرب لا تطيعهم ولا

---

[1] الحميري، شمس، ج7، ص4810.

[2] سورة الفتح، الآية 10.

[3] سورة البقرة، الآية 40.

[4] الموسوعة الفقهية، ج31، ص213.

[5] القلقشندي، صبح، ج9، ص315. الماوردي، الأحكام، ص(6-7).

[6] ابن كثير، البداية، ج 10، ص47.

تخضع لهم بل تستخف بهم، وفي هذا يقول: "كانت بنو أمية لا تستخلف بني الإماء وقالوا: لا تصلح لهم العرب[1]".

وكان سليمان بن عبد الملك (ت99 هـ-717م) قد تراجع عن عقد البيعة لابنه داود بعد أخيه أيوب وذلك لأنه ابن أمه[2].

ويبدو أن تأثر الأمويين بتقاليد السيادة القبلية التي كانت تمنع أبناء الإماء من السيادة، وشعورهم أن منصب الخلافة منصباً رفيعاً لا يتناسب مع تدني منزلة أبناء الإماء، كان وراء استثنائهم من ولاية العهد، خاصة وأنهم كانوا يرون أن زوال ملكهم سيكون على يد ابن أمه، وبالفعل كان ذلك مروان بن محمد (ت132هـ-750م)[3].

ب- أن يكونوا بالغين راشدين، فقد أحجم الأمويون عن عقد البيعة لصغار السن[4]وكانوا إذا بايعوا أحدهم، جعلوه ولي العهد الثاني، وقدموا عليه من هو أكبر منه، ويظهر هذا بوضوح في اختيارهم مروان بن الحكم (ت65 هـ-702م) لشيخوخته وخبرته، وتأخيرهم لخالد بن يزيد بن معاوية لحداثته وقلة تجربته، وهذا أدى إلى إنهاء الحكم في البيت السفياني، كما فضّل يزيد بن عبد الملك (ت105هـ- 723م) أخاه هشام (ت125هـ-742م) لكبره وآثره على ابنه الوليد (ت126 هـ-743م) لصغر سنه[5] وقد شذ عن ذلك الوليد بن يزيد عندما بايع لولديه الحكم وعثمان بولاية العهد وهما صغيران[6] ورفض الجدل في بيعتهما قبل عقدها، كما عاقب من أشار عليه بنقضها بعد إبرامها[7] فأنكر الناس عمله، وقالوا: بايع لمن لم يحتلم[8]، وكانت بيعته هذه من الأسباب التي أدت إلى ثورة أبناء عمومته وأهل الشام عليه ومن ثم قتله.

---

(1) ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص131. المسعودي، التنبيه، ص281.

(2) الأصبهاني، الأغاني، ج7، ص71. ابن عساكر، تهذيب، ج5، ص206.

(3) عطوان، الأمويون، ص214.

(4) ابن كثير، البداية، م5، ج10، ص9.

(5) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص312، 327. ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص142. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص91، الذهبي، تاريخ، ج 5، ص173. ابن كثير، البداية، ج10، ص2.

(6) الطبري، تاريخ، ج7، ص218. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص269. ابن خلكان، وفيات، ج7، ص11.

(7) الطبري، تاريخ، ج7، ص234.

(8) م.ن، ص232، الاصفهاني، الأغاني، ج6، ص70. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص281.

ج- إتقان اللغة العربية: حرص الأمويون على أن يكون أولياء عهدهم على معرفة جيدة باللغة العربية، ولذلك لم يقبل خلفاء بني أمية اللحن في اللغة من أبنائهم الذين بايعوا لهم، فدعوهم إلى تعلم العربية وإتقانها، وقد قال عبد الملك بن مروان (ت86هـ-704م) لابنه الوليد (ت96 هـ-714م) عندما عقد له العهد، وكان كثير اللحن: "إنه لا يلي أمر العرب إلا من يحسن كلامهم"[1].

وكان عبد الملك قد اعترف بأنه قصر في تعليمه وذلك لشدة تعلقه به، وعطفه عليه، لذلك لم يرسله إلى البادية ليسترضع هناك، ويتعلم الفصاحة والبلاغة، وفي هذا يقول: "أضر بنا في الوليد حبنا له فلم نوجهه إلى البادية"[2].

وكان عبد الملك راوية للشعر، ناقداً له، بصيراً بكلام العرب، واعتُبر أحد أربعة لم يلحنوا في جد أو هزل[3]، وكان عمر بن عبد العزيز(ت101 هـ-719م) يحب الفصاحة ويكره اللحن ويحض على تعلم العربية[4].

د- راعى الأمويون في الشخص الذي سيكون ولياً للعهد أن يتصف بالصفات النبيلة والأخلاق الكريمة، أما أصحاب المجون والسير السيئة، فكانوا يلومونهم وينهونهم عنها، ويخوفونهم باستثنائهم من ولاية العهد أو لا يبايعوا لهم بها[5].

وقد حدد معاوية الصفات التي يجب أن يتحلى بها الخليفة أو من يتطلع إلى الخلافة بالصدق والجود والحلم والعفة والشجاعة[6]، وكان يرى أن الحلم والكرم من أهم الصفات التي يجب توافرها فيمن يقوم بالحكم، حيث أن الحلم يمنع الخلاف ويوحد الصفوف، وبذلك يقول

---

[1] ابن الأثير، الكامل، ج5، ص11. الكتبي، فوات، ج4، ص254.

[2] ابن عبد ربه، العقد، ج2، ص480، ج4، ص423.

[3] السيوطي، تاريخ، ص258.

[4] الجاحظ، البيان، ج3، ص174. ابن عبد ربه، العقد، ج2، ص479.

[5] الطبري، تاريخ، ج7، ص220. ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص443. المسعودي، مروج، ج3، ص208. ابن خلكان، وفيات، ج2، ص71. ابن كثير، البداية، ج8، ص228. ابن العماد، شذرات، ج1، ص128.

[6] النويري، نهاية، ج6، ص4.

ليزيد: "واعلم أنه لا تكون مع الحلم ندامة ولا مذمة"[1] أما الكرم فإنه يؤدي إلى المحبة والطاعة، ويروي البلاذري عن معاوية فيقول: "لم يزل أمره مستقيماً ولم تزل الأموال عليه داره، فاستمال القلوب بالمال، وكان يقول البذل يقوم مقام العدل"[2].

وسار الأمويون على النهج الذي اختطه لهم معاوية، فتأثروا بسياسته وورثوها لأولياء عهودهم، وتمسكوا بالصفات الحميدة استجابة لتأثرهم بأعراف السيادة القبلية التي كانت ترفض سيادة شخص، إلا إذا توافرت فيه الصفات الحميدة.

هـ- كان لاهتمام الأمويين بتربية أبنائهم تربية صالحة وتنشئتهم تنشئة إسلامية أن وضعوا لهم المؤدبين من كبار علماء المسلمين، ولهذا فقد كان لمعظم الخلفاء الأمويين معرفة بالحديث والفقه، فكان يزيد بن معاوية (ت64هـ-701م) يروي الحديث[3] وكان مروان بن الحكم من أقرأ الناس للقرآن[4] ومن الفقهاء المعدودين[5]. وكان عبد الملك أحد فقهاء المدينة المقدمين[6] المقدمين[6] وكان عبد العزيز بن مروان من رواة الحديث[7] وكان عمر بن عبد العزيز قارئاً للقرآن[8] حافظاً للحديث[9] ويوصف بأنه معلم العلماء لفضله في علم الفقه[10]، كما كان لهشام لهشام بن عبد الملك معرفة بالحديث[11] وكان أكثر بني أمية تطبيقاً للأحكام الشرعية، وقيل أن السواس في بني أمية ثلاثة: معاوية وعبد الملك وهشام، وختمت به أبواب السياسة وحسن السيرة[12].

---

[1] البلاذري، أنساب، ج4، ص64.

[2] م.ن، ج4، ص69.

[3] مجهول، الإمامة، ج 1، ص 185. الذهبي، ميزان، ج4، ص440. ابن كثير، البداية، ج8، ص226.

[4] البلاذري، أنساب، ج5، ص 152.

[5] ابن حجر، الإصابة، ج3، ص477.

[6] ابن الأثير، الكامل، ج4، ص520. الكتبي، فوات، ج2، ص402. ابن كثير، البداية، ج9، ص62.

[7] ابن كثير، البداية، ج9، ص57.

[8] ابن الجوزي، سيرة، ص7. ابن كثير، البداية، ج9، ص182.

[9] ابن كثير، البداية، ج9، ص192.

[10] ابن سعد، الطبقات، ج5، ص374. ابن الجوزي، سيرة، ص47. ابن كثير، البداية، ج9، ص182.

[11] الجاحظ، البيان، ج3، ص124.

[12] اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص328. الكتبي، فوات، ج4، ص239. ابن كثير، البداية، ج9، ص351.

و– الخبرة العسكرية: راعى الأمويون في أولياء عهدهم ضرورة اتصافهم بالخبرة العسكرية[1] العسكرية[1] وذلك لإظهار قدراتهم القيادية وما يرتبط بذلك من مقدرتهم على تحمل مسؤوليات الدولة المناطة بهم، ولذلك ركز الخلفاء على ضرورة مشاركة أولياء عهودهم في الغزوات والعمليات الجهادية التي قامت بها الدولة في مختلف المناطق.

غايات الأمويين من نظام ولاية العهد

سعى الأمويون لتحقيق عدة أهداف من خلال ابتداعهم نظام ولاية العهد، فكان معاوية ابن أبي سفيان (ت60هـ–697م) يرى في أخذه البيعة لابنه يزيد ما يمنع من اضطراب أمر المسلمين وافتراقهم، ويعمل على الحفاظ على وحدتهم ومصلحتهم بعد وفاته[2]خاصة وأنه شاهد شاهد ما حدث بعد مقتل عثمان بن عفان الذي لم يكن له ولياً للعهد، وما حصل من نزاعات وخلافات بين المسلمين عندما تولى علي الخلافة، وفي هذا يقول معاوية: "إني أرهب أن أدع أمة محمد بعدي كالضأن لا راعي لها"[3].

وبالرغم من أن ابن كثير يرد الأسباب التي دفعت معاوية إلى استخلاف ابنه إلى دوافع عاطفية، أساسها التعصب ليزيد، وحسن الظن فيه[4] إلا أن المتبع للأحداث بإمكانه أن يرد خطوة معاوية هذه إلى أن نظام الشورى لم يستطع أن يحافظ على عملية انتقال السلطة بطريقة سلمية، إضافة إلى ما رافقه من مشاكل في ظل عدم وجود دستور واضح لنقل السلطة في تلك المرحلة، حيث تعددت الأنماط التي تولى من خلالها الراشدون الخلافة[5].

لذلك نجد أن معاوية قد سعى إلى إيجاد نظام جديد يضمن من خلاله عملية نقل سلمية للسلطة، ويستطيع من خلالها أن يحافظ على استقرار نظام الحكم من ناحية وعلى وحدة الأمة من ناحية أخرى، وهذا ما يعبر عنه ابن خلدون الذي يرى أن معاوية بايع لابنه حفاظا على

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص19، 24. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص173، 177، 179. أنظر: دحلان، الفتوحات، ج1، ص(207–209).

[2] الطبري، تاريخ، ج5، ص304.

[3] مجهول، الإمامة، ج1، ص184.

[4] ابن كثير، البداية، ج8، ص80.

[5] أنظر الفصل الأول، أنماط تولي الراشدين الخلافة.

وحدة الأمة وائتلاف شملها وصلاح حالها، وأنه لو بويع لغيره لاضطرب أمر المسلمين[1]، كما أن الأمويين الذين يشكلون أقوى أسر قريش لا يقبلون أن يخرج الملك منهم، لذلك وافقوا على استخلاف يزيد حفاظاً على ملكهم[2].

وقد شكلت قضية الحفاظ على المُلك الأموي، دافعاً أساسياً وراء استمرار الأمويين في انتهاج نظام ولاية العهد خلال حكم المروانيين، وفي هذا يقول سليمان بن عبد الملك في كتاب عهده: "هذا كتاب من عبد الله سليمان أمير المؤمنين لعمر بن عبد العزيز، إني وليتك الخلافة من بعدي ومن بعده يزيد بن عبد الملك، فاسمعوا واطيعوا واتقوا الله ولا تختلفوا فيطمع فيكم[3]".

كما سعى المروانيون من خلال نظام ولاية العهد إلى إبقاء الخلافة في أولاد مروان بن الحكم، وفي حفدته أبناء عبد الملك بن مروان، وذلك ليحافظوا على وحدة الأسرة المروانية، واستمرارية ملكها ومنعه من الزوال، خاصة بعد ما حل بالسفيانين الذين انتهت خلافتهم بموت معاوية الثاني، وأوشك الحكم الأموي على الإنهيار، لأن معاوية الثاني لم يرشح أحداً من أهل بيته للخلافة[4]. لذلك عمل المروانيون على الحفاظ على سلطانهم حتى تبقى الخلافة فيهم، ولا تنتقل إلى أسرة أخرى من الأمويين، أو إلى غيرهم من القرشيين، وأيدهم في ذلك أهل الشام الذين كانوا إلى جانب استمرار الخلافة في أيديهم، حتى لا تسقط دولتهم، ولا تتعطل منافعهم، ولا تضعف سيادتهم أو تنقطع فوائدهم[5].

ومثلما استند الأمويون على مذهب الجبر لتأكيد حقهم في الخلافة والاحتجاج على المعارضين لهم، فإنهم اعتمدوا عليه أيضاً لتسويغ حقهم في عقد البيعة لأولياء عهودهم والاحتجاج به.

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص552.

(2) م. ن، ص554.

(3) الطبري، تاريخ، ج6، ص551. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص39. ابن كثير، البداية، ج9، ص182.

(4) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص254. الطبري، تاريخ، ج5، ص530. المسعودي، مروج، ج3، ص82. ابن الأثير، الكامل، ج 4، ص130.

(5) الدوري، مقدمة، ص67.

وإذا كان معاوية بن أبي سفيان هو أول من جاء بنظام ولاية العهد، فإنه أيضا أول من استند على الفكر الجبري لمواجهة خصومه الذين عارضوا استخلافه يزيد حيث يقول: "إن أمر يزيد قضاء من القضاء وليس للعباد الخيرة من أمرهم[1]" كما أعاد قضية الاختيار إلى الله وفي هذا يقول: "إنما هو الملك يؤتيه الله من يشاء[2]".

ولاية العهد في الفترة السفيانية:

بيعة يزيد بن معاوية

تشير كثير من الروايات التاريخية إلى أن المغيرة بن شعبة (ت50هـ–670 م) هو أول من أشار على معاوية بن أبي سفيان بأخذ البيعة لابنه يزيد بولاية العهد من بعده، وذلك في عام (49هـ–669م)، وأن معاوية بدأ بالعمل ليزيد منذ ذلك الوقت[3]حيث استشار زياد بن أبيه (ت53هـ–672م) الذي كان رده بضرورة التريث والتأني في اتخاذ مثل هذا القرار[4].

إلا أن المتتبع للحوادث التاريخية، بإمكانه أن يستنتج أن معاوية لم يكن بحاجة إلى من يوجهه لاتخاذ مثل هذا القرار، وأنه فكر في هذا الأمر قبل عرض المغيرة. وذلك في سعيه لمنع الاختلاف المتوقع حدوثه بعد وفاته مع كثرة الطامحين في تولي الخلافة، "ولتحقيق الجهود التي بذلها خلال أكثر من ثلاثين عاما لتأسيس دولة أموية الهوى، خاصة وأن الصراع الدامي بين الأمويين وبني هاشم كان لا يزال في أوجه[5]".

ولهذا فقد رأى معاوية أن الاختيار يجب أن يبقى محصورا في بني أمية، فلجأ لاختيار ابنه يزيد، وآثره بالعهد على غيره ممن يظن أنهم أولى منه بهذا الأمر[6]، وعلى الرغم من التزام معاوية بنصيحة زياد بن أبيه لفترة من الزمن لأنه لا يريد أن يثير عليه الحسن بن علي،

---

(1) مجهول الإمامة، ج1، ص183.

(2) م.ن، ص191.

(3) الطبري، تاريخ، ج4، ص224. ابن الأثير، الكامل، ج3، ص503. السيوطي، تاريخ، ص245. الذهبي، تاريخ (حوادث61هـ–80هـ)، ص272.

(4) الطبري، تاريخ، ج4، ص225.

(5) طقوش، تاريخ، ص22.

(6) خليفة، تاريخ، ص199.

وأبناء الصحابة من ناحية، ولأن الظروف لم تكن ملائمة من ناحية أخرى، خاصة وأن التيار المعارض له كان ما زال قوياً، إلا أنه وجد في فكرة المغيرة بن شعبة دافعا مشجعا له للشروع في تحقيق أهدافه التي سعى إليها منذ فترة طويلة، ولهذا نجده يباشر في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الفكرة بعد وفاة الحسن بن علي (ت49هـ-669م)[1] حيث استغل معاوية القوى المؤيدة للحكم الأموي والمتحالفة معه والمتمثلة في القبائل الشامية المستفيدة من استمرارية المشروع السياسي المطروح والمتمثل في إقامة نظام حكم وراثي خاصة وأنها تريد أن تبقى القيادة في بلادها[2].

كما استعان معاوية بالكلبيين أخوال يزيد الذين كانوا يؤلفون أكثرية بين قبائل جنوب الشام[3] في الترويج لبيعة يزيد وفي تذليل العقبات التي كانت تعترضها، ومن هذه العقبات شخصية يزيد التي كانت توصف بأنها شخصية متهاونة تحب اللهو[4] لذلك قام معاوية بإرساله على رأس قوة عسكرية إلى بلاد البيزنطيين، حيث قاد الجيش الإسلامي الذي حاصر القسطنطينية[5] وكان معاوية يحاول بهذا العمل إظهار ابنه أمام المسلمين بمظهر المجاهد المدافع عن الإسلام والمسلمين، وأنه يستطيع أن يتحمل المسؤولية، لذلك فهو أهلٌ لتولي منصب الخلافة.

وكان على معاوية أن يقنع المسلمين بقضية قلب نظام الشورى، وتحويل الحكم إلى حكم وراثي، خاصة وأن نظام ولاية العهد يخالف مبدأ السيادة القبلي، الذي يعترف بأن تكون السيادة لأسرة أو عشيرة من القبيلة، ويجيز أن تكون السيادة لأقدر أفراد القبيلة دون أن يجعلها وراثة لأبنائه من بعده[6].

---

[1] اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص133.

[2] جودة، الأمة، ص136.

[3] عيسى، النزاع، ص61. البطاينة، الإدارة، ص99.

[4] الطبري، تاريخ، ج4، ص225.

[5] م. ن، ج5، ص232. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص229. ابن الأثير، الكامل، ج3، ص508.

[6] عطوان، الأمويون، ص51.

وقد شكلت الحجاز أكبر مركز معارضة لتوجهات معاوية، بخلاف الأمصار الإسلامية الأخرى كالعراق والشام ومصر التي كانت معظم قبائلها من القبائل اليمانية التي لم تر في نظام ولاية العهد أية مشكلة خاصة وأن تراثها السياسي قديما كان ملكياً[1] لذلك كان على معاوية إقناع الحجازيين بفكرته، وخاصة أبناء الصحابة الذين أنكروا هذا الأمر، حيث رأى عبد الرحمن بن أبي بكر أن معاوية قد خرج عن سياسة أسلافه وجعل الخلافة وراثية، معتبراً أن معاوية لا يسعى لخير المسلمين، وإنما يريد أن يجعلها هرقلية[2].

واعتبر الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر، ما يقوم به معاوية باطلاً[3] لأنه إذا كانت الخلافة وراثية فإن لهم الحق فيها أكثر من يزيد، أما إذا كانت بالاختيار لأفضل المرشحين، فإن يزيد يعتبر بعيداً عن كل حق فيها لعدم توفر أي من الصفات المطلوبة فيه[4] إضافة إلى أنهم كانوا يعارضون انتهاء الدور السياسي للمدينة وانتزاع الشورى منها عبر نظام ولاية العهد الذي يسعى إليه معاوية.

ونظراً لأن بيعة الحجازيين كانت ضرورية، ذلك أن الحجاز مهد الإسلام ومستقر الصحابة وأبنائهم، فقد سعى معاوية للحصول على بيعتهم بكل الوسائل المتاحة له، فقد كلف عمرو بن سعيد بن العاص بالدعوة ليزيد في الحجاز حيث جمع وجهاء الحجاز وخطب بهم قائلاً: "أما بعد فإن يزيد بن معاوية أمل تأملونه، وأجل تأمنونه، إذا استضعفتم إلى حلمه وسعكم وإن احتجتم إلى رأيه أرشدكم وإن افتقرتم إلى ذات يده أغناكم، جذع قارح، سوبق فسبق، وموجد فمجد، وقورع فخرج، فهو خلف أمير المؤمنين ولا خلف منه[5]".

واستغل معاوية في حملته الدعائية ليزيد، حلفاء بني أمية خاصة رجالات ثقيف الذين تربطهم بالأمويين روابط متينة وقديمة، وذلك في سبيل حشد أكبر قدر ممكن من التأييد لبيعة يزيد بالخلافة[6].

---

[1] جودة، الفتنة، ص59.

[2] ابن الأثير، الكامل، ج3، ص506.

[3] م. ن، ج3، ص507.

[4] طقوش، تاريخ، ص25.

[5] ابن قتيبة، عيون، ج1، ص95. ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص118.

[6] مجهول، الإمامة، ج1، ص(265–270).

ومن هنا يلاحظ أن معاوية لم يأل جهداً في سبيل تحقيق أهدافه، حيث استغل ولاته وعماله وحلفاءه وأقاربه من أجل مدح يزيد ورفع مكانته بين الناس واظهاره بمظهر القائد القوي القادر على تحمل المسؤولية وإدارة شؤون الدولة وبالتالي الحصول على بيعة المسلمين له ليكون ولي عهده.

وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلها معاوية للحصول على بيعة الحجازيين، إلا أنه شعر بخطورة ازدياد المعارضة لهذه البيعة في تلك المنطقة، ولذلك نجده يتجه بنفسه إلى المدينة ثم إلى مكة لمقابلة أبناء الصحابة وإقناعهم ببيعة يزيد[1] حيث استخدم في البداية سياسة اللين فأظهر لهم حلمه ومسامحته لهم، وصلته لأرحامهم، وبأنهم سيحتفظون بمكانة مميزة في ظل خلافة يزيد[2] إلا أنه لم يجد الرد الذي كان يرغب به، بل إن أبناء الصحابة خيروا معاوية بين ثلاثة أمور، أولها أن يصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث أنه لم يعهد ولم يستخلف أحداً، فاختار المسلمون أبا بكر. وثانيهما أن يصنع كما صنع أبو بكر، حيث عمد إلى رجل من قاصية قريش فاستخلفه، وإما أن يصنع كما صنع عمر بأن جعل الأمر شورى في ستة نفر من قريش ليس فيهم أحد من ولده ولا من رهطه[3] كما أشار عليه ابن الزبير باعتزال الإمارة إذا مل منها، حيث خاطبه قائلا:

"إذا كنت مللت الإمارة فاعتزلها، وهلم ابنك فلنبايعه، أرأيت إذا بايعنا ابنك معك لأيكما نسمع؟ لأيكما نطيع؟ لا نجمع البيعة لكما أبداً[4]".

وقد أثارت أقوال ابن الزبير هذه غضب معاوية، لذلك نجده يتحول من سياسته الأولى ويلجأ إلى التهديد بالعقاب، بعد أن فشلت وسائل الإقناع[5] فطلب من صاحب حرسه أن يضع

---

[1] خليفة، تاريخ، ج1، ص(202– 204).

[2] خليفة، تاريخ، ج1، ص216.

[3] ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص(120–121). خليفة، تاريخ، ص316. الذهبي، تاريخ، حوادث (41هـ–60هـ).

[4] خليفة، تاريخ، ص214.

[5] ابن الأثير، الكامل، ج3، ص511

على رأس كل رجل من أبناء الصحابة رجلين مسلحين، حتى إذا رد عليه أحدهم وهو يخطب بكلمة تصديق أو تكذيب ضرباه بسيفيهما[1].

ثم خطب معاوية بالناس قائلا: "إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم لا يبتز أمراً دونهم ولا يقضى إلا عن مشورتهم، وأنهم رضوا وبايعوا ليزيد، فبايعوا على اسم الله"[2] وعندما سمع الناس هذا القول اعتقدوا أن زعمائهم بايعوا، فأقبلوا وبايعوا، وغادر معاوية إلى الشام وهو يعتقد أنه استطاع بهذه الطريقة أن ينتزع بيعة الحجازيين، وأن يضمن إجماع الأمصار على هذه البيعة، ثم وجه معاوية لابنه كتاب التكليف بولاية العهد والذي جاء فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهده معاوية بن أبي سفيان أمير المؤمنين إلى ابنه يزيد، أنه قد بايعه وعهد اليه، وجعل له الخلافة من بعده وأمره بالرعية، والقيام بهم والإحسان إليهم، وقد سماه "أمير المؤمنين" وأمره أن يسير بسيرة أهل العدل والإنصاف، وأن يعاقب على الجرم ويجازي على الإحسان، وأن يحفظ هذا الحي من قريش خاصة، وأن يبعد قاتلي الأحبة، وأن يقدم بني أمية وآل عبد شمس على بني هاشم، وأن يقدم آل المظلوم المقتول أمير المؤمنين عثمان على آل أبي تراب وذريته، فمن قرئ عليه هذا الكتاب وقبله حق قبوله وبادر إلى طاعة أميره يزيد بن معاوية فمرحبا به وأهلا، ومن تأبى عليه وامتنع فضرب الرقاب أبدا حتى يرجع الحق إلى أهله، والسلام على من قرئ عليه وقبل كتابي هذا[3]".

من خلال هذا الكتاب حاول معاوية أن يرسم ليزيد السياسة التي يسير عليها في إدارة شؤون الدولة، ويلاحظ أن هذه السياسة هي استمرار لما انتهجه معاوية في إدارته، فبعد أن أمره بالإهتمام بالرعية والإحسان إليهم، والعدل والإنصاف، نجده يشدد على ضرورة تقديم بني أمية على بني هاشم، وهذا ما يشير إلى استمرار الخلافات والنزاعات بين الطرفين من ناحية، ورغبة معاوية في تفرد الأمويين بالسلطة من ناحية أخرى.

---

[1] الذهبي، تاريخ، (حوادث41هـ–60هـ)، ص152. السيوطي، تاريخ، ص197.

[2] الطبري، تاريخ، ج4، ص225. ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص371.

[3] ابن أعثم، الفتوح، م1، ص353.

ثم يعود معاوية إلى التلويح بسياسة الشدة ضد الأشخاص الذين يرفضون بيعة يزيد، ويبرر ذلك بأن هذه الشدة تكون من أجل إعادة الحق إلى أهله.

وبعد وفاة معاوية ومبايعة يزيد رسميا بالخلافة، كان عليه مواصلة سعي والده للحصول على بيعة أبناء كبار الصحابة في الحجاز حيث كتب إلى عامله على المدينة أن يأخذ البيعة منهم[1] فبايعه عبد الله بن عباس*، وعبد الله بن عمر، أما الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير، فخرجا إلى مكة، ورفضا البيعة[2] حيث طالب الحسين بن علي بحقه في الخلافة بعد أن انتهت بيعته لمعاوية بوفاته[3] وبعد أن فتحت وفاة أخيه الحسن بن علي الطريق أمامه ليكون صاحب الحق للمطالبة بالخلافة[4].

وقد زاد من توجه الحسين هذا دعوة الشيعة له للخروج على الأمويين، خاصة بعد مواقفه الحازمة تجاه السلطة الأموية ورفضه الموافقة على بيعة يزيد بولاية العهد وبالخلافة[5] إضافة إلى تشجيع عبد الله بن الزبير للحسين للخروج من الحجاز إلى الكوفة استجابة لدعوة الكوفيين الذين كانوا يراسلون الحسين ويطالبونه بالتوجه إلى الكوفة من أجل مبايعته بالخلافة[6]. والملاحظ أن ابن الزبير كان يرى أن خروج الحسين من الحجاز سيفتح له الطريق لفرض سيطرته هو على الحجاز[7]. وعلى أثر هذه المراسلات خرج الحسين باتجاه الكوفة، حيث التقى بجيش الأمويين قرب كربلاء، ورفض البيعة ليزيد، واختار القتال رغم قلة رجاله،

---

[1] ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص24.

*عبد الله بن عباس: أبو العباس الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ترجمان القرآن، دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم أن يفقهه الله في الدين، ويعلمه التأويل، استعمله علي على الحج، لقبه محمد بن الحنفية (رباني هذه الأمة) ظهر دوره السياسي والإجتماعي بوضوح زمن عمر، فكان أحد مستشاريه، كان إلى جانب علي في الجمل وصفين، اختاره علي للتحكيم، إلا أن رغبته لم تتحقق بسبب المعارضة في معسكره. انظر: البلاذري، أنساب، ج4، ص41، مجهول، الإمامة، ج1، ص105. ابن أبي الحديد، شرح، ج4، ص283. الذهبي، تذكرة، م1، ج1، ص(40–41). ابن حجر، الإصابة، ج4، ص92، 142.

[2] حسن، تاريخ، ج1، ص285.

[3] الطبري، تاريخ، ج5، ص339.

[4] ابن قتيبة، الأخبار، ص229. الأصفهاني، مقاتل، ص(95–96).

[5] الطبري، تاريخ، ج6، ص92، 170. ابن أعثم، الفتوح، ج4، ص157.

[6] ابن قتيبة، الإخبار، ص229.

[7] الأصفهاني، مقاتل، ص109.

مما أدى إلى مقتله ومن كان معه وذلك في العاشر من محرم سنة 61هـ[1] وبذلك يكون يزيد بن معاوية قد تخلص من أحد أبرز معارضي خلافته.

أما ابن الزبير فقد استمر في رفضه لبيعة يزيد ولخلافته، ويعكس هذا الرفض رغبته في تولي الخلافة، حيث رأى في نفسه أهلا لهذا المنصب خاصة وأنه يتمتع بنسب مميز، فأبوه الزبير بن العوام أحد المبشرين بالجنة، وحواري رسول الله[2] وأمه أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين[3]، وجده من جهة أمه أبو بكر الصديق خليفة رسول الله، وجدته من جهة أبيه صفية بنت عبد المطلب عمة الرسول صلى الله عليه وسلم[4] وهو أول مولود يولد للمسلمين بعد الهجرة[5] إضافة إلى أنه أحد فقهاء الصحابة المعدودين[6].

ولهذا كان ابن الزبير يرى أنه أحق من يزيد بن معاوية في تولي أمر المسلمين، وفي رفضه لبيعة يزيد تذرع ابن الزبير بعدم جواز مبايعة خليفتين وكلاهما على قيد الحياة[7] ولذلك ولذلك استمر في رفضه لبيعة يزيد بولاية العهد ما دام معاوية حياً، إلا أن وفاة معاوية لم تشكل تغيراً في موقف ابن الزبير، واستمر يدعو لنفسه، وهذا ما دفع يزيد بن معاوية إلى إرسال الحملات العسكرية لابن الزبير لإجباره على الخضوع لسلطة الدولة والانصياع لها، خاصة وأنه كان يتصرف بشكل يوحي أنه مستقل عن الدولة. وبفشل الحملة الأولى في تحقيق أهدافها أرسلت حملة جديدة لقمع معارضة أهل المدينة الذين كانوا أعلنوا خلعهم ليزيد بن معاوية[8] الذي رأى أن هذه المعارضة نتاجاً طبيعياً لمعارضة ابن الزبير في مكة، حيث استبيحت المدينة، وقتل كل من عارض بيعة يزيد[9]، ومن ثم فرض الحصار على ابن الزبير في مكة، إلا أن وفاة يزيد في هذه المرحلة ساهمت في رفع الحصار عن مكة وعودة الجيش

---

[1] الطبري، تاريخ، ج5، ص(400 –401).

[2] ابن حنبل، فضائل، ج2، ص734. مسلم، صحيح، ج4، ص1879.

[3] الذهبي، سير، ج2، ص370.

[4] م. ن، ج2، ص269.

[5] مسلم، صحيح، ج3، ص1690.

[6] الذهبي، سير، ج2، ص(263–264).

[7] الشيباني، مواقف، ص509.

[8] عيسى، النزاع، ص66.

[9] الطبري، تاريخ، ج5، ص495.

الأموي إلى الشام دون أن يحقق أهدافه بإنهاء حركة ابن الزبير الذي كان تلقى عرضاً من قائد الجيش الشامي الحصين بن نمير (ت67هـ-686م) بالعودة معه إلى الشام لتتم مبايعته بالخلافة إلا أنه رفض ذلك.

ويمكن القول أن هذا العرض الذي تلقاه ابن الزبير لم يكن ليتم لولا إدراك قائد الجيش الأموي لخلو الساحة من دعم أموي حقيقي لمعاوية بن يزيد الذي كان عين ولياً للعهد في خلافة والده.

وبعد وفاة يزيد بن معاوية، تولى معاوية بن يزيد الخلافة وذلك بناء على العهد الذي كان قطعه له والده عندما عينه ولياً لعهده[1] فبويع في الشام وجاءته البيعة من الأمصار باستثناء الحجاز التي كانت بايعت لابن الزبير.

وقد تولى معاوية بن يزيد الخلافة مدة ثلاثة أشهر وقيل أربعين يوماً[2] ثم توفي. وأشارت بعض الروايات إلى أن معاوية بن يزيد طالب المسلمين قبل وفاته بإعفائه من الخلافة، وذلك لعدم مقدرته على إدارة شؤونهم، وعدم رغبته في البقاء في هذا المنصب، ويتضح ذلك من الخطبة الشهيرة التي ألقاها معاوية بن يزيد في جموع المسلمين وطالبهم باختيار من هو أفضل منه حيث يقول: "أما بعد فإني ضعفت عن أمركم فابتغيت لكم مثل عمر بن الخطاب حين استخلفه أبو بكر فلم أجده، فابتغيت ستة مثل ستة الشورى فلم أجدهم، فأنتم أولى بأمركم فاختاروا له من أحببتم"[3].

وقد عكست رغبة معاوية هذه في التخلي عن الخلافة موقفه الرافض لها وللطريقة التي تمت فيها، خاصةً وأنه كان يعتقد أن أباه وجده قد اغتصبا الخلافة، وأنها لم تصل إليه عن طريق الشورى كما دعت القدرية والتي كان معاوية الثاني قد اعتنق مذهبها[4]، وهذا ما أثار

---

[1] مجهول، الإمامة، ج2، ص11. البلاذري، انساب، ج5، ص379. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص129. الذهبي، تاريخ، (حوادث سنة61هـ- 80هـ)، ص36.

[2] البلاذري، انساب، ج5، ص379، ابن الأثير، الكامل، ج4، ص129. العش، الدولة، ص184، عيسى، النزاع، ص79.

[3] البلاذري، انساب، ج5، ص382. الطبري، تاريخ، ج5، ص(530-531). ابن الأثير، الكامل، ج4، ص130.

[4] ابو الرب، فلسطين، ص439.

ردة فعل الأسرة الأموية التي استاءت من تصرفاته في إدارة شؤون الدولة، حيث قالت أمه: "لوددت يا بني أنك كنت نسياً منسياً"[1] وقال مروان بن الحكم: "أعطيت نفسك ما يعطى الذليل"[2].

ونظراً لأن معاوية بن يزيد توفي دون أن ينصب خلفاً له، فقد حدث فراغ سياسي في السلطة في بلاد الشام، وظهر الخلاف بين الأمة من جديد حول موضوع الخلافة ومن يتولاها، فبرزت العصبيات القبلية، وعمت الفتن وظهر الإنقسام بين القبائل الشمالية والجنوبية[3] وكان لكل قبيلة رؤيتها الخاصة في موضوع الخلافة، حيث لجأت القبائل الشمالية وخاصة قيس وبطونها مثل غطفان ومضر إلى الاعتراف بخلافة ابن الزبير، وذلك تحت قيادة زعيمهم زفر بن الحارث الكلابي[4] (ت75هـ-695م) كما اعترف والي حمص النعمان بن بشير (ت65هـ-684 م) بخلافة ابن الزبير[5].

أما الضحاك بن قيس (ت65هـ-684م) والذي كانت له السلطة في دمشق فلم يكن له موقف حازم، حيث كان ظاهرياً مع الأمويين في حين كان يدعو سراً لابن الزبير[6].

أما عرب الجنوب وفي مقدمتهم قبيلة كلب أخوال يزيد بزعامة حسان بن مالك بن بحدل الكلبي (ت65هـ-685م) أمير الأردن، فكانوا مع ترشيح خالد بن يزيد بن معاوية لمنصب الخلافة، خاصة وأنهم لا يرغبون في انتقال الخلافة من الشام إلى الحجاز، وذلك للحفاظ على المكتسبات التي حصلوا عليها خلال الحكم الأموي[7].

---

[1] البلاذري، أنساب، ج5، ص382.

[2] م. ن، ص381.

[3] الطبري، تاريخ، ج5، ص503. ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص394. ابن كثير، البداية، ج8، ص239.
أنظر أيضاً: بيضون، تاريخ، ص(144-150). العش، الدولة، ص185. شاكر، التاريخ، ج1، ص162. محمد، تاريخ، ص210.

[4] عطوان، الأمويون، ص105. محمد، تاريخ، ص210

[5] البلاذري، انساب، ج5، ص132. الطبري، تاريخ، ج5، ص531. بيضون، تاريخ، ص153.

[6] الطبري، تاريخ، ج5، ص530. الأصبهاني، الأغاني، ج19، ص(139-140).

[7] جودة، دور، ص81.

وفي المقابل أظهر مروان بن الحكم والذي كان رئيسا للبيت الأموي في ذلك الوقت ميله إلى التنازل عن حقه في الخلافة لمصلحة ابن الزبير، لولا وصول عبيد الله بن زياد من العراق واقناعه بالعدول عن هذا الموقف[1].

وأمام هذا التفرق والاختلاف في المواقف والآراء، تقرر نقل نقاشات الخلافة إلى الجابية لاختيار خليفة من بني أمية.

وقد أسفرت نقاشات مؤتمر الجابية عن ترشيح مروان بن الحكم شيخ بني أمية، وصاحب الخبرة الواسعة وأكبرهم سنا لمنصب الخلافة[2] ولم يقع الاختيار على خالد بن يزيد أو على غيره من السفيانيين، وذلك لصغر أعمارهم، وقلة خبرتهم[3] كما تم الاتفاق على أن يكون خالد بن يزيد وعمرو بن سعيد بن العاص (ت70هـ–690م)، وهما من البيت السفياني وليا عهد لمروان بن الحكم[4] وذلك لحسم الخلاف الداخلي، ورص الصفوف أمام المعارضة التي ما زالت قوية. وبالتالي بويع مروان بن الحكم في مؤتمر الجابية بالخلافة، أما القبائل القيسية والمضرية بقيادة الضحاك بن قيس الفهري، والتي كانت تراجعت عن حضور مؤتمر الجابية، فلم تعترف بما جرى فيه، ورفضت مبايعة مروان بن الحكم وأكدت على مبايعتها لابن الزبير[5].

وأمام هذا الرفض كان على مروان بن الحكم أن ينتزع البيعة من هذه القبائل بالقوة حيث تلاقى الطرفان في معركة مرج راهط (64هـ–683م) والتي أسفرت عن انتصار القبائل اليمانية، وهزيمة القبائل القيسية والمضرية، ومقتل الضحاك بن قيس الفهري وتفرق أتباعه[6].

---

[1] البلاذري، أنساب، ج5، ص141. ابن عساكر، تهذيب، ج7، ص11. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص151. ابن أبي الحديد، شرح، ج6، ص156.

[2] البلاذري، أنساب، ج5، ص132، الطبري، تاريخ، ج5، 531. ابن أبي الحديد، شرح، ج6، ص157.

[3] جودة، دور، ص80.

[4] البلاذري، انساب، ج5، ص134. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص(255–256). الطبري، تاريخ، ج5، ص(536– 537). أنظر: جودة، دور، ص81. شاكر، التاريخ، ج1، ص163، العش، الدولة، ص192.

[5] البلاذري، أنساب، ج5، ص133. الطبري، تاريخ، ج6، ص533. ابن كثير، البداية، ج8، ص240.

[6] جودة، دور، ص81. الديلمي، قبيلة، ص239.

وبذلك استطاع مروان بن الحكم أن يخضع كافة أنحاء الشام لسيطرته، وأن يحضر البيت المرواني إلى السلطة مع تراجع دور ومكانة البيت السفياني. ثم توجه على رأس جيش إلى مصر لأخذ البيعة لخلافته، حيث أنهى سيطرة ابن الزبير على مصر وعين ابنه عبد العزيز والياً عليها[1] ثم عاد إلى الشام ليجهز الحملات العسكرية إلى الحجاز والعراق وليواجه اتساع نفوذ ابن الزبير في دولة الخلافة.

وفي سعيه لضمان استمرار الحكم في البيت المرواني لجأ مروان بن الحكم إلى الزواج من أم خالد بن يزيد ولي عهده[2] حيث حاول فرض سيطرته عليه وإظهاره أمام أهل الشام بأنه ضعيف ولا يستطيع تحمل مسؤولية الحكم[3] وصولا إلى عزله عن ولاية العهد هو وولي العهد الثاني من البيت السفياني عمرو بن سعيد بن العاص ونصب مكانهما ابنيه عبد الملك وعبد العزيز[4] ويبدو أنه لجأ إلى تولية العهد الى اثنين من أبنائه كما حدث في مؤتمر الجابية وذلك لضمان عدم تكرار ما حدث بعد وفاة معاوية بن يزيد من فراغ سياسي وصراع على السلطة.

وبهذه الخطوة يكون مروان بن الحكم قد أبعد السفيانيين نهائياً عن الحكم، وهذا ما ساهم في تأجيج الصراع والتنافس داخل الأسرة الأموية.

وفي هذه المرحلة التي ما زال فيها الصراع على السلطة مستمراً، وقبل أن يحقق مروان بن الحكم أهدافه في القضاء على خلافة ابن الزبير، وفي الحصول على بيعة الحجاز والعراق لخلافته، توفي مروان فجأة وبويع ابنه عبد الملك بالخلافة، وتتحدث بعض الروايات عن أن موت مروان كان بتدبير زوجته أم خالد بن يزيد التي أرادت أن تنتقم لخلع ابنها من ولاية العهد[5].

---

[1] الذهبي، تاريخ، (حوادث61هـ–80هـ) ص277.
عطوان، الأمويون، ص112.
[2] الطبري، تاريخ، ج5، ص610.
[3] ابن سعد، الطبقات، ج5، ص42. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص148.
عيسى، النزاع، ص95.
[4] الطبري، تاريخ، ج5، ص610. المسعودي، مروج، ج3، ص17.
جودة، دور، ص82. محمد، تاريخ، ص217. شاكر، التاريخ، ج1، ص164. العش، الدولة، ص198.
[5] الطبري، تاريخ، ج5، ص(610–611). محمد، تاريخ، ص218.

ولاية العهد في الفترة المروانية

خلافة عبد الملك بن مروان

عندما تولى عبد الملك بن مروان الخلافة، كان عليه مواجهة العديد من التحديات التي ما زالت تعصف بالدولة الإسلامية، وتهدد الحكم الأموي بالزوال، فمن ناحية كان عليه مواجهة وجود خليفة آخر يسيطر على منطقة المشرق الإسلامي[1] ويتمتع بتأييد القبائل القيسية في بلاد الشام، ومن ناحية أخرى كان عليه مواجهة الخطر البيزنطي الذي ما زال يهدد الثغور الإسلامية، إضافة على اضطراب الجبهة العراقية والتي كانت تشهد حركات الشيعة في الكوفة[2] ونشاط حركات الخوارج في البصرة[3].

لذلك كان على عبد الملك بن مروان أن يعمل على توحيد البلاد المبعثرة، وأن يجمع كلمتها المتفرقة، ويعيد للدولة هيبتها وقوتها، ولهذا اتجه إلى مهادنة الروم أولاً وذلك ليأمن عدم مهاجمتهم الدولة الإسلامية[4] في ظل ازدياد حاجته للجند الشامي لقمع الحركات المعارضة والتي ما زالت تعمل على انتزاع السلطة من بلاد الشام.

ثم عزم عبد الملك على التوجه إلى العراق من أجل إخضاعها لسلطته وأخذ البيعة لنفسه فيها وإنهاء حكم مصعب بن الزبير فيها والذي كان ممثلاً لأخيه عبد الله بن الزبير في العراق، وفي هذه المرحلة برز الصراع على السلطة من جديد داخل البيت الأموي، حيث خرج عمرو بن سعيد بن العاص على عبد الملك بن مروان بدمشق مطالباً بحقه في الخلافة[5] وذلك تنفيذاً لما نص عليه مؤتمر الجابية، وقيل أن عمرو بن سعيد كان قد امتنع عن البيعة لعبد الملك حين آلت الخلافة إليه[6] وبذلك انقسم أهل الشام إلى فريقين أحدهما مع عبد الملك والآخر مع عمرو بن سعيد، ويذكر الدينوري أن بني أمية وأشراف الشام دخلوا بينهما حتى اصطلحا

---

[1] جودة، دور، ص82.

[2] البلاذري، أنساب، ج5، ص214، 273.

[3] اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص74. أنظر: جودة، دور، ص82.

[4] ابن الأثير، الكامل، ج4، ص206. أنظر: الوكيل، الأمويون، ج1، ص321.

[5] الطبري، تاريخ، ج6، ص(140– 142).

[6] الدينوري، الأخبار، ص286. أنظر: عيسى، النزاع، ص97.

على أن يكونا مشتركين في الملك، وأن يكون مع كل عامل لعبد الملك شريك لعمرو بن سعيد، وأن اسم الخلافة لعبد الملك، فإن مات عبد الملك فالخليفة من بعده عمرو بن سعيد، وكتبا فيما بينهما كتاباً، واشهدوا عليه أشراف الشام[1]ويبدو مما يذكره الدينوري أن عبد الملك لم يكن ينوي الوفاء بهذا التعهد ويتضح ذلك من قوله لصديقه الوفي روح بن زنباع (ت84هـ-703م) عندما سأله "هل من رأيك الوفاء لعمرو؟ فقال عبد الملك: ويحك يا ابن زنباع وهل اجتمع فحلان في هجمة قط إلا قتل أحدهما صاحبه[2]".

وعلى هذا الأساس لجأ عبد الملك إلى قتل عمرو بن سعيد في عام (70هـ-689م)[3] وذلك لحسم الصراع على السلطة الذي كان بينهما، وأظهر للملأ بأن قتله عمرو بن سعيد لم يكن موقفاً شخصياً ينفرد به بل إنه موقف جميع الأسرة المروانية[4] لذا حرص على أن يكون في قصره حين تمت عملية القتل جميع أفراد الأسرة المروانية، فضلاً عن رؤساء القبائل الموالين للمروانيين.

وبتخلصه من عمرو بن سعيد استطاع عبد الملك أن يأمن على ملكه داخلياً، خاصة وأن خالد بن يزيد لم يكن يشكل خطراً عليه.

بعد ذلك اتجه عبد الملك على رأس جيش إلى العراق لملاقاة مصعب بن الزبير لإنهاء حكمه فيها، وإخضاعها لسيطرة الدولة وقيادتها في دمشق، وبالفعل استطاع عبد الملك أن ينتصر على ابن الزبير ويقتله بعد أن تفرق عنه جيشه[5].

وتتحدث الروايات عن أن عبد الملك كان قد اتصل بالبصريين وبغيرهم من العراقيين، وبذل لهم الأموال ومناهم الأماني إن هم انضموا إليه[6].

---

[1] الدينوري، الأخبار، ص286.

[2] م. ن، ص286.

[3] خليفة، تاريخ، ج1، ص337. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص270. الطبري، تاريخ، ج6، ص140.

[4] عيسى، النزاع، ص102.

[5] ابن سعد، الطبقات، ج5، ص182. الطبري، تاريخ، ج5، ص151. جودة، دور، ص83.

[6] البلاذري، انساب، ج5، ص332. الدينوري، الاخبار، ص311. السيوطي، تاريخ، ص120.

ويذهب البلاذري على أبعد من ذلك عندما يقول: "إن أشراف أهل العراق كتبوا إلى عبد الملك يدعونه إلى أنفسهم ويخبرونه أنهم مبايعوه فلم يبق بالبصرة شريف إلا كاتبه[1]". وإذا صح ما أورده البلاذري فإن ذلك يدلل على يأس أشراف العراق والطبقة الغنية فيه من حكم ابن الزبير ويوضح اعتقادهم بأن استقرار مصيرهم لن يتم إلا إذا ضبط لهم الأمور في العراق شخص قوي كعبد الملك، يستطيع أن يضع حداً لعهد طويل من الفوضى التي أضرت بمصالحهم وعطلت أعمالهم[2].

وقد شكل انتصار عبد الملك على مصعب بن الزبير بداية لخضوع العراق لسلطة الدولة، حيث دخل عبد الملك الكوفة وأخذ البيعة فيها لخلافته[3]، وبذلك لم يبق أمامه سوى أن يبسط سلطانه على الحجاز والتي ما زالت خاضعة لعبد الله بن الزبير، فأوكل مهمة القضاء على ابن الزبير في الحجاز وإعادتها لسيادة الدولة في دمشق، إلى الحجاج بن يوسف، والذي فرض الحصار على ابن الزبير في مكة مدة ستة أشهر، ورمى البيت الحرام بالمنجنيق[4]حتى استطاع أن يسحق آخر معقل لابن الزبير وذلك في عام (73هـ–692م) وأن يأخذ البيعة لعبد الملك[5]. وبمقتل ابن الزبير يكون صفا الأمر لعبد الملك في جميع الأمصار الإسلامية واجتمعت عليه الكلمة فسمي هذا العام بعام الجماعة.

وبعد أن استقرت الأوضاع لعبد الملك بن مروان، وتم الإجماع على بيعته في الدولة الإسلامية، سعى إلى خلع أخيه عبد العزيز من ولاية العهد[6] لتعيين ابنه الوليد مكانه، وقد تحدثت المصادر التاريخية عن عزم عبد الملك على نقض بيعة أبيه مروان بن الحكم لأخيه عبد العزيز، وأن عبد الملك كان يلقى الدعم والتأييد لهذه الخطوة من الشخصيات المقربة لديه أمثال روح بن زنباع، والحجاج بن يوسف الثقفي اللذان شجعاه لاتخاذ مثل هذا القرار[7].

---

[1] البلاذري، أنساب، ج5، ص333.

[2] عاقل، خلافة، ص155.

[3] البلاذري، أنساب، ج5، ص352. ابن كثير، البداية، ج8، ص316.

[4] البلاذري، أنساب، ج5، ص352.

[5] الطبري، تاريخ، ج6، ص193.

[6] ابن الأثير، الكامل، ج4، ص514.

[7] الطبري، تاريخ، ج6، ص(412–415). ابن الأثير، الكامل، ج4، ص514.

وكان عبد الملك قد كتب إلى أخيه عبد العزيز بهذا الأمر، إلا أن عبد العزيز رفض ذلك، كما رفض أن يكون الوليد بن عبد الملك ولياً لعهده[1] ورد على عبد الملك عندما طلب منه ذلك قائلا: "إني أرى في ابني أبي بكر ما ترى في الوليد[2]"، وهذا يوضح كيف سعى كل خليفة إلى جعل الخلافة في أبنائه من بعده.

ويبدو أن عبد الملك لم يكن يعنيه ما يمكن أن يحدث من تجدد للصراع داخل الأسرة الأموية على السلطة فيما لو تمت عملية خلع عبد العزيز، بقدر ما كان همه أن يجعل السلطة في أبنائه من بعده.

وقد ساهمت وفاة عبد العزيز بن مروان في فتح الطريق أمام عبد الملك لتحقيق أهدافه وسهلت عليه مهمته، حيث لجأ فور وفاة عبد العزيز إلى أخذ البيعة لولديه الوليد (ت96هـ–714م) وسليمان (ت99هـ–717م) بولاية العهد من بعده[3] وبذلك يكون عبد الملك قد حصر الحكم في نسله، وضيق من ولاية العهد ومنع انتقال الخلافة إلى بيت أخيه.

ويبدو أن لجوء المروانيين إلى تعيين شخصين أولياء عهد للخليفة يوضح مدى تخوفهم من نشوب الخلاف بين أهل الحل والعقد في حال فراغ منصب الخلافة[4] كما حصل عند وفاة معاوية بن يزيد، إضافة إلى أن اتجاه المروانيين الأوائل (مروان وعبد الملك) إلى عزل أولياء عهدهم من أجل تولية أبنائهم يشير إلى استمرار الصراع على منصب الخلافة داخل الأسرة الأموية أيضا[5]، وإن هذه الخلافات كانت ستنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمة الإسلامية، ولتلافي هذا الخطر لجأ المروانيون منذ زمن عبد الملك إلى تهميش دور أهل الحل والعقد في بلاد الشام ودور البيت الأموي[6]، وأصبح الخليفة يقوم باختيار وتنصيب أولياء عهده عهده وأخذ البيعة الخاصة لهم، وبذلك أنهى عبد الملك ومن بعده الخلفاء الشورى داخل الأسرة

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج4، ص514.

(2) الطبري، تاريخ، ج6، ص414.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج5، ص(93–94). البلاذري، انساب، ج5، ص183. الطبري، تاريخ، ج6، ص412. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص513. ابن كثير، البداية، ج9، ص59. الدينوري، الاخبار، ص345.

(4) عطوان، الشورى، ص117، الوليد، ص368.

(5) جودة، دور، ص83.

(6) م. ن، ص83.

الأموية، ولدى أهل الحل والعقد في بلاد الشام[1]، وبذلك أصبحت البيعة الخاصة شكلية وتشبه إلى حد كبير البيعة العامة، وبذلك تراجع دور الأمة كلياً في اختيار الخليفة وتحولت الخلافة إلى ملك عضوض.

وقد سعى الوليد بن عبد الملك منذ توليه الخلافة إلى تقريب أبنائه من مؤسسة الحكم[2]، حيث أشركهم في الغزوات، وعهد إليهم ببعض المهمات ذات الصفة الدينية، كالحج بالناس[3] وحرص على إظهارهم كأمناء على شؤون الأمة، وحماة لمقدساتها، وكانوا إلى جانبه في اتخاذ القرارات الهامة وفي استقبال الوفود، وهذا يشير إلى أن الخليفة لم يكن يريد توجيه الأنظار إلى واحد بعينه، لأن رأيه لم يكن قد تبلور بعد حول مخالفة وصية والده بالنسبة لولاية العهد.

إلا أن رغبة الوليد بتغيير ولي عهده، وعزل سليمان من ولاية العهد ظهرت بصورة واضحة عندما ساءت علاقة الوليد بسليمان[4] إثر إجارته ليزيد المهلب *(ت102هـ–720م) وإخوته عند هروبهم من سجن الحجاج، حيث رفض الوليد من أخيه هذه الإجارة لأنه لايريد أن تكون هناك مراكز قوى جديدة في الأمصار يكون ولائها لغير الخليفة[5]. ولهذا فكر الوليد بعزل سليمان من ولاية العهد وتكليف ابنه عبد العزيز بها.

وبالرغم من أن المسعودي يذكر أن الوليد كان متردداً في عزل سليمان لأنه لا يريد أن يخالف ما أوصاه به والده[6]، إلا أن الذهبي (ت748هـ–1347م) يتحدث عن رغبة أكيدة عند عند الوليد في عزل سليمان وتولية ابنه عبد العزيز بن الوليد، لولا تدخل عمر بن عبد العزيز

---

(1) جودة، دور، ص83.

(2) الطبري، ج6، ص(434–436).

(3) م. ن، ص493.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص10.

* يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (ت102هـ–720م) تولى خرسان زمن عبد الملك وعزل عنها برأي الحجاج الذي سجنه وعذبه، وقد فر من سجنه واستجار بسليمان في خلافة الوليد، ثم ولي خرسان زمن سليمان، أعلن خلع يزيد بن عبد الملك وقتله مسلمة بن عبد الملك، للمزيد أنظر: ابن قتيبة، المعارف، ص400. اليعقوبي، تاريخ، ج3، ص 52. الطبري، تاريخ، ج6، ص(448–453). المسعودي، التنبيه، ص277. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص(545–547). ابن خلكان، وفيات، ج6، ص278. الذهبي، سير، ج4، ص503.

(5) عيسى، النزاع، ص113.

(6) المسعودي، مروج، م2، ص144.

ودعوته للحفاظ على بيعة سليمان[1] وهذا ما جعل الوليد يحاول التخلص من سليمان[2]، إلا أن وفاة الوليد بن عبد الملك في هذه المرحلة منعته من تحقيق رغبته ليبقى خط الإرث في مجال الخلافة كما رسمه عبد الملك حيث آل الأمر إلى سليمان بعد وفاة الوليد.

وقد بويع سليمان بن عبد الملك في اليوم الذي توفي فيه الوليد عام (96هـ–714م) حيث عمل فور توليه الخلافة على عزل جميع رجالات أخيه الوليد عن ولاياتهم[3] واستغنى عن كل من كانت له الأمرة في الأمصار زمن أخيه، وذلك ليضمن ولاء الأمصار الإسلامية له، وهذا يوضح ما كان بين الأخوين من جفاء خاصة عندما أراد الوليد عزل سليمان من ولاية العهد.

ولعل أبرز الأحداث التي تؤكد سعي سليمان إلى التخلص من رجالات أخيه ما حدث مع القائد قتيبة بن مسلم الباهلي (ت96هـ–715م)، والذي كان ممن أجاب الوليد في دعوته إلى خلع سليمان وتولية ابنه عبد العزيز مكانه، إضافة إلى علاقته الجيدة بالحجاج الذي كان له الدور البارز في تشجيع الوليد على اتخاذ القرار بعزل سليمان[4].

وكان قتيبة بن مسلم قد لجأ بعد وفاة الوليد إلى الإعلان عن خلع سليمان وعزم على الاستقلال بالولايات التي فتحها وسيطر عليها زمن الوليد، لذلك قام سليمان بعزله ومن ثم قتله[5].

وقد سار سليمان على نهج من سبقه من بني أمية حين بايع لابنه أيوب، مخالفاً بذلك وصية والده بأن تبقى الخلافة في أبناء عبد الملك، إلا أن وفاة أيوب في عام (98هـ–716م) أدت إلى إخفاق هذا المشروع وعدم تحقيق سليمان لرغبته. ولهذا لجأ سليمان إلى استخلاف عمر بن عبد العزيز (ت101هـ–719م) ومن بعده يزيد بن عبد الملك[6] ويبدو أن اتجاه سليمان لاستخلاف عمر بن عبد العزيز كان عرفاناً منه بالجميل لعمر الذي رفض الموافقة

---

[1] الذهبي، سير، ج5، ص348.

[2] م. ن، ص348.

[3] الطبري، تاريخ، ج6، ص(498–499). ابن الأثير، الكامل، ج5، ص(10–11).

[4] عيسى، النزاع، ص115.

[5] الطبري، تاريخ، ج6، ص523. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص22.

[6] ابن عبد الحكم، سيرة، ص(28–29).

على عزل سليمان والبيعة لابن الوليد[1] خاصة بعد أن حالت وفاة أيوب بن سليمان في نقل الخلافة إلى ابناء سليمان.

أما بالنسبة لتعيين يزيد بن عبد الملك وليا ثانيا للعهد فله ما يبرره، خاصة وأن أبناء عبد الملك لن يسمحوا لعمر أن يلي عليهم، دون أن يكون لهم من الأمر شيء من بعده، ولهذا اتجه سليمان إلى وضع يزيد وليا ثانيا للعهد وذلك مخافة الفتنة[2] وفي هذا يقول: "لولا أني أخاف تفرق بني مروان بعدي، ووقوع الفتنة بذلك السبب، ما وليت يزيد ولا قصرت على عمر بن عبد العزيز"[3].

وقد وجه سليمان إلى عمر بن عبد العزيز كتاب توليه الخلافة والذي جاء فيه "هذا كتاب من عبد الله سليمان أمير المؤمنين لعمر بن عبد العزيز أني قد وليتك الخلافة من بعدي، ومن بعدك يزيد بن عبد الملك، فاسمعوا وأطيعوا واتقوا الله، ولا تختلفوا فيطمع فيكم"[4].

وبالرغم من محاولات منع الفتنة إلا أن بيعة عمر بن عبد العزيز واجهت معارضة بعض أفراد البيت الأموي، أمثال هشام بن عبد الملك الذي طالب بحقه بالخلافة[5] وعبد العزيز العزيز بن الوليد بن عبد الملك الذي دعا لنفسه عند وفاة سليمان، ونظراً لأن أبناء عبد الملك كانوا يرون أنفسهم أحق بالخلافة فقد عارضوا سياسة عمر بن عبد العزيز الإصلاحية وتحفظوا على قيامه بانتزاع بعض الإمتيازات منهم. ومع تنامي هذه المعارضة، هدد عمر بن عبد العزيز بالانسحاب إلى المدينة، وجعل الأمر شورى[6]، مما دفع منافسيه إلى التخلص منه[7] حيث توفي مسموما في عام (101 هـ–719م).

---

[1] الذهبي، سير، ج5، ص348.

أنظر: القدومي، السياسة، ص101.

[2] الطبري، تاريخ، ج6، ص550.

[3] البلاذري، أنساب، ج8، ص(126–128).

أنظر: عطوان، الوليد، ص371.

[4] الطبري، تاريخ، ج6، ص550. مجهول، العيون، ج3، ص(37–38). ابن الأثير، الكامل، ج5، ص(38–39). القدومي، السياسة، ص(28–29).

[5] الطبري، تاريخ، ج6، ص552. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص41.

[6] ابن سعد، الطبقات، ج5، ص344.

[7] ابن عبد الحكم، سيرة، ص116.

والملاحظ أنه وبالرغم من معارضة ابن عبد العزيز لسياسة أسلافه وعدم رضاه عن سيرة ولي عهده إلا أنه التزم بوصية سليمان حتى يحافظ على تماسك البيت الأموي ولو ظاهرياً.

وبوفاة عمر بن عبد العزيز تولى يزيد بن عبد الملك (ت105هـ-723م) الخلافة، وذلك بعهد من أخيه سليمان[1] وقد ربط عدد من المؤرخين بين تولي يزيد الخلافة ووفاة عمر بن العزيز غير الطبيعية، إلا أن فلهازون رفض مثل هذه الرواية وقال بعدم صحتها[2]. وتحدثت العديد من الروايات عن أن يزيد بن عبد الملك شغل عن شؤون الدولة باللهو والمجون[3] وهذا ما أثر على علاقته بعدد من أفراد الأسرة الأموية.

وبرزت في زمنه العصبية القبلية من جديد، وتجدد النزاع بين القبائل القيسية والقبائل اليمانية، ونصر الخليفة القبائل القيسية، وقربهم منه، وولاهم الوظائف في الدولة[4].

وسعى يزيد إلى مبايعة عبد العزيز بن الوليد بولاية العهد، إلا أن مسلمة بن عبد الملك منعه من ذلك لأنه يريد أن تبقى الخلافة في أبناء عبد الملك، ولذلك لجأ يزيد إلى مبايعة هشام بن عبد الملك (ت125هـ-742م) بولاية العهد على أن يكون الوليد بن يزيد ولياً ثانياً للعهد، خاصة وأنه كان ما زال صغيراً، وهذا ما أدى إلى ندم الوليد بعد أن كبر ابنه لذلك كان يقول: "الله بيني وبين من جعل هشام بيني وبينك"[5] وهذا يشير إلى أن يزيد كان يلوم نفسه لأنه تسرع في عقد البيعة بولاية العهد لأخيه هشام، ولم ينتظر حتى يكبر ابنه، وأن بيعة هشام تمت تحت ضغوط من أخيه مسلمة.

---

[1] ابن قتيبة، المعارف، ص364، الطبري، تاريخ، ج6، ص574

[2] فلهازون، تاريخ، ص301.

[3] ابن قتيبة، المعارف، ص364. الطبري، تاريخ، ج7، ص22. المسعودي، مروج، ج2، ص179.

[4] م، ن، ص364. الطبري، تاريخ، ج6، ص617.

[5] مجهول، العيون، ج3، ص82.

وقد استمرت خلافة يزيد أربع سنوات حيث توفي في شعبان (105هـ-723م)[1] وبوفاة يزيد ابن عبد الملك تولى هشام الخلافة عام (105هـ-723م)، والذي سعى في سياسته إلى إقامة نوع من التوازن بين الفرقاء في الدولة، إلا أنه لم يستطع أن يلغي العصبية نهائيا لأنها كانت متأصلة في نفوس الناس[2] وحاول أن يقرب القبائل اليمانية منه[3] لأنه لم يكن راضيا عن سياسة أخيه التي تمثلت في تقديم القبائل القيسية واستثناء القبائل اليمانية.

وعمد هشام إلى إعطاء أبنائه مكاناً بارزاً في الدولة، حيث أوكل إليهم قيادة الغزوات[4] والحج بالناس[5]. وتميز عهده بالصراع الداخلي على السلطة بينه وبين ولي عهده الوليد بن يزيد، الذي كان مستهتراً يضرب فيه المثل في اللهو والمجون، ولذلك سعى هشام إلى عزله من ولاية العهد، ويرى صاحب الأغاني أن هشام كان يقصد ذم الوليد في مجلسه وإظهاره بأنه مشغول بالمغنين والشراب[6] وذلك ليظهره أمام الناس بأنه غير قادر على تحمل مسؤولية الدولة، وبالتالي يجد مبرراً لعزله من ولاية العهد وإسنادها إلى أحد أبنائه.

وكان الوليد قد رفض طلب هشام بعزل نفسه من ولاية العهد، وهذا ما جعل هشام يحرمه من العطاء[7] واعتبر الوليد أن هشاماً مغتصبا للخلافة كافراً بالنعمة التي أنعمها عليه يزيد بن عبد الملك عندما قدمه في ولاية العهد على ابنه الوليد[8] وبالتالي فقد فشلت محاولات هشام عزل الوليد الذي بقي ولياً للعهد حتى وفاة هشام ثم تولى الخلافة، وبويع في اليوم الذي

---

[1] الطبري، تاريخ، ج7، ص22. المسعودي، مروج، ج2، ص184. الذهبي، تاريخ، حوادث (101هـ-120هـ) ص279. ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص96.

[2] عاقل، خلافة، ص323.

[3] مجهول، العيون، ج3، ص82.

[4] الطبري، ج7، ص40، 46، 67.

[5] م. ن، ص(89-98).

[6] الأصبهاني، الأغاني، ج7، ص3.

[7] عيسى، النزاع، ص135، دكسن، الانقسامات، ص167.

[8] الأصبهاني، الأغاني، ج6، ص103.

توفي فيه هشام من عام (125هـ-742م)، وذلك بناء على العهد الذي منحه إياه والده يزيد بن عبد الملك[1] عندما عينه وليا ثانيا للعهد.

وتناولت المصادر التاريخية سيرة الوليد بن يزيد من خلال وصفه بأنه كان مثالاً لوالده في اللهو والمجون والاستهتار[2] إضافة إلى إغضابه أكابر أهله والإساءة إليهم.

وفي سياسته في الحكم سار الوليد على نهج أسلافه المروانيين، حيث بايع لوليه الحكم، وعثمان بولاية العهد، فكان الحكم ولي العهد الأول[3]، وهو ابن أمة[4] وبذلك خالف الوليد نهج الخلفاء السابقين الذين كانوا لا يولون أبناء الإماء وذلك تعظيما للخلافة، ولهذا امتنع سليمان بن عبد الملك عن عقد البيعة لابنه داود لأنه ابن أمة[5]، ولو أجاز الأمويون لأبناء الإماء تولي منصب الخلافة لكان القائد مسلمة بن عبد الملك أحق من يتولاها[6].

وخالف الوليد سابقيه بعقد البيعة لوليه الصغيرين، وأصر على هذه البيعة، ورفض الجدل فيها، وعاقب من نصحه بالكف عنها[7] ولم يأبه باحتجاج أقاربه، وانتقاد سادة دمشق له فتجاوز فتجاوز بذلك الخلفاء المروانيين ونهجهم في ولاية العهد.

ولعل أبرز ما ينسب إلى الوليد بن يزيد (ت126هـ-743م) هو الرسالة التي وجهها إلى الأمصار من أجل أخذ البيعة لوليه[8] والتي وضح فيها نظرية الأمويين في الخلافة وولاية وولاية العهد، حيث أكد على شرعية الخلافة وأهميتها وبين أن سلطة الخليفة وطاعته مقرونتان بسلطة الله وطاعته، وأن الله اختار الخلفاء الأمويين لحكم المسلمين، وأعلن أن ولاية العهد من

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص218. المسعودي، مروج، م2، ص196. ابن الأثير، الكامل، م5، ص264. ابن كثير، البداية، م5، ج10، ص3. ابن العماد، شذرات، ج1، ص167. أنظر: حسن، تاريخ، ج1، ص272.

(2) الأصبهاني، الأغاني، ج7، ص2. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص264. ابن الطقطقى، الفخري، ص97، الكندي، السلوك، ج1، ص179. الذهبي، تاريخ (حوادث121هـ-140هـ) ص287. ابن كثير، البداية، م5، ج1، ص3.

(3) الطبري، تاريخ، ج7، ص218. ابن عساكر، تهذيب، ج4، ص410. ابن خلكان، وفيات، ج7، ص111.

(4) الأصبهاني، الأغاني، ج7، ص71. أنظر: عطوان، الأمويون، ص214.

(5) البلاذري، أنساب، ج8، ص100.

(6) عطوان، الوليد، ص372.

(7) ابن كثير، البداية، م5، ج10، ص9.

(8) أنظر رسالة الوليد إلى الأمصار في الطبري، تاريخ، ج7، ص(219- 224).

تمام الإسلام، وأن الله وفق الأمويين إلى ابتداعها حماية للدين وتقوية للمسلمين، وأن للخليفة الحق أن يضع وليا للعهد أو اثنين بما يحقق مصلحة الأمة الإسلامية، فبين أهمية ولاية العهد، وضرورة احترامها وعدم نقضها، وبهذا يظهر الوليد ردة فعله على ما قام به عمه هشام عندما سعى لخلعه من ولاية العهد، ناهيك عن عدم احترام الخلفاء لهذا الأمر لأنهم حاولوا دائما عزل إخوانهم وتعيين أبنائهم بدلاً منهم.

ونظراً لما شاع عن الوليد من استهتار ومجون ولهو، وإساءة إلى أقاربه خرج عليه يزيد بن الوليد بن عبد الملك وقتله في جمادى الآخرة سنة (126هـ-743)[1]، وتولى الخلافة من بعده وقد حاول يزيد أن يشرح موقفه من نظام الحكم الأموي، ويوضح نظرته للخلافة من خلال الخطبة التي ألقاها عندما بويع[2] والتي اعتبر فيها أن خروجه على الوليد كان نصرة لله ورسوله، وإحياء لكتاب الله وسنة نبيه، لأن الوليد انحرف عن الإسلام، وحاد عن الطريق، وجاهر بالشرك لذلك استحق الخلع.

وبين في هذه الخطبة أنه لن يستأثر هو وأهل بيته بشيء دون رعيته، وأنه سيحكم بالعدل ويساوي بين الناس في المعاملة، ودعا إلى إتباع الشورى في الخلافة والحكم، والخضوع لرأي الأمة والجماعة، وأجاز للناس أن يختاروا الخليفة بأنفسهم، وفتح لهم الطريق ليبايعوا غيره إن كان خيراً منه، ووعدهم بالخضوع لرأيهم، وقبل منهم أن يعزلوه إن أخل بما دعا إليه، كما أعطاهم الحق في خلع خليفتهم وقتله إن خرج على الكتاب والسنة.

إن ما ذكره يزيد بن الوليد يظهر أنه أحدث تغييراً جذرياً على نظرية الأمويين في الملك، وتحولاً عن طريقتهم في الحكم، حيث أبطل مذهب الجبر في الخلافة وولاية العهد، وأذن للناس في انتخاب خليفتهم ومبايعته وأباح لهم تنحيته إن جار وطغى، وهذا يتنافى مع ما سار عليه الأمويون في الحكم حتى خلافة يزيد بن الوليد والذي ساهمت أفكاره في دعم موقف

---

[1] أبو الفداء، المختصر، ج1، ص206. الكندي، السلوك، ج1، ص180. ابن كثير، البداية، م5، ج10، ص13، ابن العماد، شذرات، ج1، ص167.
حمادة، دراسات، ص71.

[2] انظر خطبة يزيد بن الوليد في خليفة، تاريخ، ج2، ص550. الطبري، تاريخ، ج7، ص268. ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص95. مجهول، العيون، ج3، ص150. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص291. ابن كثير، البداية، م5، ج10، ص13.

الجماعات المناوئة للأمويين، والتي وجدت فيها مجالاً للطعن بخلافة بني أمية والتنديد بسلطتهم وتسلطهم، كما اتخذت من تكفيره لابن عمه وتشهيره به وسيلة للقدح بالأمويين والتجريح بهم[1].

ويبدو أن تبني يزيد بن الوليد لأفكار القدرية القائلة بالشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة الحكومة المنحرفة هي التي جعلته يتجه هذا الاتجاه حيث قرب القدرية منه واستعان بهم واستعملهم[2].

وهذا ما جعلهم يساندوه في ثورته على الوليد بن يزيد[3]. إلا أن يزيد عاد وتراجع عن مبدأ الشورى في الخلافة عندما أخذ البيعة بولاية العهد لأخيه إبراهيم وجعله ولي عهده الأول، ومن بعده ابن عمه عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك وجعله ولياً ثانياً للعهد[4] ويبدو أنه لجأ إلى هذه الخطوة لأنه لا يريد إخراج الخلافة من بني مروان، أو لأنه لم يستطع إخراجها منهم[5]، ولم تكن خلافة يزيد طويلة لتحقيق أهدافه حيث توفي بعد ستة أشهر من توليه الخلافة، وبذلك بويع إبراهيم بن الوليد (ت132هـ-750م) بالخلافة واستمر قائماً فيها سبعين يوماً كان خلالها ضعيفا غير قادر على إدارة شؤون الدولة، حتى خرج عليه مروان بن محمد بن مروان (ت132 هـ-750م) والذي كان واليا على اذربيجان، حيث طالب بالخلافة لنفسه بعد أن ادعى مطالبته بدم الوليد بن يزيد، وكان من أسباب خروجه أن الحكم بن الوليد بن يزيد والذي كان ولي عهد أبيه قد قال أبياتاً من الشعر وهو في سجنه أسند فيها الخلافة إلى مروان بن محمد إذا هلك هو وولي عهده، ومما جاء في هذه الأبيات:

ألا ليـــــت كلباً لم تلدنا	وكنا مـــن ولادة آخرينا
أيذهب عامر بدمي وملكي	فلا غثاً أصبت ولا سمينا
فإن أهلك أنا وولي عهدي	فمروان أميـر المؤمنـينا

---

(1) مجهول، أخبار، ص280. الطبري، تاريخ، ج7، ص366. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص369.

(2) المسعودي، مروج، ج3، ص234. الذهبي تاريخ (حوادث121هـ- 140هـ) ص312.

(3) ابن العماد، شذرات، ج1، ص167. المودودي، الخلافة، ص147.
عطوان، الوليد، ص(449-451).

(4) الطبري، تاريخ، ج7، ص295. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص308.

(5) عطوان، الأمويون، ص219.

وعلى هذا الأساس دعا مروان لنفسه، حيث اتجه إلى الشام وانتصر على الجيش الذي بعثه إبراهيم لملاقاته[1] فخلع إبراهيم نفسه ودخل في طاعة مروان وكان ذلك في عام (127هـ-744م).

وقد شهدت فترة مروان بن محمد انتشاراً للفتن والحروب، وسادت العصبيات، وتفرقت كلمة بني أمية، فتعددت الآراء والمذاهب، وانشغل مروان بإخماد هذه الفتن[2] والتي أضعفت الدولة في ظل تنامي قوة العباسيين، وصولاً إلى معركة الزاب والتي أنهت خلافة بني أمية، وجاءت بخلافة بني العباس.

يمكننا أن نلاحظ من خلال ما سبق أنه وبالرغم من أن نظام ولاية العهد قد ساهم في تحقيق رغبة معاوية في تأسيس دولة أموية الهوى، وفي إنتقال سلمي للسلطة، ناهيك عن محافظته على المُلك الأموي خلال حكم المروانيين، والذي حصر السلطة في أولاد وحفدة مروان بن الحكم، إلا أن هذا النظام كان له العديد من السلبيات والتي أثرت على الدولة الإسلامية، حيث برزت الخلافات داخل البيت الأموي عندما لجأ الخلفاء إلى نقض العهود التي أعطوها لأولياء عهدهم، حيث كانوا يعزلون من هو ليس من أبنائهم ليحولوا ولاية العهد إلى أبنائهم، هذا فضلاً عما أحدثته عملية تعيين إثنين لولاية العهد من زيادة الشقاق والتنافس بين أفراد البيت الأموي مما أورثهم الحقد والبغضاء، وما ترتب على ذلك من إنعكاس هذه الخلافات على أهل الحل والعقد في الشام وفي الأمصار الأخرى، وإنقسام الأمة بين مؤيد لهذا ورافض لذاك، وأمتداد هذه الخلافات إلى قادة الجيوش والعمال، لدرجة أنه لم يكد يتم الأمر لولي العهد الثاني حتى ينكل بمن ظاهر خصمه وساعده على إقصائه من ولاية العهد. وبالتالي فقد تطورت المنافسة بين أفراد البيت المالك بصورة كبيرة لدرجة أنها شكلت خطراً على الدولة، بل كانت سبباً في ضعفها وعاملاً مساعداً في سقوطها.

---

[1] الطبري، تاريخ، ج7، ص(300- 302).

[2] البلاذري، أنساب، ج9، ص(199-201).

الفصل الثالث

موقف الفرق الإسلامية المعارضة من ولاية العهد

أ- الشيعة

ب- الخوارج

ج- المعتزلة

أ- موقف الشيعة من الإمامة

يتفق الشيعة مع أهل السنة والجماعة بوجوب الإمامة[1] وأنه لا بد للمسلمين من إمـــام ينفذ الأحكام ويقيم الحدود بين الناس.

إلا أن الخلاف بين الطرفين يكمن في الطريق الموصلة إلى الإمامة. ففي حـــين يـــرى أهل السنة والجماعة أن الأمر متروك لأهل الحل والعقد من المسلمين يختارون من يشـــاؤون، ممن تتوافر فيهم شروط هذا المنصب[2] خاصة وانه لا يوجد نص من الرســـول (ص) بغيـــر ذلك[3]، فان الشيعة يرون أن الإمامة ركن الإسلام وأصل الدين ويعتبرونها رئاسة فـــي الـــدين والدنيا ومنصب الهي لا يتم باختيار الناس، ولكنه اصطفاء من الله تعالى[4] الذي يأمر نبيه ليدل الناس على الإمام من أجل طاعته واتباعه. وهي في نظرهم وراثة للنبوة، حيث يعتبرون الإمام وريث للنبي في رعاية مصالح العباد ونشر الدين والمحافظة على تعاليمه[5]، وان الإمامة تكون بالنص سواء من الرسول (ص) أو من الإمام من بعده إلى من يليه[6].

ويتبنى الشيعة فكرة أن الرسول (ص) قد نص على إمامة علي بن أبي طالب من بعده، وانه كلفه القيام بمهام الدولة بعده[7]. ويستندون في ذلك إلى جملة من الأحاديث النبوية المنسوبة إلى الرسول (ص) فضلا عن استنادهم إلى آيات من القرآن الكـــريم للتأكيـــد علـــى مـــوقفهم، فيقولون أن الآية الكريمة. "انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتـــون

---

[1] البغدادي، أصول، ص271. ابن حزم، الفصل، ج4، ص78. الطوسي، التبيان، ج9، ص351.
أنظر: مغنية، الشيعة، ص333. مهران، الإمامة، ج1، ص57.

[2] الماوردي، الاحكام. ص29. ابن حزم، الفصل، ج4، ص169. التفتازاني، شرح، ج5، ص53. العســقلاني، فـــتح، ج13، ص176.

[3] الاشعري، مقالات، ج1، ص39. الذهبي، سير، ج2، ص(485-487). الســيوطي، تــاريخ، ص(9-10)، الـــديار بكري، تاريخ، ج2، ص200.
الصمد، نظام، ص62. شاخت، تراث، ج1، ص212.

[4] مزروعة، تاريخ، ص228. مغنية، الشيعة، ص333.

[5] مزروعة، تاريخ، ص229.

[6] المودودي، الخلافة، ص141. ابو زهرة، تاريخ، ج2، ص51. الامين، أعيان، م1، ص363. شمس الـــدين، نظـــام، ص105.

[7] النوبختي، فرق، ص19. الحفني، موسوعة، ص414. البستاني، موسوعة، ج2، ص342.
مروة، النزعات، م1، ص495. محمد، تاريخ، ص332. مزروعة، تاريخ، ص228.

الزكاة وهم راكعون"[1] قد نزلت بحق علي بن أبي طالب، عندما اعطى السائل خاتمة وهو راكع في صلاته[2]. واعتبروا أن المراد بالولاية في هذه الآية هي ولاية التصرف في امور المسلمين وذلك حسب سياق الكلام.

ويعتقد الشيعة أن الرسول (ص) نص على إمامة علي بن أبي طالب من بعده لأول مرة عندما نزل قوله تعالى "وانذر عشيرتك الاقربين"[3] حيث جمع عليه السلام عددًا من أقاربه، وبعد أن أكلوا وشربوا قال لهم: "هذا وريثي ووزيري ووصيي وخليفتي عليكم بعدي فاسمعوا له وأطيعوا"[4].

وتؤكد الروايات الشيعية على حق علي بالإمامة بناء على نص ووصية الرسول (ص) حيث ينسبون إلى الرسول (ص) انه قال في غديرخم*: "من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه"[5] ويتابعون القول بان الرسول عليه السلام طلب من المسلمين في حادثة الغدير مبايعة علي بأمرة المؤمنين من بعده[6] وان الناس لم يتفرقوا من غديرخم حتى نزل قوله تعالى "اليوم أكملت لكم دينكم"[7] ويزعم الشيعة أن هذه الآية نزلت لتبين إن الدين اكتمل بوصية الرسول (ص) بالإمامة لعلي من بعده[8] وانه عليه السلام قد قال حينها "الله أكبر على تمام الدين ورضا الرب برسالته وبالولاية لعلي من بعدي"[9] كما روى الشيعة أن الرسول

---

[1] سورة المائدة، آية 55.

[2] مغنية، الشيعة، ص325.

[3] سورة الشعراء، آية 214.

[4] الامين، أعيان، م1، ص363.

مغنية، الشيعة، ص15.

* غديرخم: اسم يطلق على عين ماء تقع في منطقة تسمى بهذا الإسم بين مكة والمدينة على بعد ثلاثة أميال من منطقة الجحفة. اكتسب الموقع أهميته لأن الرسول (ص) توقف فيه وهو عائد من حجة الوداع سنة (10هـ–632م). وقال فيه بعض العبارات التي إتخذها الشيعة مؤشراً على أن النبي أوصى لعلي من بعده.

أنظر: الحموي، معجم، ج2، ص305. اليعقوبي، البلدان، ج7، ص413.

[5] البلاذري، أنساب، ج2، ص(108–110). النوبختي، فرق، ص19. المسعودي، مروج، ج3، ص425. الشهرستاني، الملل، ص163. ابن أبي الحديد، شرح، ج6، ص167. الرفاعي، النظم، ص30.

[6] النوبختي، فرق، ص19. المجلسي، بحار، ج37، ص290. الأمين، أعيان، م1، ص363.

[7] سورة المائدة، آية 3.

[8] المظفر، عقائد، ص(60–61).

[9] الطوسي، مجمع، ج3، ص264. السيوطي، الدرر، ج3، ص16، 27.

الرسول (ص) قال في ذلك اليوم " أفضل أعياد أمتي هو اليوم الذي أمرني الله تعالى ذكره فيه بنصب أخي علي ابن أبي طالب علماً لأمتي يهتدون به من بعدي وهو اليوم الذي أكمل الله فيه الدين وأتم على أمتي فيه النعمة ورضي لهم الإسلام ديناً"[1].

وتحدثت المصادر الشيعية عن عدد من الصفات التي توفرت في علي مثل طهارة المولد وسابقته في الإسلام، وعلمه، وسخائه، وزهده، وعدالته، وشجاعته، وعصمته، إضافة لما استودعه الرسول (ص) من العلوم جليلها ودقيقها وما يحتاج إليه الناس من الدين مما جعله أهلا لما نص عليه الرسول (ص) من إمامته من بعده[2]، وهذا يتفق مع ما أورده المجلسي في بحار الأنوار من أن النبي(ص) قال لعلي: "أنت الإمام بعدي والأمير وأنت الصاحب بعدي والوزير، ومالك في أمتي من نظير"[3] وأكد الكليني (ت328هـ-939م) في كتابه الكافي على فكرة الوصية، حيث بين أنه عندما حضرت الرسول (ص) الوفاة قال لعلي: "يا علي يا أخا محمد أتنجز عدات محمد وتقضي دينه وتقبض تراثه؟ فقال نعم"[4]. وفي هذا إشارة إلى أن علي علي وافق على تحمل ما كان يتحمله رسول الله (ص) في حياته.

والملاحظ أن الشيعة لم يكتفوا بتأكيد النص على علي، وإنما قالوا بتواتر الوصية حيث يعتقدون أن النص انتقل من إمام إلى آخر، وهؤلاء الأئمة يسمون الأوصياء، لأن كل واحد منهم يتولى الإمامة بالوصاية ممن قبله وأن النبي قد نص عليهم بأسمائهم وصفاتهم إلى يوم القيامة[5].

---

[1] المجلسي، بحار، ج37، ص109.

[2] النوبختي، فرق، ص9. ابن المرتضى، الشافي، ج2، ص17، 42. الأمين، أعيان، م3، ص356. الكاتب، تطور، ص21. مغنية، الشيعة، ص334.

[3] المجلسي، بحار، ج7، ص254.

[4] الكليني، الكافي، ج1، ص236.

[5] إبن المرتضى، المنية، ص21. أبو زهرة، تاريخ، ص51.

كما حصر الشيعة الإمامة بآل البيت من أبناء فاطمة وعلي، واستدلوا على ذلك بقول الرسول (ص) للحسين "إبني هذا إمام ابن إمام أخو أئمة تسعة تاسعهم قائمهم"[1] هذا إضافة إلى النص الثابت من كل إمام سابق على من بعده.

من خلال ما سبق يظهر أن الشيعة تمسكوا بفكرة النص والوصية للوصول إلى الإمامة خاصة وأنهم لا يعتبرونها من المصالح العامة التي يفوض أمرها إلى الأمة، بل هي في نظرهم ركن أساس من أركان الدين، لا يجوز لنبي إغفاله أو تركه، وإنما يجب عليه أن ينص على الإمام من بعده[2]

موقف الشيعة من ولاية العهد

ينظر الشيعة إلى خلافة معاوية بن أبي سفيان بأنها غير شرعية وأنه اغتصب أمرها عن غير رضا الأمة[3] لذلك اعتبروها باطلة من الناحية الشرعية، خاصة وأنه لم يستخلف بنص من نبي أو خليفة سابق –حسب المعتقدات الشيعية– ولا حتى من أهل الحل والعقد[4].

ونسب الشيعة إلى معاوية القيام بمجموعة من الأعمال التي تباعد بينه وبين منصب الخلافة، وتجعله غير مستحق لها، وأخذوا عليه ما جاء به من نظام ولاية العهد. وتداول السلطة بالوراثة[5] وقالوا بأحقية أهل البيت بالخلافة من الأمويين، وبضرورة تداولها في أعقابهم[6].

ويرى الشيعة أنه إذا كان معاوية الأصل لخلافة يزيد، وأن الأصل فاسد وخلافته باطلة فإن فرعه يماثله في الفساد وفي بطلان خلافته أيضاً ، خاصة وأن خلافة يزيد لم تكن إلا

---

[1] مغنية، الشيعة، ص 353. الكاتب، تطور، ص22، 42.

[2] الشهرستاني، الملل، ج1، ص146. ابن المرتضى، الشافي، ج2، ص17، 42. البستاني، موسوعة، ج2، ص342.

[3] البلاذري، انساب، ج2، ص288، الطبري، تاريخ، ج5، ص352، ابن اعثم، الفتوح، ج6، ص(110–115)، البستاني، موسوعة، ج2، ص341، مغنية، الشيعة، ص334، معيطة، الإسلام، ص45.

[4] الأشعري، مقالات، ج1، ص39. الذهبي، سير، ج2، ص(485– 487). أنظر: نعمة، لمحات، ص168.

[5] معيطة، الإسلام، ص44، مغنية الشيعة، ص334.

[6] الكاتب، تطور، ص11، 42.

بوصاية من أبيه[1]. ولذلك أنكر الشيعة مبايعة يزيد بولاية العهد، واعتبروها غير شرعية، كما كانوا ينكرون خلافة والده ويعتبرونها غير شرعية.

واستند الشيعة في رفضهم لفكرة ولاية العهد على عدة أمور منها:

أنه جاء في شروط الصلح الذي تنازل بموجبه الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين[2] وبالتالي فقد خالف معاوية اتفاقية الصلح وعهد لابنه يزيد بالخلافة من بعده، وعلى هذا الأساس رفض الحسين بن علي البيعة له وادعى بأحقيته بها.

وقد شكل تمسك الشيعة بفكرة العصمة للإمام[3] ردة فعل منهم على قيام الأمويين بتعيين أبنائهم من بعدهم بدعوى الحرص على مصلحة الأمة، كما قال معاوية عند تعيين ابنه يزيد خليفة من بعده، وادعائهم بالعصمة لأنفسهم، حيث لجأوا إلى وصف خلفائهم بالمعصومين لتبرير حكمهم[4]، وقالوا بالصلاحيات المطلقة للخلفاء، وطالبوا المسلمين بالطاعة الشاملة التامة التامة لهم[5]، وهذا لا يتوافق مع مفهوم الشيعة للعصمة والذين يرون أن الإمام يجب أن يكون معصوما من الله حتى لا يأمر بمعصية ولا يقع المسلمون في حرج التناقض بين طاعته في ذلك وعصيان الله[6] هذا فضلا على أنهم ينظرون إلى الأئمة كالأنبياء حيث أنهم حفظة الشرع والقوامون به[7] ولذلك عارض الشيعة مبدأ الأمويين في الوصول إلى الحكم.

واعتبرت غالبية الشيعة أن الإمام يجب أن يكون أفضل المسلمين، وأشجعهم وأسخاهم، وأن يكون عالماً بكل الأحكام جليلها ودقيقها، وقالوا –باستثناء الزيدية– بعدم جواز إمامة

---

[1] المجلسي، بحار، ج44، ص65.
نعمة، لمحات، ص170.
[2] المجلسي، بحار، ج44، ص65.
[3] النونجتي، فرق، ص 19. الشهرستاني، الملل، ج1، ص146. الطوسي، تلخيص، ج1، ص192.
[4] مجهول، الإمامة، ج1، ص169. ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص25.
[5] الكاتب، تطور، ص39.
[6] الشهرستاني، الملل، ج1، ص109. الطوسي، تلخيص، ج1 ص192. الأمين، أعيان، م1، ص361.
[7] الكاتب، تطور، ص49.

المفضول[1] ولذلك فهم يرون أن من تثبت عليه هذه الصفات يستحيل اختياره، وإنما يجب النص عليه، وذلك لأن من يقوم باختياره من الأمة لا يعلم جميع الأحكام، فكيف يصح أن يختار من هذه صفته[2].

ومن هنا يمكننا أن نستدل أن الشيعة يعتبرون الأمويين غير مؤهلين لتوريث الحكم لأبنائهم، خاصة لأنهم لا يمتلكون مثل هذه الصفات التي يجب أن تتوفر في الشخص الذي سيتولى الإمامة.

وهذا ما يفسر رفضهم لخلافة يزيد، حيث لم تكن فيه من الصفات ما يؤهله لتولي هذا المنصب باستثناء أنه ابن معاوية الذي يعتبرونه خارجاً على إمام زمانه المتفق على صحة خلافته بين المسلمين[3]، ودعموا موقفهم هذا بقولهم أن الخليفة الأموي الثالث معاوية بن يزيد أقر بعدم شرعية حكم بني أمية، وأنهم قد انتزعوها من أهلها، وذلك في خطبته التي تنازل فيها عن الخلافة[4].

ونظرا لأن الشيعة لم يعترفوا بشرعية حكم بني أمية، فإنهم بـرروا الخروج على الأمويين، وقالوا ان الأمويين لا يمثلون الجماعة الإسلامية، وأن الجماعة الحقيقية هي آل البيت[5] وهي الأجدر أن تتولى أمر المسلمين وفي سعيهم لتحقيق أهدافهم خرج الشيعة على حكم بني أمية من خلال العديد من الثورات التي استهدفت مؤسسة ونظام الحكم الأموي، وقد شكل خروج الحسين بن علي على الأمويين مطالبا بحقه في الإمامة، واستجابته لرغبة الكوفيين في الاجتماع إليه[6] وعدم رغبتهم في الخضوع لبني أمية من خلال مبايعتهم ليزيد خاصة وأنهم وأنهم يعتقدون أن الأمويين اغتصبوا حق أهل البيت في الإمامة[7] شكل بداية لظهور العديد من

---

[1] الطوسي، تلخيص، ج1، ص(199–211). ابن المرتضى، الشافي ج2، ص42.

[2] ابن المرتضي، الشافي، ج2، ص(17–42).

[3] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص(614– 618).

[4] اليعقوبي، تاريخ، ج3، ص226.

[5] الطل، الجماعة، ص92.

[6] مجهول، الإمامة، ج1، ص169. المجلسي، بحار، ج44، ص324.

[7] الطبري، تاريخ، ج5، ص352. ابن أعثم، الفتوح، ج6، ص(110– 112).

من الثورات التي قاومت نظام الحكم الأموي، فقد خرج المختار بن أبي عبيد الثقفي*(ت67 هـ- 686م) على بني أمية وانتقد موقفهم من آل البيت، واغتصابهم لحقهم في السلطة، وبايع أتباعه على الكتاب والسنة والمطالبة بدماء أهل البيت[1] حيث شكل جزءا من المعارضة الشيعية للأمويين وللطريق التي يصلون بموجبها إلى السلطة.

وساند الشيعة عبد الرحمن بن الأشعث** (ت84 هـ-703م) في خروجه على الأمويين حيث انتقد ولاة بني أمية وعمالهم خاصة الحجاج بن يوسف، وبايع أتباعه على خلعه وقتاله حتى يخرج من أرض العراق[2] وبعد دخوله البصرة أعلن خلع عبد الملك بن مروان واعتبر حكمه غير شرعي نظراً للطريقة التي وصل فيها إلى الحكم، وبايع اتباعه على خلع أئمة الضلالة جميعهم[3].

وفي ثورته على الأمويين اعتبر زيد بن علي ***(ت 121 هـ-738م) الأمويين مغتصبين لحق آل البيت في السلطة، وأن وصولهم إلى الحكم تم عن طريق القمع والقهر وجاء في بيعته لأتباعه "أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه، وجهاد الظالمين.... ونصرنا آل البيت على من نصب لنا الحرب"[4].

ولم يتوان الأمويون في مواجهة الشيعة ومحاربتهم واضطهادهم، بل أصبحوا يقطعون أيديهم وأرجلهم بالظنة[5]، وهذا ما دفع الشيعة إلى التقية والعمل السري ولجأوا إلى وضع

---

* المختار بن عبيد الثقفي (ت67 هـ/686م) من الشيعة الكيسانية، ومن الذين خرجوا على الأمويين، عمل على ملاحقة قتلة الحسين، ودعا إلى إمامة محمد بن الحنفية وقتل في الكوفة. أنظر: الدينوري، الأخبار، ص(282-300). الطبري، تاريخ، ج7، ص146. النوبختي، فرق، 23.

[1] البلاذري، انساب، ج2، ص228. ابن أعثم، الفتوح، م3، ج6، ص266.

** عبد الرحمن بن الاشعث (ت84هـ-703) خرج على عبد الملك ومعه عدد من قراء الكوفة، احتج على سياسة الامويين وولاتهم وجورهم وجبروتهم. انظر اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص277 وما بعدها. الطبري، تاريخ، ج3، ص(653-654). الذهبي، سير، ج4، ص(183-184).

[2] الطبري، تاريخ، ج6، ص336.

[3] م ن، ص336.

*** زيد بن علي (ت121 هـ- 738م) من قادة الشيعة في العراق، خرج على هشام بن عبد الملك وقتل في الكوفة، انظر: خليفة، الطبقات، ص258. اليعقوبي، تاريخ، م2، ص324 وما بعدها. الطبري، تاريخ ج4، ص193.

[4] البلاذري، أنساب، ج 2، ص37. الطبري، تاريخ، ج4، ص199. ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص316.

[5] أمين، فجر، ص274.

الأحاديث التي تنقض الدعاية الأموية، وتشيد بفضل علي والمهدي المنتظر، وكل من يؤيد مذهبهم[1] وذلك في سبيل ترسيخ موقفهم ونظرتهم للإمامة.

وقد تمسك الشيعة بفكرهم القائل بحق آل البيت بالإمامة، وبرفضهم لنظام الحكم الأموي، وعلى هذا الأساس لم تكن فكرة ولاية العهد تحظ بأي تأييد عند غالبية فرق الشيعة، خاصة وأن النظام الذي جاء بهذه الفكرة لم يكن له تأييد عند الشيعة، بل هو النظام الذي أشهر لهم السيف، واغتصب آل البيت حقهم في تولي أمر المسلمين، ولم يعترف بفكرة النص أو الوصية التي أكد عليها الشيعة، وبالتالي فقد اعتبر الشيعة خلفاء بني أمية وأولياء عهدهم غير شرعيين، كما اعتبروا النظام الذي تنتقل به الخلافة عند الأمويين غير شرعي أيضاً.

[1] البرغوثي، الأحزاب، ص160.

ب- موقف الخوارج من الإمامة

ينظر قسم من الخوارج إلى الإمامة على أنها أمر غير ضروري، وأن على النـــاس أن يتناصفوا فيما بينهم[1] وعللوا ذلك بأن نصب الإمام يثير الفتنة لأن الأهواء مختلفة، فيدعي كل قوم إمامة شخص وصلاحه لها دون الآخر، وهذا يؤدي إلى التشاجر والاختلاف[2].

إلا أن غالبية الخوارج قالوا بوجوب الإمامة، وأجازوا تنصيب إمام يختاره المســلمون اختياراً حراً، ولم يشترطوا فيه أن يكون قرشياً، بل يجوز أن يكون عربياً أو أعجمياً[3]، وعلى الناس إطاعته ما أطاع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فإن لم يطع الله وجبت الثورة عليــه، وعزله، وفي هذا يقول الشهرستاني:

"وبدعتهم في الإمامة إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وكل مــن نصــبوه برأيهم، وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل، واجتناب الجور كان إماماً، ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه، وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله"[4].

لقد حدد الشهرستاني في مقولته هذه شروط الخوارج في الإمام المراد تنصيبه، وأهمها العدالة وعدم الجور، إضافة إلى عدم اشتراط القرشية، وفي هذا قالت الخوارج أنه إذا اجتمــع حبشي وقرشي كلاهما قائم بالكتاب والسنة فالواجب أن يقدم الحبشي لأنه أسهل لخلعه إذا حــاد عن الطريقة[5].

---

[1] ابن حزم، الفصل، ج4، ص78. الشهرستاني، الملل، ج1، ص107، 112.
المغربي، الفرق، ص178. معيطة، الإسلام، ص25.

[2] ناطور، الخلافة، ص155.

[3] مجهول، الإمامة، ج1، ص174. الأشــعري، مقــالات، ج1، ص204. ابــن حــزم، الفصــل، ج4، ص89. ابــن الجوزي، تلبيس، ص96.

[4] الشهرستاني، الملل، ج1، ص116.

[5] م.ن، ص116. البغدادي، الفرق، ص5. ابن حزم، الفصل، ج4، ص108.
معيطة، الإسلام، ص23. المغربي، الفرق، ص180. مهران، الإمامة، ج1، ص51.

وعلى هذا فقد أنكر الخوارج أحقية قريش وتفردها في إمامة المسلمين، وأكدوا على ميزان الفضيلة والتقوى، واعتبروا أنه إذا تساوى مسلمان في الفضل، يكون الأحق بالإمامة أبصرهم بالحرب، وأفقههم في الدين، وأشدهم اضطلاعاً بما حمل[1].

ولذلك فهم لا يرون داعياً لتقديم قريش لقوتها وكثرتها، حيث أن الكثرة عندهم تقل بظلمها، والقلة تكثر بحقها، وإن قرابة القرشيين من الرسول صلى الله عليه وسلم لا تعطيهم مثل هذا الحق[2].

وإذا استعرضنا تاريخ الخوارج نجد أن معظمهم كانوا عربا من قبائل ربيعة[3] والتي كانت في عداء مع قبائل مضر في الجاهلية، لذلك يمكن القول أن دوافع عصبية قديمة ساهمت في معاداتهم للقرشيين كمضريين، بغض النظر عن ولائهم لعلي أو لمعاوية[4] وبالتالي فقد حاربوا من هذا المنطلق احتكار قريش للخلافة، وقالوا بأنها جائزة في كل من قام بالكتاب والسنة[5].

وبذلك يكون الخوارج أول من وسع من دائرة الإمامة لتشمل المسلمين من كل الأعراق والأجناس مبتعدين بذلك عن شتى أنواع العصبيات.

وقد عارض الخوارج الفكر الشيعي القائل أن الإمامة شأن من شؤون السماء لا اختصاص فيها للبشر[6] وأن السماء حددت الأئمة ونصت عليهم قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقر الخوارج بإمامة أبي بكر وعمر وبالسنوات الست الأولى من خلافة عثمان، ثم تبرأوا منه، وشهدوا عليه بالكفر[7]، واعترفوا بإمامة علي قبل التحكيم ثم تبرأوا منه أيضاً ،

---

(1) الطبري، تاريخ، ج5، ص63.

(2) البغدادي، أصول، ص275.

(3) أمين، فجر، ص(261–262).

(4) أبو زهرة، تاريخ، م1، ص(11–12).

(5) الأشعري، مقالات، ج1، ص204. ابن حزم، الفصل، ج4، ص89. ابن الجوزي، تلبيس، ص96.

(6) عمارة، تيارات، ص19.

(7) الأشعري، مقالات، ج1، ص204. المسعودي، مروج، م2، ص125.
العاملي، دراسات، ج3، ص155. عمارة، تيارات، ص 18. البرغوثي، الأحزاب، ص133.

وشهدوا عليه بالكفر[1] لأنه رضي بالتحكيم، وشارك فيما كان يعتقد أنه صاحب الحق الشرعي فيه واعتبروا أن قبوله التحكيم يعتبر شكاً منه في حقه، كما كفروا الحكمين، وطلحة والزبير ومعاوية وعائشة، وكل من رضي بتحكيم الحكمين[2].

ويعني هذا التكفير إخراج هؤلاء وأشياعهم من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر، وبذلك ضيق الخوارج من دائرة المؤمنين حتى أصبحت ضمن معسكراتهم فقط.

موقف الخوارج من ولاية العهد

يعتبر الخوارج نظام ولاية العهد نظاماً غير شرعي[3] وينظرون إلى معاوية بن أبي سفيان بأنه مغتصب للسلطة لأنه لم يتم اختياره بطريقة حرة، ولم يتصف بالعدالة، وقالوا بأنه قيصري المظهر[4] لأنه حول نظام الحكم إلى نظام وراثي يتداوله الأمويون فيما بينهم، ولا فرق في ذلك بين صالحهم وظالمهم، فكلهم أمير للمؤمنين، وما الخلافة عندهم سوى ملك آتاهم الله به[5].

ونظراً لأن الخوارج لا يعترفون بالخلافة كإرث ينتقل من الأب إلى الابن، فقد كفروا معاوية، وقالوا بوجوب الخروج عليه[6] واستمروا يدعون إلى الخلافة الحرة التي تكون باختيار باختيار من المسلمين، بغض النظر عن نسب أو مكانة الشخص المرشح للخلافة، حيث أن الخليفة عندهم أحد صلحاء المسلمين وخيارهم، لذلك يمكن اعتبارهم أصحاب مبدأ جمهوري في الخلافة، وهذا يناقض ما جاء به الأمويون من توريث للحكم.

---

[1] الأشعري، مقالات، ج2، ص141. الشهرستاني، الملل، ج1، ص108.
أبو النصر، الخوارج، ص6. العاملي، دراسات، ج3، ص157.

[2] البغدادي، الفرق، ص55. الشهرستاني، الملل، ج1، ص17.

[3] معيطة، الإسلام، ص54. الخربوطلي، ثورات، ص63.

[4] المسعودي، مروج، ج2، ص125.

[5] الطبري، تاريخ، ج5، ص334.

[6] م.ن، ص126. البغدادي، الفرق، ص55، المسعودي، مروج، ج3، ص78. القلقشندي، صبح، ج3، ص223. أنظر: الشلبي، موسوعة، ج2، ص204. معيطة، الإسلام، ص58. عمارة، تيارات، ص18. أبو النصر، الخوارج، ص 60. المغربي، الفرق، ص181.

وعلى هذا الأساس أنكر الخوارج بيعة يزيد بن معاوية بولاية العهد، واعتبروه ليس أهلاً لها، واعتبروا توليه الخلافة باطلاً[1] لأنه لم يتم عن طريق الانتخاب والشورى، هذا إضافة إلى وصفهم يزيد بالاستهتار وعدم القدرة على إدارة شؤون الدولة، ولذلك فقد خرجوا عليه مثلما خرجوا على أبيه.

ويروى أن أحد قادة الخوارج قال في إحدى خطبه: "إن معاوية اتخذ عباد الله خولاً ومال الله دولاً ودينه دغلاً، أما يزيد فكان يأكل الحرام، ويلبس الحلة بألف دينار، جمعت الألف بالقوة والضرب، ثم إنه كان شديد السكر"[2].

وعلى أثر موقف الخوارج من يزيد بن معاوية، ومعارضتهم لشرعية وصوله إلى الحكم واعتباره إماما جائراً فإننا نجدهم ينضمون إلى ابن الزبير في حربه ضد الأمويين، حيث وجدوا فيه الشخص الذي يحارب أئمة الجور، والمدافع عن البيت الحرام الذي كانت جيوش الأمويين تحاول هدمه بعدما استباحت المدينة، إلا أنهم عادوا ولاموا أنفسهم على انضمامهم لابن الزبير وانفصلوا عنه[3].

وقد استمر رفض الخوارج لحكم بني أمية وللطريقة التي يصل فيها خلفاؤهم إلى السلطة خلال حكم المروانيين أيضا، حيث اعتبرهم الخوارج غير جديرين بثقة الأمة الإسلامية ولا يمثلون الجماعة[4] وهم من وجهة نظر الخوارج حديثو العهد بالإسلام، وأن هناك من هو أجدر منهم وأحق بالخلافة، و أنهم أماتوا الشورى بعد أن حولوا الخلافة إلى حكم وراثي، وتسلطوا على الناس بالجبر والإكراه[5] ويظهر هذا واضحا من خلال الخطبة التي ألقاها أحد زعماء الخوارج أبو حمزة الشاري (ت130هـ-748م) بأهل المدينة والتي دلل من خلالها على عدم شرعية حكم بني أمية وللطريقة التي وصلوا فيها إلى الخلافة، حيث اغتصبوها من أصحابها دون استحقاق لها، وأصبحوا يتوارثونها فيما بينهم، ومما جاء في هذه الخطبة: "ألا

---

[1] الجاحظ، البيان، ج2، ص(138- 142).

[2] ابن قتيبة، عيون، ج2، ص249. الجاحظ، البيان، ج2، ص(61- 62). الأصبهاني، الأغاني، ج23، ص123.

[3] ابن الأثير، الكامل، ج4، ص80.

[4] الطل، الجماعة، ص89.

[5] عمارة، تيارات، ص21. أبو النصر، الخوارج، ص27. الخربوطلي، ثورات، ص63.

ترون إلى خلافة الله وإمامة المسلمين كيف أضيعت حين تداولها بنو مروان، أهل بيت اللعنة، وطرداء الرسول صلى الله عليه وسلم وقوم من الطلقاء، ليسوا من المهاجرين والأنصار، ولا التابعين بإحسان، فأكلوا مال الله أكلاً وتلعبوا بدين الله لعباً، واتخذوا عباد الله عبيداً، يورث الأكبر منهم ذلك الأصغر، فيا لها من أمة ما أضعفها وأضيعها، ومضوا على ذلك في سيء أعمالهم، واستخفافهم بكتاب الله، وقد نبذوه وراء ظهورهم فالعنوهم لعنة الله عليهم "[1].

ونظراً لرفض الخوارج لنظام الحكم الأموي، ولطريقة وصول الأمويين إلى السلطة، فقد ثار الخوارج –باستثناء الأباضية– على هذا النظام[2] وخاضوا العديد من المعارك ضد الأمويين ابتداء من عهد معاوية، الذي أوكل أمرهم لخيرة قادته أمثال المغيرة بن شعبة الذي حاول إقناعهم بالعدول عن أفكارهم والخضوع للسلطة، وهذا ما جعله يوصف بأنه رجل حكيم وذكي عنده للحلم موضع وللسيف موضع آخر[3]. واتبع زياد بن أبيه سياسة شديدة ضد الخوارج عند ما ولي البصرة، ويرى فلهاوزن أن سياسة زياد هذه إنما كانت جزءً من متطلبات منصبه، وتنفيذاً لإرادة القيادة السياسية في دمشق[4].

وشكل الخوارج عبئاً على الدولة أيام عبد الملك بن مروان، حيث انتصروا على جيوش الحجاج عدة مرات، ثم أوكل أمرهم إلى المهلب بن أبي صفرة الذي منحه عبد الملك خراج بلاد فارس، وكثير من المناطق المجاورة ليستعين به في حربه على الخوارج[5] وهذا يعكس مدى الخطر الذي شكله الخوارج على السلطة.

وعلى الرغم من ذلك فقد اتجه بعض الأمويين إلى مراسلة زعماء الخوارج، ومناقشتهم في القضايا الفكرية والسياسية، حيث راسل عبد الملك بن مروان، عبد الله بن اباض

---

(1) الجاحظ، البيان، ج2، ص(61 –62). الأصبهاني، الأغاني، ج23، ص(135– 136). ابن أبي الحديد، شرح، ج5، ص 117.

(2) أمين، ضحى، ج3، ص341. مروة، النزعات، ج1، ص518. معيطة، الإسلام، ص58.

(3) Muir, The Caliphate , p 310.

(4) فلهاوزن، الخوارج، ص60.

(5) الطبري، تاريخ، ج5، ص196. ابن عبد ربه، العقد، ج1، ص145.
الشلبي، موسوعة، ج2، ص220.

(ت86هـ-705م) زعيم الفرقة الإباضية من الخوارج[1] ودعاه إلى طاعة الله وإتباع أمره وسنة نبيه، وحذره من الغلو في الدين، إلا أن ابن اباض أنكر هذا الغلو عند الخوارج، وقدم النصح إلى عبد الملك وحاول إقناعه بمذهبه[2].

ويلاحظ أن ابن إباض كان يخاطب عبد الملك باسمه مجرداً ، ولم يصفه بأمير المؤمنين لأنه لم يكن يقر بخلافته، ولا بخلافة غيره من بني أمية، بل كان يصف بني أمية بأنهم يتبعون الهوى ويجانبون العمل بالكتاب والسنة، وأن عبد الملك يسير على طريقهم في معصية الله[3].

واتصل عمر بن عبد العزيز بجماعات من الخوارج، حيث فسروا له أسباب خروجهم على السلطة الحاكمة بظلم الأمويين، واغتصابهم للحكم واستبدادهم به، وقتلهم الناس بالظنة. وأن عمر ابن عبد العزيز قد استمر على نهجهم في الحكم من خلال إقراره يزيد من بعده، مع علمه أنه غير قادر على تولي أمر المسلمين، إضافة إلى عجزه عن الحكم بين الناس بالعدل[4].

وعندما سأل الخوارج عمر بن عبد العزيز عن قيامه بالخلافة وهل وصل إليها عن مشورة ورضاً من المسلمين أو أخذها عن كره منهم ؟ قال: "ما سألتهم الولاية عليهم ولا غلبتهم على مشيئتهم، وعهد إلي رجل عهداً ، لم أسأله الله قط في سر ولا علانية، فقمت به ولم ينكره علي أحد ولم يكرهه غيركم"[5].

ويبدو أن عمر بن عبد العزيز قد تأثر بسؤال الخوارج له عن إقراره يزيد من بعده وهذا ما جعله يبكي ويقول: "أهلكني أمر يزيد وخصموني فيه"[6] وبالتالي يمكن القول: أن نظام نظام ولاية العهد وتوارث السلطة كان يلقي تحفظات عند عمر بن عبد العزيز.

---

[1] عباس، عبد الملك، ص12.

[2] خليفات، نشأة، ص172.

[3] عطوان، الشورى، ص265.

[4] ابن الأثير، الكامل، ج5، ص48.

[5] م. ن، ص48.

[6] م. ن، ص48.

وبالرغم مما قام به الخوارج من ثوراث وما تعرضوا له من اضطهاد[1] على يد الأمويين في سبيل ترسيخ موقفهم من الإمامة، والتأكيد على نظريتهم القائلة بالاختيار الحر للإمام ورفضهم لمبدأ الوراثة في الحكم، وإجماعهم على إزالة أئمة الجور، ومنعهم من الوصول للإمامة، وتمسكهم بهذه المبادئ، إلا أنهم لم ينجحوا في القضاء على نظام الحكم الأموي، أو تأسيس دولة مستقرة لهم يستمر فيها حكم الخوارج طويلاً ، أو ضم فئات كبيرة من المجتمع الإسلامي إليهم، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الخوارج كانوا كثيري الاختلاف على رؤسائهم[2]، كما أنهم تفرقوا إلى العديد من الفرق[3]، ولم يكونوا كتلة واحدة، وهذا يعود إلى طبيعتهم البدوية إضافة إلى ما تعرضوا له من تنكيل وتعذيب على يد الأمويين.

---

[1] فلوتن، السيادة، ص73.

[2] أبو النصر، الخوارج، ص123.

[3] الخربوطلي، ثورات، ص66.

جـ- موقف المعتزلة من الإمامة

يرى المعتزلة بصورة عامة جواز الإمامة ووجوبها، وضرورة أن يكون للمسلمين إماماً في كل عصر[1]، وقالوا باختيار الإمام من الأمة، وذلك لأن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه وإن القرآن الكريم لم يقصر الخلافة على أسرة أو قبيلة، حيث قال تعالى: "إن أكرمكم عند الله اتقاكم"[2] كما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي رأسه زبيبه"[3].

وعلى هذا الأساس فقد فوض المعتزلة اختيار الإمام إلى الأمة[4] وقالوا بجواز إمامة كل من قام بالكتاب والسنة بغض النظر عن نسبه إن كان قرشياً أو غير قرشي، ورأوا أن القرشية تعتبر شرطاً إذا وجد في قريش من يصلح للإمامة، أما إن لم يكن فيها من يصلح فليست القرشية شرطاً فيها[5] وبالتالي فهم يتفقون مع الخوارج في هذا الأمر، وقالوا أن من يتولى الإمامة يجب أن يتصف بالعدل والإيمان وأن يكون من ملة الإسلام[6].

وقد تحدث أحد مفكري المعتزلة (القاضي عبد الجبار الأسدآبادي) (ت415هـ- 1024م) عن مجموعة من الصفات التي يجب توفرها فيمن يتولى الإمامة، حيث أوضح أنه يجب أن يكون متمكنا من القيام بما فوض إليه، وأن يكون عالماً بكيفية القيام بما فوض إليه ليفعله على ما يجوز، وأن يتصف بالأمانة، وأن يكون مقدماً في الفضل[7].

ونظر المعتزلة إلى الإمامة على أنها عقد اجتماعي بين الإمام والرعية، وأن هذا العقد قائم على المراضاة والاختيار[8] وعلى الرعية طاعة الإمام فيما هو في مرضاة الله، لأنه لا يستطيع أن

---

(1) ابن حزم، الفصل، ج3، ص229. ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص339.

(2) سورة الحجرات الآية 13.

(3) البخاري، صحيح، ج4، ص(701- 702). ابن سعد، الطبقات، ج1، ص476. الطبري، تاريخ، ج2، ص66.

(4) الأسدآبادي، المغني، ج2، ص239. المسعودي، مروج، ج3، ص223.

(5) الأسدآبادي، المغني، ج2، ص198. ابن حزم، الفصل، ج4، ص89. الشهرستاني، الملل، ج1، ص144. أنظر: مهران، الإمامة، ج1، ص60. شرف، خصائص، ص129.

(6) المسعودي، مروج، ج2، ص206.

(7) الأسدآبادي، المغني، ج2، ص198.

(8) الماوردي، الأحكام، ص7.

ينجز المهام التي فوضت إليه إنجازها إلا بطاعتها له في تنفيذها وإعانتها له على هذا التنفيذ، وأن على الإمام أن ينهض بتنفيذ ما فوضت إليه الأمة من مهام[1].

وبما أن العقد الذي يتحدث عنه المعتزلة قائم على المراضاة، فإنه لا يجوز للإمام أن يستقيل من منصبه، أو يتخلى عن مهامه طالما أنه لا يوجد ما يمنع من نهوضه بتنفيذ ما فوضت إليه الأمة، ويستدلون على ذلك بما روي من أن أبا بكر الصديق لما فرغ من قتال المرتدين، قام بالناس خطيباً ثلاثة أيام يقول: أقيلوني، فرفض المسلمون استقالته واستمر بالنهوض بمهام الخلافة[2]

ولم يحدد المعتزلة مدة زمنية تنتهي بموجبها ولاية الإمام، حيث أن عقد التراضي غير مشروط بمدة محدودة، وإنما هو مشروط ضمناً بصلاح الإمام، وقدرته على إنجاز ما هو مفوض به من أعمال.

وأقر المعتزلة بحق الأمة في مراقبة أعمال الإمام، وفي ذلك رد على الشيعة الذين أنكروا حق الأمة في ذلك، ورد على من قال أن الخضوع المطلق والاستسلام الدائم للإمام هو الموقف السليم، ولذلك قال المعتزلة "أن الإمام يأخذ على يده العلماء والصالحون ينبهونه على غلطه ويردونه عن باطله ويذكرونه بما زل عنه وإن زاغ عن طريق الحق استبدلوا له"[3].

موقف المعتزلة من ولاية العهد

ينظر المعتزلة إلى خلافة بني أمية على أنها غير شرعية، لأن الأمويين اغتصبوا السلطة اغتصاباً وغيروا شكلها ومضمونها[4] واعتبروا بيعة الحسن بن علي لمعاوية باطلة[5] لأنها وقعت على حد الإكراه وذلك لظهور أهل الشام وقهرهم، وخوفا من القتل لو وقع الامتناع عن البيعة كما أنهم لم يقروا بشرعية خلافة معاوية بناءً على بيعته التي تمت في عام الجماعة،

---

[1] الأسدآبادي، المغني، ج2، ق1، ص270.

[2] م.ن، ج1، ق2، ص146.

[3] م.ن، ج 2، ق1، ص96.

[4] الخياط، الانتصار، ص98. ابن أبي الحديد، شرح، ج2، ص309.
عمارة، المعتزلة، ص65. إسماعيل، الحركات، ص92.

[5] الأسدآبادي، المغني، ج2، ق2، ص146.

وذلك لأنه مفتقد لشروط الإمامة، ومرتكب لأمور تستوجب فسقه أهمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال[1].

وأوجز الجاحظ نظرة المعتزلة إلى الأمويين ونظام حكمهم بقوله: "فعندما استوى معاوية على الملك واستبد على بقية الشورى وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين في العام الذي سموه عام الجماعة وما كان عام جماعة بل كان عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة، والعام الذي تحولت فيه الإمامة ملكاً كسروياً والخلافة غصباً قيصرياً ولم يعد ذلك أجمع الضلال والفسق"[2].

وقد رفض المعتزلة فكرة ولاية العهد التي جاء بها الأمويون، واعتبروا معاوية ضالاً لأنه أورث الملك لابنه يزيد فأحدث بذلك أول كفرة بالأمة[3] وان يزيد لم يكن أفضل حالاً من أبيه، حيث غزا مكة، ورمى الكعبة، وهدم بيت الله الحرام، وقتل الحسين وعاث في الأرض فساداً.

ولهذا فقد تعارضت فكرة ولاية العهد مع ما طالب به المعتزلة من أن الإمام يجب أن يصل إلى السلطة عن طريق الشورى والاختيار، وهذا ما جعل المعتزلة يتبرأون من حكم معاوية وآل بيته[4] معتبرين أنه لجأ إلى نظام ولاية العهد من أجل توطيد ملكه وإستمراريته، وأنه سلك في سبيل تحقيق أهدافه كل سبيل[5]، حتى أنه أشاع الفكر الجبري ودافع عنه من أجل أجل تبرير مظالمه[6]، وأظهر أن ما يأتيه إنما هو بقضاء الله، وأن الله جعله إماما وولاه الأمر[7].

---

[1] ابن المرتضى، المنية، ص6.

[2] الجاحظ، رسائل، ج2، ص(7–11)، (14–16).

[3] عمارة، المعتزلة، ص68.

[4] الخياط، الانتصار، ص98. ابن المرتضى، المنية، ص6.

[5] ابن أبي الحديد، شرح، ج5، ص(78–79).

[6] الأسدآبادي، المغني، ج8، ص4.

[7] صادق، جذور، ص147.

ولم تكن نظرة المعتزلة إلى بقية خلفاء بني أمية أفضل من نظرتهم إلى معاوية، وذلك بسبب استمرارهم في تداول السلطة فيما بينهم وتوريثها لأبنائهم من بعدهم، فحكم المعتزلة على دولة بني أمية وحكامها وولاتها بالضلال والفسق[1] وذلك لأن دولتهم قامت على ذنب من الذنوب الكبائر وهو تحويل الخلافة الشورية إلى ملك عضوض، وقالوا بعدم طاعة هؤلاء الحكام أو الاعتراف بحكمهم[2]. وفي مواجهة مغتصبي الخلافة يرى المعتزلة أن من حق الأمة الخروج على هؤلاء، إلا أن هذا الخروج مشروط بإمكانية نجاح الثورة التي يجب أن تكون تحت قيادة إمام عادل[3].

ونظراً لأن محاولتهم الأولى في الخروج على أمراء الجور لم يكتب لها النجاح، فقد لجأوا إلى استبدال أسلوب عملهم بما يتفق مع منطقهم العقلاني[4] حيث جعلوا العقل أداتهم في معالجة القضايا والظواهر المختلفة فاتبعوا أسلوب الترشيد والدعوة بالحجة والإقناع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كأداة تغيرية يسعى المعتزلة لترسيخها في الواقع الاجتماعي[5]، ولهذا فإن فرقة المعتزلة لم تظهر كقوة عسكرية كبيرة في مواجهة الأمويين كما كان الخوارج والشيعة، إلا أنه وبسبب أفكارهم ومعتقداتهم ونظرتهم للحكم الأموي القائم على اغتصاب السلطة وتحويل الخلافة إلى ملك وراثي عضوض، فقد تعرض المعتزلة للاضطهاد[6] من الأمويين الذين استخدموا الحجاج كأداة لقمع الحركات المناوئة للسلطة[7] وبرزت مظاهر اضطهاد الأمويين للمعتزلة في زمن هشام بن عبد الملك الذي استخدم سياسة النفي ضدهم إلى

---

[1] الأسدآبادي، المغني، ج20، ق1، ص(132–133). ابن أبي الحديد، شرح، ج2، ص309.

[2] الجاحظ، رسائل، ص293. ابن المرتضى، المنية، ص6.

اسماعيل، الحركات، ص93.

[3] الأشعري، مقالات، ج2، ص157. ابن حزم، الفصل، ج4، ص171.

أنظر: أمين، ضحى، ج3، ص137. سالم، التاريخ، ص146.

[4] ابن أبي الحديد، شرح، ج2، ص177

[5] الوائلي، الخطاب، ص55.

[6] عمارة، المعتزلة، ص90.

[7] سالم، التاريخ، ص150.

جزيرة دهلك قبالة السواحل اليمنية[1] إلا أن المعتزلة استمروا على مـــوقفهم الـــرافض لنظـــام الحكم الوراثي خلال حكم الأمويين والعباسيين من بعدهم.

[1] صادق، جذور، ص168.

الفصل الرابع

موقف العلماء من ولاية العهد

أ- علماء مكة والمدينة

ب – علماء العراق

ج- علماء الشام

موقف العلماء من ولاية العهد

لعب علماء الأمة الإسلامية دوراً بارزاً في الحياة السياسية في العصر الأموي، كما كان لهم أثر واضح في الحياة الإجتماعية لذلك العصر، مما ساهم في رفع مكانتهم سياسياً واجتماعياً. وقد عكست الأوضاع السياسية لتلك المرحلة نفسها على مواقف هؤلاء العلماء من الدولة ومن نظام الحكم الوراثي الذي جاء به الأمويون.

إن المتتبع لمواقف هؤلاء العلماء من نظام الحكم الأموي ومن نظام ولاية العهد، يجد أن هذه المواقف كانت متباينة سواء في المصر الواحد، أو بين الأمصار الإسلامية المختلفة، فمواقف علماء الحجاز تختلف عن مواقف علماء العراق وعن مواقف علماء الشام.

وفي حين عارضت مجموعة من هؤلاء العلماء الحكم الأموي ونظام ولاية العهد، ورفضت أن تبايع لأولياء العهد، نجد مجموعة أخرى أيدت هذا الحكم ووقفت إلى جانبه، ومالت مجموعة ثالثة إلى المهادنة والدعوة إلى الحفاظ على وحدة الأمة ومنع الفتنة والصبر على بني أمية.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتعرف على موقف عددٍ منهم من نظام ولاية العهد، حيث نرصد مواقف علماء الحجاز والعراق ومن ثم علماء الشام مركز الخلافة الأموية، وكيف كانت ردة فعل كل طرف من هؤلاء الأطراف على نظام ولاية العهد.

أ- علماء مكة والمدينة:

عبد الله بن عباس (ت68هـ-687م)

عندما بلغ عبد الله بن عباس خبر وفاة معاوية بن أبي سفيان، وكان موجوداً بمكة، أمر من كان عنده من الناس إلى السكينة، ودعاهم إلى بيعة يزيد، ويروى أنه قال: "اللهم أوسع لمعاوية، أما والله ما كان مثل من قبله، ولا يأتي بعده مثله، وإن ابنه يزيد لمن صالحي أهله،

فالزموا مجالسكم، وأعطوا طاعتكم وبيعتكم"[1]. وعندما تمت بيعة يزيد بايع ابن عباس كبقية الناس[2].

وكان ابن عباس قد نصح الحسين بن علي عندما أصر على رفضه بيعة يزيد أو الإعتراف بها، نصحه أن يبقى في الحجاز ولا يتجه إلى الكوفة، وخوفه من غدر أهل العراق، ووعده أن يبايع له إذا اجتمع عليه الناس[3].

كما تمسك ابن عباس ببيعته ليزيد، ولم يخرج عليه مع أهل المدينة وعاذ بمكة، وعندما دعا عبد الله بن الزبير لنفسه بعد وفاة يزيد بن معاوية، امتنع ابن عباس عن بيعته، إلا إذا بايعت له الأمة[4].

وعمل ابن عباس على تثبيط الناس عن بيعة ابن الزبير أو نصرته، ويروي البلاذري أن رجلاً قال لابن عباس: "إني بايعت ابن الزبير فأعطاني وحملني على فرس أفأقاتل معه ؟ قال: لا تقاتل معه ورد عليه ما أعطاك واشتر بغلاً أو بغلين وغلاماً، واغز المشركين فإن قتلت على ذلك كنت شهيداً إن شاء الله، قال فرددت على إبن الزبير ما أخذت منه"[5].

واستمر ابن عباس يرفض مبايعة ابن الزبير حتى آخر حياته، حيث توفي قبل أن يغلب عبد الملك بن مروان على العراق والحجاز، وتجتمع عليه الأمة، لكنه أوصى ابنه علي أن يأتي الشام، ويتنحى عن سلطان ابن الزبير إلى سلطان عبد الملك بن مروان[6] لأنه أقرب وأخلق للإمارة وأن يدع ابن الزبير لأنه لا يعرف صديقه من عدوه، ومن يكن كذلك لا يتم أمره ولم يصف له[7].

---

[1] البلاذري، أنساب، ج4، ص42.

[2] الطبري، تاريخ، ج5، ص343. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص17.

[3] الطبري، تاريخ، ج5، ص383. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص17.

[4] ابن سعد، الطبقات، ج5، ص100. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص261. المسعودي، مروج، ج3، ص85. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص253. ابن أبي الحديد، شرح، ج2، ص132.

[5] البلاذري، أنساب، ج5، ص196.

[6] م ن، ج3، ص53.

[7] مجهول، أخبار، ص131.

سعيد بن المسيب* (ت92هـ-710م)

كان لسعيد بن المسيب موقفه الخاص من نظام ولاية العهد الذي جاء به الأمويون، ففي حين عاب ابن المسيب على معاوية بن أبي سفيان إحداثه نظام ولاية العهد، وتحويل الخلافة إلى ملك [1] إلا أنه بعد وفاة معاوية بايع يزيد بالخلافة، ودخل في طاعته، وذلك حفاظاً على الجماعة، ورفض أن ينقض بيعته ليزيد عندما ثار أهل المدينة عليه، حيث لزم المسجد ولم يفارقه، وكان يقول: "ما رأيت خيراً من الجماعة"[2].

هذا وقد رفض سعيد بن المسيب أن يبايع عبد الله بن الزبير، إلا إذا اتفقت عليه الجماعة، وبايعت له الأمة، وهذا ما جعل عامل ابن الزبير على المدينة يضربه ستين سوطاً لرفضه ذلك[3]، وقد ساهم هذا الأمر بعزل عامل ابن الزبير عن المدينة[4].

وعندما وجه مروان بن الحكم جيشاً من فلسطين لمحاربة عبد الله بن الزبير، نصح بعض الناس سعيد بن المسيب بالخروج من المدينة، إلا أنه رفض ذلك، ولم يستجب له لأنه يريد أن يبقى مع الجماعة[5].

وعلى الرغم من أن سعيد بن المسيب بايع عبد الملك بن مروان بعد القضاء على ابن الزبير، وبعد أن أجمع الناس على عبد الملك[6] إلا أنه رفض طلب عبد الملك بن مروان بأخذ

---

* سعيد بن المسيب: أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المدني، أحد فقهاء المدينة سيد التابعين، جمع بين الحديث والفقه والزهد والعبادة والورع، شيخ الإسلام، واسع العلم، متين الديانة، ولد في خلافة عمر، قيل أنه أوسع التابعين علماً وأجلهم، كان لا يقبل جوائز السلطان. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج5، ص(119-143)، الأصفهاني، حلية، ج2، ص161. الذهبي، تذكرة، م1، ج1، ص(54-56)، تهذيب، ج4، ص84.

[1] ابن كثير، البداية، ج8، ص163.

[2] مجهول، الإمامة، ج1، ص214.

[3] ابن سعد، الطبقات، ج5، ص 122. الطبري، تاريخ، ج6، ص416. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص515.

[4] ابن كثير، البداية، ج8، ص293.

[5] البلاذري، أنساب، ج5، ص151.

[6] مجهول، الإمامة، ج2، ص55، 56. الطبري، تاريخ، ج6، ص415. ابن سعد، الطبقات، ج5، ص136. ابن عبد ربه، العقد، ج4، ص41. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص514. ابن كثير، البداية، ج9، ص60.

البيعة لولديه (الوليد وسليمان) وجعلهما وليي عهده[1]، وقد شكلت هذه الحادثة بداية لما عـرف بمحنة سعيد بن المسيب.

وقد عزى ابن المسيب رفضه هذه البيعة لعدة أمور منها: عدم وجود نـص شـرعي يستند عليه، وحتى لا تكون هذه البيعة حجة عليه يوم القيامة، خاصة بعد ما قام به عبد الملـك من قتل عمرو بن سعيد وإبعاد خالد بن يزيد عن ولاية العهد من أجل تبرير البيعة لولديـه[2]، كما برر رفضه بأن عبد الملك ما زال على قيد الحياة، وأنه لا يبايع لأولاده ما دام عبد الملـك حيا[3] وأحتج لموقفه هذا بما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسـلم بأنـه حـرم البيعـة لخليفتين في وقت واحد، وأمر بالوفاء لأولهما وضرب عنق الثاني.

ويروي صاحب الإمامة والسياسة أنه لما كتب عبد الملك إلى عامله على المدينة ليأخذ البيعة من أهل المدينة للوليد وسليمان، كره ذلك سعيد بن المسيب، وقال: "لم أكن لأبايع بيعتين في الإسلام، بعد حديث سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا كانت بيعتان في الإسلام فاقتلوا الأحدث منهما"[4].

وقال: "لا أبايع وعبد الملك حي"[5]، وهذا أدى إلى ضربه ضرباً مبرحاً، وطـاف بـه عامل عبد الملك في المدينة ثم أودعه السجن[6].

وكان ابن المسيب قد رفض طلب عبد الملك بتزويج ابنته إلى الوليد بن عبد الملك حين استخلفه وولاه العهد[7]، وكان رفض ابن المسيب لذلك ناتجاً عن ورعه ومعارضـته لسياسـة

---

(1) ابن خلكان، وفيات، ج2، ص377.

(2) البدري، الإسلام، ص138.

(3) م ن، ص136.

(4) مجهول، الإمامة، ج2، ص56. ابن خلكان، وفيات، ج2، ص377.

(5) مهنا، أخبار، ص126.

(6) ابن سعد، الطبقات، ج5، ص126.

(7) ابن خلكان، وفيات، ج2، ص277.

الأمويين، فأمر عبد الملك بتأديبه حيث ضرب مئة سوط، وصب عليه الماء في يوم بارد ومنع الناس من مجالسته[1].

ويروى أنه كان لسعيد بن المسيب في بيت المال بضعة وثلاثون ألفاً عطاؤه، وكان يدعى إليها فيأبى ويقول: "لا حاجة لي فيها حتى يحكم الله بيني وبين بني مروان"[2].

ويذكر ابن سعد أنه قيل لسعيد بن المسيب ادع على بني أمية فقال: "اللهم أعز دينك واظهر أولياءك، واخز أعداءك في عافية لأمة محمد صلى الله عليه وسلم"[3].

إن هذه الأحداث تدل على طبيعة العلاقة التي ربطت أحد علماء الأمة بالسلطة الحاكمة، وكيف حاولت السلطة انتزاع تأييده لنظام الحكم، ولمبدأ ولاية العهد بشتى الطرق، إلا أنه أصر على موقفه من هذا النظام، وعلى رفضه لسياسة الأمويين في الحكم.

عبد الله بن عمر (ت73هـ- 692م)

تمثل موقف عبد الله بن عمر بعد وفاة معاوية بن أبي سفيان، بمبايعته ليزيد بن معاوية، وذلك حرصاً على وحدة الأمة وخوفا من الفتنة والفرقة[4]. كما أشار على الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير بمبايعة يزيد ونهاهما عن مخالفته، ويروي الواقدي: "أن ابن عمر لم يكن في المدينة حين ورد نعي معاوية وبيعة يزيد على الوليد بن عتبة بن أبي سفيان (ت64هـ- 684م)، وأن ابن الزبير والحسين لما دعيا إلى البيعة ليزيد، أبيا وخرجا من ليلتها إلى مكة ولقيهما ابن عباس وابن عمر، فسألاهما ما وراءكما ؟ قالا: موت معاوية والبيعة ليزيد، فقال لهما ابن عمر: اتقيا الله ولا تفارقا جماعة المسلمين، وأما ابن عمر فقد أقام أياماً، فانتظر حتى

---

[1] مهنا، أخبار، ص126.

[2] ابن سعد، الطبقات، ج5، ص128.

[3] م ن، ص126.

[4] الطبري، تاريخ، ج5، ص343.

جاءت البيعة من البلدان، فتقدم إلى الوليد بن عتبة فبايعه"[1] وقد قال حين بويع يزيد بن معاوية: "إن كان خيراً رضينا وإن كان بلاء صبرنا"[2].

واستمر ابن عمر ينصح الحسين بن علي بمبايعة يزيد بن معاوية، وأن يدخل في صلح معه كما دخل بقية الناس، وأن يصبر عليه كما صبر على معاوية من قبل إلى أن يحكم الله بينه وبينهم[3]

وأخذ ابن عمر على الحسين مسيره إلى الكوفة وثورته على يزيد بن معاوية ومفارقته للجماعة، خاصة وأنه رأى ما حدث مع أبيه وأخيه وكيف تم خذلانهم، وكان يقول: "ينبغي للحسين أن لا يتحرك ما عاش وأن يدخل فيما دخل فيه الناس، فإن الجماعة خير"[4].

وعندما أزمع أهل المدينة على خلع يزيد بن معاوية وحربه نصح لهم ابن عمر بالرجوع عن ذلك واعتزلهم[5] وأمر ولده وأهله أن يقيموا على بيعته، ولا يتابعوا أهل المدينة على خلعه[6] وكان ابن عمر قد جمع أولاده وقال لهم: إنا بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة فيقول: هذه غدرة فلان"[7].

ويذكر ابن كثير أن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان ممن لم ينقض العهد، وأنه لم يبايع أحداً بعد بيعته ليزيد.

---

[1] الطبري، تاريخ، ج5، ص343. ابن أعثم، الفتوح، ج5، ص38. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص17. ابن كثير، البداية، ج8، ص163.

[2] خليفة، تاريخ، ج1، ص257.

[3] ابن أعثم، الفتوح، ج5، ص38.

[4] ابن كثير، البداية، ج8، ص163.

[5] م ن، ج8، ص218.

[6] ابن سعد، الطبقات، ج4، ص138. الإمام أحمد، المسند، ج3، ص48، 96.

[7] الإمام مسلم، صحيح، ج3، ص(1359– 1360). الترمذي، سنن، ج4، ص122.

وعندما توفي يزيد امتنع ابن عمر عن بيعة ابن الزبير[1] ودعاه إلى عدم مخالفة الأمة وإثارة الفرقة[2] ودعا الناس إلى عدم الإنضمام إليه أو القتال معه، وأمرهم بالطاعة والابتعاد عن الفتنة. ويروى عنه أنه قال: "لا أقاتل في الفتنة وأصلي وراء من غلب"[3].

وعندما بسط عبد الملك بن مروان سلطانه على جميع أمصار الدولة وأجمعت عليه الأمة، بايع له ابن عمر ودخل في طاعته كما دخل بقية المسلمين[4].

ويلاحظ أن نظام ولاية العهد لم يكن مشكلة بالنسبة لعبد الله بن عمر، حيث كان من العلماء الذين دعوا إلى الخضوع للخليفة المبايع، والقبول بالأمر الواقع والتمسك بالجماعة، والابتعاد عن الفتنة والفرقة، وكان يستند إلى حديث سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه: "من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية"[5].

كما دعا إلى الصبر على بني أمية وعدم الثورة عليهم حيث كان يقول: "إذا كان الإمام عادلاً فله الأجر وعليك الشكر، وإذا كان جائراً فله الوزر وعليك الصبر"[6].

محمد بن الحنفية* (ت81هـ-700م)

شارك محمد بن الحنفية أخاه الحسين بن علي في رفضه مبايعة يزيد بن معاوية أو الإعتراف بخلافته، خاصة وأن أبناء علي كانوا يرون أن الأمويين انتزعوا الخلافة منهم، وقد

---

(1) ابن سعد، الطبقات، ج4، ص171.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج4، ص357. ابن كثير، البداية، ج 8، ص 341.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج4، ص149.

(4) م ن، ج4، ص152.

(5) الإمام مسلم، صحيح، ج3، ص1478.

(6) النويري، نهاية، ج6، ص34.

* محمد بن الحنفية: أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب، المعروف بابن الحنفية نسبة إلى أمه خولة وهي من قبيلة بني حنيفة، كان كثير العلم والورع، شديد القوة، حمل راية أبيه يوم صفين. أنظر: ابن سعد، الطبقات، ج5، ص91. ابن قتيبة، المعارف، ص216. البلاذري، أنساب، ج5، ص(214-223). المقدسي، البدء، ج5، ص75. الأصفهاني، حلية، ج3، ص174. ابن خلكان، وفيات، ج4، ص169.

طلب ابن الحنفية من أخيه الحسين أن ينأى بنفسه عن يزيد بن معاوية، وأن يبعث رسله إلى الناس، فإن بايعوا له، كان له ما أراد، وإن اجتمعوا على غيره صبر وشكر[1].

إلا أنه وبعد مقتل الحسين نجد أن محمد بن الحنفية قد اتجه إلى الشام وبايع يزيد[2] وهذا جعل يزيد يقربه منه ويكرمه، ولم تكن خطوة ابن الحنفية هذه بدافع الاقتناع بقدر ما كانت بدافع الخوف على نفسه وعياله مما يمكن أن يحدث له، خاصة وأنه رأى كيف كانت نهاية الحسين[3] ولهذا رفض أن يخرج على يزيد و يخلعه مع أهل المدينة. وعندما طالبته مجموعة من أبناء الصحابة بمبايعة ابن الزبير، رفض ذلك لأنه كان قد بايع يزيد وأخذ جائزته، وعلل لهم مبايعته ليزيد بقوله: "لقد بايعت يزيد خوفا منه على نفسي وولدي، وإبقاءً على من بقي من أهل بيتي لأني رأيت أخي الحسين قتل، فلم آمن يزيد على نفسي وقد رأيت أخي الحسن بايع معاوية من قبل وأخذ جائزته، والحسن كان أفضل مني، فإن بايعت يزيداً كان لي أسوة بأخي"[4].

وأقام ابن الحنفية بالمدينة حتى وقعة الحرة (63هـ-682م) حيث رحل إلى مكة فأقام مع ابن عباس[5]، وعندما توفي يزيد بن معاوية، وبايع ابن الزبير لنفسه، ودعا الناس إليه، دعا دعا ابن عباس ومحمد بن الحنفية إلى البيعة له، إلا أنهما رفضا ذلك حتى تجتمع له البلاد[6] مما أثر على علاقتهما بابن الزبير الذي اتبع معهم اللين حيناً والشدة أحياناً أخرى، حيث أساء جوارهم وحصرهم وآذاهم وعاب محمد بن الحنفية، وأظهر شتمه وأمره وبني هاشم أن يلزموا شعبهم في مكة، وجعل عليهم الرقباء وهددهم بحرقهم إن لما يبايعوا[7].

---

(1) ابن أعثم، الفتوح، ج5، ص30.

(2) م ن، ص258.

(3) ابن كثير، البداية، ج8، ص233.

(4) ابن أعثم، الفتوح، ج5، ص263. ابن كثير، البداية، ج8، ص233.

(5) ابن سعد، الطبقات، ج5، ص100. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص261. المسعودي، مروج، ج3، ص85.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج4، ص253. ابن أبي الحديد، شرح، ج2، ص132.

(7) ابن كثير، البداية، ج8، ص238.

واستمر ابن الحنفية يرفض مبايعة ابن الزبير حتى قتله الحجاج[1]، حيث أرسل إلى عبد الملك بن مروان يعرض عليه أن يبايع له إذا أعطاه الأمان[2]، فأمنه عبد الملك، فبايع له[3] وقدم عليه عليه الشام مع الحجاج فرحب به عبد الملك وأحسن جائزته[4].

ب- علماء العراق:

سعيد بن جبير* (ت95هـ-713م)

يعتبر سعيد بن جبير الكوفي من أبرز علماء العراق الذين سلموا بخلافة بني أمية في بدايتها، حيث بايع خلفاءهم الذين عاصرهم وأولياء عهدهم من بعدهم[5]، كما ارتبط بعلاقات جيدة مع الحجاج بن يوسف عندما كان والياً لعبد الملك بن مروان على العراق، وممثلاً للسلطة فيها حيث قربه منه، واستشاره في بعض الأمور[6] وعينه إماماً، ثم ولاه القضاء بالرغم بالرغم من أنه مولى، وكان لا يتولى القضاء إلا العربي، وجعله من سماره، وأغدق عليه الأموال لتوزيعها على أهل الحاجة[7] وقد عمل ابن جبير على صد أصحاب ابن الأشعث في أول أمرهم عن المضي في الخروج على الحجاج بن يوسف، وردعهم عن خلعه، وبصرهم بعواقب الانخراط في الفتنة، ويروى أنه قام بذلك بناء على طلب الحجاج، الذي أرسله إلى ابن الأشعث، وسأله أن ينهاه عن المعصية، ومفارقة الجماعة[8] إلا أن أصحاب ابن الأشعث

---

[1] ابن أعثم، الفتوح، ج6، ص245.

[2] م ن، ص284.

[3] م ن، ص286.

[4] م ن، ص(287- 288).

* سعيد بن جبير: أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام الأسدي بالولاء الكوفي، أحد أعلام التابعين، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر، يعتبر من أشهر الفقهاء والمقرئين في عصره، لقب بجهبذ العلماء، كان أعلم التابعين بقضايا الحج والطلاق والحلال والحرام والتفسير، تميز بسرعة البديهة، وعدم خشيته رهبة الحكام، روى عنه جماعات من التابعين. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج6، ص256. الأصفهاني، حلية، ج4، ص272. ابن حجر، تهذيب، ج4، ص11. ابن خلكان، وفيات، ج2، ص371. الذهبي، تذكرة، ص 76. ابن قنفذ، الوفيات، ص101. الفاسي، الفكر، ج1، ص299.

[5] مجهول، الإمامة، ج2، ص40.

[6] ابن قتيبة، المعارف، ص446. ابن خلكان، وفيات، ج2، ص373. ابن كثير، البداية، ج9، ص96، تهذيب، ج4، ص12.

[7] ابن خلكان، وفيات، ج2، ص373. الذهبي، تذكرة، م1، ج1، ص77.

[8] مجهول، الإمامة، ج2، ص(40-41).

حرضوه على الحجاج وألحوا عليه أن ينضم إليهم. فاستجاب لهم وحارب معهم[1]، وقد صرح ابن جبير بعيوب عبد الملك وذكر شروره وشرور قومه، ومساوئ حكمهم، وحرض على قتالهم[2] وقال في وقعة دير الجماجم: "قاتلوهم على جورهم في الحكم وخروجهم من الدين، وتجبرهم على عباد الله، وإماتتهم الصلاة، واستذلالهم المسلمين"[3].

كما أعلن أنه ثار على الحجاج لأنه انسلخ من الإسلام، واتهمه بالكفر[4] وقد أدت هذه الأحداث إلى سوء علاقته ببني أمية، وبالسلطة الحاكمة، خاصة عبد الملك بن مروان، ووالية الحجاج بن يوسف، وشكلت بداية لما عرف بمحنة سعيد بن جبير الكوفي.

فقد اعتقل ابن جبير بعد هزيمة ابن الأشعث وأرسل إلى الحجاج، وذكر له أنه أجبر على الخروج، وأنه يتمسك بالجماعة، وينكر الفتنة[5].

وعندما سأله الحجاج عن سبب خروجه عليه، وذمه لعبد الملك قال ابن جبير "لقد كانت لابن الأشعث بيعة في عنقي، وعزم علي، فغضب الحجاج وقال رأيت لعدو الله عزمة لم ترها لله ولا لأمير المؤمنين"[6]، وكان السبب الذي أغضب الحجاج على سعيد بن جبير، أنه كان قد أخذ بيعته لعبد الملك مرتين، مرة في مكة عندما قضي على ابن الزبير، ومرة في العراق حين كان والياً على الكوفة، وأن سعيد بن جبير نكث بهاتين البيعتين لأمير المؤمنين وبايع لابن الأشعث لذلك أمر بضرب عنقه [7].

---

[1] مجهول، الإمامة، ج2، ص33.

[2] ابن سعد، الطبقات، ج6، ص265.

[3] الطبري، تاريخ، ج6، ص357. ابن الأثير، الكامل ج4، ص479.

[4] ابن عساكر، تهذيب، ج4، ص82. ابن كثير، البداية، ج9، ص136.

[5] ابن سعد، الطبقات، ج6، ص265. الطبري، تاريخ، ج6، ص489. ابن كثير، البداية، ج9، ص96.

[6] ابن خلكان، وفيات، ج2، ص 373. الذهبي، تذكرة، م1، ج1، ص77.

[7] ابن قتيبة، المعارف، ص446. الطبري، تاريخ، ج6، ص 490. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص590. ابن خلكان، وفيات، ج2، ص372. الذهبي، تذكرة، ج1، ص77. تهذيب، ج4، ص13. ابن كثير، البداية، ج9، ص90.

الحسن البصري* (ت110 هـ- 728م)

شكل موقف الحسن البصري من نظام الحكم الأموي استمراراً للنهج الداعي إلى التزام الجماعة والابتعاد عن الفتنة والفرقة، والصبر على الحكام، وعلى هذا الأساس فقد أقر الحسن البصري بخلافة بني أمية، وأدرك أكثر خلفائهم من معاوية إلى هشام بن عبد الملك، وبايع لهم ولأولياء عهدهم[1].

وكان البصري قد نفر الناس عن الإلتحاق بالثائرين على الأمويين، وحذرهم من المشاركة في الفتنة، وأمرهم باتباع الجماعة وكان من أبرز علماء العراق في الدعوة إلى ذلك[2].

وعندما أصبح البصري شيخاً كبيراً، وإماماً مشهوراً، وفقيهاً مذكوراً، برز موقفه بصورة أكبر من الخارجين على بني أمية، حيث نسبهم إلى الفرقة والضلالة، ونهى الناس عن الإغترار بهم والقتال معهم وحضهم على الطاعة والإعتصام بحبل الجماعة[3].

ومما يدل على مواقف الحسن البصري هذه، إعراضه عن الإنضمام إلى ثورة عبد الرحمن بن الأشعث، وامتناعه عن خلع عبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف مع اعترافه بأنه كان فاجراً وفاسقاً[4] ونصحه القراء الذين خرجوا مع ابن الأشعث بالكف عن الثورة وإصدار حكمه عليهم بأنهم أهل فتنة[5]، وعندما سئل الحسن البصري عن قتال الحجاج قال:

---

* الحسن البصري: أبي سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، من سادات التابعين وكبرائهم، إمام أهل البصرة، ولد في المدينة سنة21هـ، في خلافة عمر بن الخطاب، كان رأسا في العلم والحديث، إماماً مجتهداً كثير الإطلاع، تميز بزهده وصدقه، كان حجة، ثقة، جمع بين مختلف العلوم. أنظر: ابن سعد، الطبقات، ج6، ص(157–177). وكيع، أخبار، ج2، ص(3–13). الأصفهاني، حلية، ج2، ص(131–161). ابن خلكان، وفيات، ج2، ص(69–73). الذهبي، سير، ج4، ص(564–565)، ج7، ص(49–59). ابن حجر، تهذيب، ج2، ص(263–271). ابن تغري بردي، النجوم، ج1، ص267.

[1] عطوان، الفقهاء، ص24.

[2] الذهبي، تاريخ، حوادث (101هـ–120هـ) ص54.

[3] ابن كثير، البداية، ج9، ص135.

[4] ابن خلكان، وفيات، ج2، ص70. الذهبي، تاريخ، حوادث (101هـ– 120هـ) ص53.

[5] ابن أعثم، الفتوح، ج7، ص146. ابن كثير، البداية، ج9، ص135.

"أرى أن لا تقاتلوه فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم برادي عقوبة الله بأسيافكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله"[1] وفي هذا دعوة إلى السكينة والتضرع إلى الله.

ومن ناحية أخرى فقد عارض الحسن البصري خروج يزيد بن المهلب الأزدي (ت102هـ-720م) على يزيد بن عبد الملك، وأخذ يثبط من عزائم الناس ويخذلهم عن مؤازرته واتهمه أنه صاحب فتنة[2] ويذكر الطبري أن الحسن البصري كان يقول: "أيها الناس الزموا رحالكم وكفوا أيديكم، واتقوا الله مولاكم، ولا يقتل بعضكم بعضا على دنيا زائلة وطمع يسير"[3].

وعندما بلغ ابن المهلب أن الحسن البصري يثبط الناس، أغلظ له القول وتهدده بالقتل[4].

ويرى ابن كثير أن الحسن البصري لجأ إلى دعوة الناس إلى الكف عن الدخول في الفتنة ومفارقة الجماعة، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من القتلى التي خلفتها تلك الفتن، وما أحدثته من أضرار على المجتمع الإسلامي[5] فوعظ الناس وأمرهم بالكف عما هم فيه.

ومن هنا كان اعتراف الحسن البصري بخلافة بني أمية ونهيه عن الخروج عليهم، وحضه على الطاعة ولزوم الجماعة لما في ذلك من الحفاظ على مصلحة الأمة، ومن هنا جاء إقراره بخلافة بني أمية ومبايعته لخلفائهم، وعمله معهم حيث عمل كاتباً لوالي خراسان في خلافة معاوية[6] وعمل قاضياً في البصرة في خلافة عمر بن عبد العزيز[7]، إلاّ أنه رفض أن أن يتولى قضاء البصرة عندما استقضاه يزيد بن المهلب عندما خرج على يزيد بن عبد الملك،

---

[1] ابن سعد، الطبقات، ج7، ص164.

[2] الطبري، تاريخ، ج6، ص587. ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص9. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص75.

[3] م. ن، ص594. ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص13.

[4] وكيع، أخبار، ج2، ص14. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص81.

[5] ابن كثير، البداية، ج9، ص220.

[6] ابن الأثير، الكامل، ج5، ص44.

[7] م.ن، ص44.

حيث لزم بيته ورفض أن يعمل عند ابن المهلب، وذلك لخروجه على السلطة القائمة، ولإدراكه لمدى التبعات المترتبة على هذا الخروج[1].

عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي* (ت104هـ-722م)

تراوح موقف عامر الشعبي من خلافة بني أمية بين التأييد والإقرار بهذه الخلافة حيناً، وبين المعارضة والمشاركة في الثورات ضد الأمويين حيناً آخر.

فقد أقر عامر الشعبي بخلافة بني أمية، وعاصر خلفاءهم من معاوية إلى يزيد بن عبد الملك، وبايع لهم ولأولياء عهدهم، وكان يأمر بطاعة الأئمة[2]، وينهى عن الفرقة والفتنة، وكان له مكانة رفيعة عند الحجاج بن يوسف[3]، إلا أن قراء أهل الكوفة حملوه على الخروج مع ابن الأشعث، وفي هذا يقول الشعبي: "لم أزل عند الحجاج في أحسن منزلة، حتى كان عبد الرحمن بن الأشعث، فأتاني قراء أهل الكوفة، فقالوا: يا أبا عمرو إنك زعيم القوم، فلم يزالوا بي حتى خرجت معهم، فقمت بين الصفين أذكر الحجاج وأعيبه بأشياء قد علمتها"[4].

وفسر الشعبي طبيعة الحروب الداخلية التي دارت في الدولة الأموية وانتشار ظاهرة القتل بين المسلمين إلى ترك الأمويين لحكم الله، فما من أمة تركت حكم الله إلا فشي فيها القتل[5] وما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها[6]، فهزيمة علي وانتصار وانتصار معاوية هو هزيمة للحق أمام الباطل، والنظام الأموي من وجهة نظر الشعبي نظام باطل منتصر على حق علي.

---

[1] وكيع، أخبار، ج2، ص14.

*عامر الشعبي: أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار، كوفي، تابعي، جليل القدر، وافر العلم، من رجال الحديث الثقات، كان فقيهاً وشاعراً، عالما بالمغازي، وقاضيا، عاصر أهم الحوادث في الدولة الإسلامية، من الفتوحات في زمن عمر، وفتنة عثمان، وقيام الخلافة الأموية حتى خلافة عمر بن عبد العزيز. انظر: وكيع، أخبار، ج2، ص413. الأصفهاني، حلية، ج4، ص(310-338). ابن خلكان، وفيات، ج2، ص(227-229). ابن العماد، شذرات، ج1، ص(126-128). ابن حجر، تهذيب، ج5، ص57. ابن قنفذ، الوفيات، ص105.

[2] ابن عساكر، تهذيب، ج3، ص143.

[3] اليافعي، مرآة، ج1، ص216. البستاني، دائرة، ج10، ص(471-472).

[4] ابن عساكر، تهذيب، ج3، ص152.

[5] وكيع، أخبار، ج1، ص41.

[6] الذهبي، سير، ج4، ص311.

وعندما سئل الشعبي عن قتال أهل العراق وأهل الشام قال: "لا يزالون يظهرون علينا أهل الشام، ذلك بأنهم جهلوا الحق، واجتمعوا، وتفرقتم، ولم يكن الله ليظهر أهل فرقة على جماعة أبدا"[1].

فوجهة نظره تدل على أن دولة بني أمية جهلت الحق، ولكن اجتمعت بوحدة صفها لا بعدالة موقفها.

وقد برز موقف الشعبي من النظام الأموي بوضوح عندما وقف خطيباً في دير الجماجم إذ قال: "أيها الناس قاتلوهم، ولا يأخذكم حرج من قتالهم، والله ما أعلم على بسيط الأرض أعمل بظلم ولا جور من حكم منهم"[2].

وعندما قيل للشعبي يزعم الناس أن الحجاج مؤمن، رد قائلاً: "مؤمن بالجبت والطاغوت كافر بالله"[3].

ونظراً لمواقفه هذه فقد استجاب الشعبي لدعوة المختار، وانضم إلى ابن الأشعث وأيد ابن الزبير بل يمكن القول أنه كان مع كل حركة مناوئه للأمويين، لدرجة أنه كان في منامه وحلمه ضد الأمويين، فقد قال يوماً: "رأيت في النوم كأن رجالاً من السماء نزلوا معهم حراب، يتتبعون قتلة الحسين، فما لبثت أن نزل المختار فقتلهم"[4].

فمواقف الشعبي هذه تبين مدى تفاعله مع الأحداث التاريخية التي عاصرها وتبين موقفه من السلطة الأموية وكيف سعى لإحداث تغير في نظام الحكم الأموي من خلال انضمامه للحركات المعارضة.

وقد بدى التغيير والتراجع في مواقف الشعبي من الدولة الأموية واضحاً بعد هزيمة ابن الأشعث، حيث جاء إلى الحجاج راجياً أن يغفر له ويعفوا عنه، وأعلن ندمه على مخالفته

---

[1] الأصفهاني، حلية، ج4، ص315.

[2] ابن الأثير، الكامل، ج4، ص(478–479).

[3] ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص283.

[4] الهيثمي، مجمع، ج9، ص(195–196).

ومحاربته، واعترف بجرمه وخطيئته، واتهم أصحاب ابن الأشعث بالمعصية والضلالة، فرضي الحجاج بذلك منه وصفح عنه[1].

وعلى أثر ذلك لجأ الشعبي إلى التقية والمداراة في تصرفاته، وحاول إقناع نفسه بإمكانية إصلاح بعض جزئيات النظام الأموي، فعمل في قضاء الكوفة، وتقرب من الحجاج كي يستطيع ولو بالقدر القليل صده عن غيه من خلال القرب من إمرته، فكان الشعبي إذا جاءه شيء اتقاه[2]. وكان يقول: "إن كمال العقل أن يكون حافظاً للسانه مداريا لأهل زمانه"[3].

كما تقرب الشعبي من عبد الملك فكان له نديماً وسميراً ومربياً لأولاده[4] وقد استخدمه عبد الملك في أهم سفارة تهم الدولة الأموية، وهي محاولة إقناع عبد العزيز بن مروان من التنازل عن ولاية العهد لابن أخيه[5]، فكانت سفارته من أهم السفارات، ومهمته من أخطر المهمات التي تمس صميم نظام الحكم، وقد نجح الشعبي في هذه السفارة[6].

وكان الحجاج قد قال للشعبي بعد أن عفا عنه تعهدني وكن قريباً مني[7]، فكان الشعبي قريباً من من الحجاج، ومن النظام، ومن عاصمة النظام عند الخليفة عبد الملك بن مروان.

ومن هنا نلاحظ أن الشعبي كان ضد الدولة ومع الدولة، والحد الفاصل في ذلك هو الإنتصار والهزيمة، فقبل وقوع الهزيمة كان ضد الدولة، فكان مع ابن الزبير وابن الأشعث، وبعد انتصار الحجاج كان مع الدولة المنتصرة، وبذلك أصبح أداة من أدوات النظام الأموي[8].

---

[1] ابن سعد، الطبقات، ج6، ص249.

[2] الذهبي، سير، ج4، ص303.

[3] ابن عساكر، تهذيب، ج7، ص148.

[4] وكيع، أخبار، ج2، ص(421–422). ابن عبد ربه، العقد، ج1، ص(274–275). أنظر: جعارة، الصلح، ص83.

[5] اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص280.

[6] م. ن، ص280.

[7] ابن عساكر، تهذيب، ج77، ص154.

[8] البستاني، دائرة، ج10، ص(471–472).

ج- علماء الشام

عبد الله بن محيريز الجمحي* (ت99هـ-717م)

يعتبر عبد الله بن محيريز من أبرز علماء الشام وعبادهم[1]، تمتع بمكانة مميزة بين أهل الشام عامة، وعند بني أمية خاصة[2]، حيث قربه الأمويون منهم لفضله ومكانته الدينية، وتوطدت علاقته ببني أمية، وبمؤسسة الحكم منذ أيام عبد الملك بن مروان، حيث بايع لخلفائهم، وأقر بخلافتهم، واعتزل الفتن، وكان لا يترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولا يذكر شيئاً من خصاله المحمودة[3].

أهداه عبد الملك بن مروان جارية[4] ودفع له سليمان بن عبد الملك المهر عندما زوج ابنه[5] وهذا يدلل على أن الأمويين سعوا لاستغلال العلماء من أجل الترويج لحكمهم.

ونظراً لمكانة ابن محيريز عند عبد الملك بن مروان، فقد عمل ناصحاً له[6]، وقد تعددت أساليب ابن محيريز في نصح عبد الملك، فأحياناً كان يتلطف إليه، ويعظه بالحسنى، قال رجاء بن حيوة: "كان ابن محيريز يجيء إلى عبد الملك بصحيفة فيها نصيحة يقرئه ما فيها، فإذا فرغ منها أخذ الصحيفة"[7]. وأحياناً كان يشتد عليه ويجهر بذمه، منكراً استباحته للمحارم

---

* ابن محيريز: عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب القرشي الجمحي، كان عابد أهل الشام في زمانه، قدمه علماء الشام وفقهائهم على أنفسهم، وأثنوا عليه، وافتخروا به، كان يختم القرآن كل سبعة أيام، اعتبره رجاء بن حيوة إماماً لأهل الأرض، وقال عنه الأوزاعي، من كان مقتدياً فليقتد بمثل ابن محيريز، سكن بيت المقدس فترة من الزمن كان يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واعتزال الفتن، توفي في خلافة سليمان بن عبد الملك. انظر: ابن سعد، الطبقات، ج7، ص477. الأصفهاني، حلية ج5، ص(140-145). ابن عساكر، تهذيب، ج5، ص88. الذهبي، تذكرة، م1، ص68. ابن كثير، البداية، ج9، ص185.

[1] الأصفهاني، حلية، ج5، ص144. ابن كثير، البداية، ج9، ص185.

[2] الأصفهاني، حلية، ج5، ص140.

[3] ابن كثير، البداية، ج9، ص186.

[4] ابن سعد، الطبقات، ج7، ص477.

[5] الأصفهاني، حلية، ج5، ص140. أنظر: عطوان، الفقهاء، ص57.

[6] ابن عساكر، تهذيب، ج5، ص88. ابن حجر، تهذيب، ج3، ص115.

[7] الأصفهاني، حلية، ج5، ص144.

وتخاذله عن نشر الإسلام، وانتهاك جنده للكعبة، وقتله خصومه، وانشغاله عن حرب الروم بتثبيت سلطانه[1].

ويروى أن ابن محيريز كان يتمتع بخصلتين لم تكونان عند أحد من أهل زمانه، الأولى أنه لا يسكت عن حق بعد أن يتبين له، حتى يتكلم فيه غضب من غضب ورضي من رضي، والثانية أنه كان من أحرص الناس أن يكتم من نفسه أحسن ما عنده[2].

ونظراً لجرأته وعدم خوفه من قول الحقيقة، كان ابن محيريز الوحيد بالشام الذي يظهر عيب الحجاج بن يوسف، وهذا أدى إلى لومه من الوليد بن عبد الملك، حيث قاله له لتنتهين أو لأبعثن بك إلى الحجاج[3]. واستمر ابن محيريز يدعو إلى الأمر بالمعروف، واعتزال الفتن، وكان يقول: "إذا رأيت خيراً فاحمد الله، وإذا رأيت منكراً فالطأ بالأرض وسل الله أن يخفف البلاء عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم"[4].

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي* (ت157هـ-773م)

تمتع الأوزاعي بمكانة عالية بين أهل الشام، وعُدّ من كبار تابعي التابعين، ومن أشهر أئمة عصره، فكان إمام الشام في زمانه دون منازع[5]، وكان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى مذهب مالك[6]. ارتبط بعلاقات جيدة مع بني أمية، فبايع خلفاءهم وأولياء عهدهم، وذلك من باب لزوم الجماعة، والحفاظ على وحدة الأمة، وكان الأوزاعي يقول:

---

[1] ابن سعد، الطبقات، ج7، ص477.

[2] الذهبي، تذكرة، م1، ص68.

[3] الأصفهاني، حلية، ج5، ص142.

[4] م.ن، ص143.

* الأوزاعي: ابو عمر عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الدمشقي، الفقيه، أجمع العلماء على إمامته وعلو مرتبته، وكمال فضله، وصرحوا بورعه وزهده وعبادته. ولد في بعلبك سنة 88 هـ، أجاب على سبعين ألف مسألة تميز بغزراة فقهه وشدة تمسكه بالسنة، وقيل أنه إمام أهل الشام في زمانه، وقد استفتي وعمره 13 سنة. أنظر: ابن قتيبة، العارف، ص217. الأصبهاني، حلية، ج6، ص135. النووي، تهذيب، ج1، ق1، ص298، ابن العماد، شذرات، ج1، ص 241.

[5] ابن العماد، شذرات، ج1، ص241.

[6] النووي، تهذيب، ج1، ص278.

"خمسة كان عليها الصحابة والتابعون لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المساجد، والتلاوة، والجهاد"[1].

وكان الأوزاعي قد دعا إلى الإبتعاد عن الجدل خاصة بعدما ظهرت المسائل الخلافية، وانتشرت الفتن والثورات في الدولة وهددت استقرارها وأمنها، حيث قال: "إذا أراد الله بقوم شراً فتح عليهم الجدل ومنعهم من العمل"[2].

واستمر يدعو إلى طاعة الإمام وعدم الخروج عليه حتى لو صدر عنه شيء يكرهه الناس، وكان يقول لا تنزعوا يدا من طاعة الله[3].

وفي نفس السياق كان الأوزاعي قد روى حديث "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم، ويصلون عليكم، وشرار ائمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم"[4]، وقد حاول من هذا الحديث أن يوضح طبيعة العلاقة التي يجب أن تربط بين الحاكم والرعية.

ودافع الأوزاعي عن حق بني أمية في الخلافة والحكم، بغض النظر عن مبدأ الحكم الوراثي الذي جاء به الأمويون، ويظهر ذلك من خلال موقفه عندما استدعاه عبد الله بن علي عم السفاح، عندما قدم الشام وسأله عن رأيه في دماء بني أمية، فرد عليه الأوزاعي وذكره بما كان بينه وبين بني أمية من عهود وكيف كان عليه أن يفي بهذه العهود، ثم بيّن له أن دماء بني أمية حرام عليه، وأن ادعاء عبد الله بن علي بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أوصى لعلي من بعده هو ادعاء باطل، لأنه لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصى لعلي، لما حكم الحكمين، وهذا أدى إلى غضب عبد الله بن علي، الذي حاول أن يأخذ من الأوزاعي فتوى بشرعية حكم العباسيين، إلا أنه فشل في ذلك وأمر بإخراج الأوزاعي من عنده[5].

---

[1] الذهبي، تذكرة، ج1، ص180.

[2] م. ن، ج1، ص179.

[3] عطوان، الفقهاء، ص40.

[4] الإمام مسلم، صحيح، ج3، ص1481.

[5] الذهبي، تذكرة، ج1، ص(180–181).

ونظراً للمكانة العالية التي تمتع بها الأوزاعي بين أهل الشام، فقد رأى البعض بأنه يصلح للخلافة[1] واعتبر آخرون بأن أمره في الشام أعز من أمر السلطان[2].

وبالرغم من مكانة الأوزاعي العالية عند الأمويين، إلا أنه رفض أن يتولى القضاء لهم[3]. وبرر ذلك بأنه يريد أن يتفرغ للعبادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان يقول: "ويل للمتفقهين لغير العبادة، والمستحلين الحرمات بالشبهات"[4].

رجاء بن حيوة الكندي*(ت112هـ-730م)

تمتع رجاء بن حيوة الكندي بمكانة مميزة عند جميع خلفاء بني أمية الذين عاصرهم، فبايع لهم ولأولياء عهدهم[5] وارتبط بعلاقات جيدة مع عبد الملك بن مروان[6]، ونظراً لمكانته لمكانته العلمية حيث كان من كبار علماء الشام وفقهائهم، فقد قربه سليمان بن عبد الملك إليه، وجعله مستشارا له[7]، وأصبح لا يقطع أكثر الأمور إلا برأيه، فارتفعت منزلته عند سليمان بحيث أصبح لا يثق بأحد أو يستريح إليه كما يثق برجاء بن حيوة.

ونظراً للعلاقة الوثيقة التي ربطت الاثنين، ولقرب رجاء الكندي من مؤسسة الحكم، فقد أشار على سليمان بن عبد الملك باستخلاف عمر بن عبد العزيز[8].

---

[1] الذهبي، تذكرة، ج1، ص179.

[2] الزركلي، الأعلام، ج4، ص94.

[3] م. ن، ص94.

[4] ابن العماد، شذرات، ج1، ص242.

*رجاء بن حيوة أبو النصر وأبو المقدام الكندي الشامي، شيخ أهل الشام، وكبير الدولة الأموية، كان فقيها فاضلا كثير العلم، قيل عنه بأنه سيد أهل الشام في أنفسهم، عرف بفضله فاتخذه الأمويون مستشارا لهم. أنظر: ابن قتيبة، المعارف، ص472. الأصفهاني، حلية، م5، ص170. ابن الجوزي، صفة، ج4، ص186. ابن خلكان، وفيات، ج2، ص(301-302). ابن حجر، تهذيب، ج3، ص265.

[5] عطوان، الشورى، ص 156.

[6] ابن خلكان، وفيات، ج2، ص302.

[7] اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص299، 308. المسعودي، التنبيه، ص257.

[8] ابن الجوزي، سيرة، ص139. الذهبي، تذكرة، م1، ص118.

وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة استمرت العلاقة الوثيقة بينهما وأصبح الكندي أقرب الفقهاء إلى عمر بن عبد العزيز، الذي عينه قيما على عماله[1]، كما عمل رجاء بن حيوة ناصحاً للخلفاء الأمويين الذين عاصرهم، وذلك حفاظا على العمل بالكتاب والسنة.

وعلى أثر علاقته القوية بالأمويين وعمله معهم فقد إتهم رجاء بن حيوة بأنه صاحب عاطفة حزبية أموية وأنه ينزع نزعة إقليمية شامية، وفي هذا يقول أحد فقهاء العراق: "ما لقيت شاميا أفضل من رجاء بن حيوة إلا إذا حركته وجدته شامياً"[2].

محمد بن شهاب الزهري* (ت124هـ-741م)

ارتبط الزهري بعلاقات مع الأمويين بعد عام (82هـ)[3] حيث قربه الأمويون منهم، فمنحه عبد الملك بن مروان الأموال، وأمره بالتفرغ للدراسة[4] وعينه سليمان بن عبد الملك مستشاراً له في بعض أمور الدولة، كما أصبح سميراً للخليفة عمر بن عبد العزيز[5]، واستقضاه الخليفة يزيد بن عبد الملك[6]، وقربه هشام بن عبد الملك منه، وجعله مؤدباً لأولاده، لأولاده، وقد قام الزهري بهذا العمل نظراً لما كان يتوقعه لهم أو لبعضهم من ولاية أمور الأمة وقيادتها. كما كُلِف بمهمة تدوين حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لحفظه من الضياع والتزوير[7] وقيل أن الذي كلفه بذلك هو عمر بن عبد العزيز[8].

---

(1) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص308. ابن الجوزي، سيرة، ص139.

(2) ابن حجر، تهذيب، ج3، ص266.

*الزهري: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الزهري، أحد الفقهاء والمحدثين، والأعلام التابعين بالمدينة، روى عنه عدد من كبار الأئمة، كان أعلم أهل المدينة وأفقههم، قال عنه عمر بن عبد العزيز لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري، استقر في دمشق وكان مقرباً من الأمويين. أنظر: ابن الجوزي، صفة، م2، ص(136– 139). ابن خلكان، وفيات، ج4، ص(177–179). الذهبي، تذكرة، ج1، ص(108–113). أنظر أيضاً: ملحم، المؤرخون، ص(22–24). الضاري، الإمام، ص(43–44).

(3) البسوي، المعرفة، ج1، ص 626. أنظر: ملحم، المؤرخون، ص22.

(4) ابن خلكان، ج4، ص178. الذهبي، تاريخ، ج8، ص(229–232).

(5) الذهبي، تذكرة، ج1، ص109.

(6) ابن سعد، الطبقات، ج2، ص162. ابن خلكان، وفيات، ج4، ص178.

(7) البسوي، المعرفة، ج1، ص637. الأصفهاني، حلية، ج3، ص(336–362).

(8) الذهبي، تذكرة، ج1، ص109.

ونظراً لعلاقته القوية بالأمويين فقد إتهم الزهري من قبل البعض مثل جولدتسهير بوضع الأحاديث التي تتفق وأهواء الأمويين[1] حيث اتخذ من قوله: "كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين"[2] دليلاً على استعداده لتنفيذ رغبات السلطة.

إلا أن الملاحظ أن علاقات الزهري الجيدة بالأمويين، ومبايعته لخلفائهم لم تمنعه من توجيه بعض الانتقادات لسياسة الأمويين، حيث كان على استعداد للخروج مع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب على ولاية الوليد بن يزيد[3]، وترى بعض الدراسات الحديثة أن أن موقف الزهري هذا لم يمثل غرضاً سياسياً، وإنما كان بسبب حرصه على الدين والأمة الإسلامية لما عرف عن الوليد من استهتار ومجون[4].

ويمكن القول أن أبرز دور قام به الزهري كان عندما أشار على هشام بن عبد الملك بخلع ولي عهده الوليد بن يزيد، وألح عليه بذلك، نظراً لما شاع عنه من سلوك ينافي ما يجب أن يكون عليه من يتولى أمر الأمة[5].

وكان الزهري يقدح بالوليد في مجالس هشام ويعيبه، ويقول: "لا يحل الله إلا خلعه"[6] وعلى هذا فإن هشام كان في وضع لا يحسد عليه، فهو لا يستطيع أن يعزل الوليد نظراً للعقد الذي عقده له، ولا يسوءه ما يصنع الزهري رجاء أن يؤلب الناس عليه، خاصة وأن ما أشار به الزهري على هشام كان من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باعتباره عالماً من علماء الأمة الذين يقع عليهم عبء القيام بمثل هذا الأمر وذلك لعلاقته بمصلحة الأمة ومستقبلها.

---

(1) Goldzhter , Muslim Studies, VOL 2 , PP. 44– 48

(2) الذهبي، تاريخ، ج8، ص(240–244). أنظر: الضاري، الإمام، ص442.

(3) البلاذري، انساب، ج3، ص239.

(4) عناب، المغازي، ص51. ملحم، المؤرخون، ص16.

(5) الضاري، الإمام، ص445، 449.

(6) ابن سعد، الطبقات، ج3، ص173. الذهبي، تاريخ، ج5، ص140.

وقد تسببت مواقف الزهري هذه في غضب الوليد بن يزيد على الإمام الزهري، وعدائه الشديد والواضح له، فقد كان الوليد يتلهف لو قبض على الزهري ليقتله[1] إلا أن الزهري توفي قبل وفاة هشام بن عبد الملك بأشهر، دون أن يظفر به الوليد.

وبالتالي فقد عكس موقف الزهري من استخلاف الوليد بن يزيد وجهة نظره القائلة بضرورة أن يتصف ولي العهد بالصفات الحسنة ويبتعد عن الفساد والمجون، ولم تكن معارضته نابعة من معارضة ولاية العهد كفكرة، ونموذج سار عليه الأمويون.

[1] الضاري، الإمام الزهري، ص44.

الخاتمة

يستفاد مما تقدم أن نظام ولاية العهد الذي ظهر خلال خلافة الأمـــويين، اســتطاع أن يحافظ على بقاء الخلافة بأيديهم لفترة من الزمن، وان يساعدهم في تأسيس دولـــة ذات طـــابع أموي، إلا انه وبالرغم من الشروط التي وضعها الأمويون لاختيار أولياء عهدهم، ورغـــم أن هذا النظام استطاع أن يحقق لهم الغايات التي من اجلها أوجدوا هذا النظام ولو جزئياً، إضـــافة إلى ما استندوا إليه من الفكر الجبري لتأكيد حقهم في الخلافة ومواجهة خصومهم، إلا أن هـــذا النظام لم يضمن لهم الاستقرار داخل الأسرة الأموية، بل لعب دوراً بارزاً في إشعال الصـــراع الداخلي بين أفراد البيت الأموي على السلطة، بداية بين السفيانيين والمروانيين، ومن ثم بـــين المروانيين أنفسهم بعد أن انتقلت الخلافة إليهم إثر وفاة معاوية الثاني وما نـــتج عـــن نقاشـــات الجابية.

وكان للجهود التي بذلها الخلفاء المروانيون من اجل خلع إخوانهم مـــن ولايـــة العهـــد وتعيين أبنائهم دوراً في اشتداد الصراع داخل البيت الواحد. كما ساهمت عملية تعيـــين اثنـــين لولاية العهد والتي عكست مدى تخوف الأمويين من نشوب الخلاف بين أهل الحل والعقد فـــي حال فراغ منصب الخلافة إلى ازدياد الشقاق والتنافس بين أفراد البيت الأموي، واستمرار هذه الصراعات حتى نهاية الخلافة الأموية وما كان لها من دور في ضعف الدولة ومن ثم سقوطها.

والملاحظ أن نظام ولاية العهد قد أثار الفرق الإسلامية المعارضة والتي رفضت هـــذا النظام واعتبرته غير شرعي، وكان ذلك استمراراً لرفضها لنظام الحكم الأموي. فقـــد رفـــض الشيعة نظام ولاية العهد لأنهم كانوا يقولون بإمامة علي بن أبي طالب وبحصر الخلافـــة فـــي أبنائه، لذلك اعتبروا الأمويين مغتصبين للسلطة، ورفضوا نظام ولاية العهد الذي انبثـــق عـــن الحكم الأموي ايضاً، وخرجوا على الدولة الأموية في العديد من الثورات والتي عكست موقفهم من هذا النظام. وجاء رفض الخوارج لنظام ولاية العهد انسجاماً مع موقفهم القائـــل بضـــرورة الشورى وعدم حصر الخلافة في قريش، حيث اعتبروا أن وصول الأمويين وأولياء عهدهم إلى السلطة لم يأت بطريقة الشورى، وبالتالي لم يؤيدوا هذا النظام وخرجوا عليه في عدة ثـــورات.

وكان رفض المعتزلة لنظام ولاية العهد نابعاً من اعتقادهم أن الأمـــويين اغتصـــبوا الســـلطة وغيروا في شكلها ومضمونها، إضافة إلى اعتقادهم أن الإمام يجب أن يصل إلى السلطة عـــن طريق الشورى والاختيار من الأمة، وقالوا بجواز إمامة كل من قام بالكتاب والســـنة بغـــض النظر أن كان قرشياً أم غير قرشي، ولهذا رفضوا الطريقة التي وصل فيهـــا الأمويـــون إلـــى السلطة وطريقة توريثهم لها.

وكان لعلماء الأمة الإسلامية مواقف متناقضة من نظام ولاية العهد، ففي حين أيد قســـم منهم هذا النظام وبايع لخلفائهم وأولياء عهدهم وخاصة علماء الشام، نجد أن هناك تباينـــاً فـــي مواقف علماء مكة والمدينة والعراق من هذا النظام حيث مال قسم منهم إلى المهادنة وبالتـــالي تأييد نظام ولاية العهد، وذلك حفاظاً على وحدة الجماعة، ولجأ القسم الآخر إلى رفـــض هـــذا النظام وعدم التعامل معه ورفض بيعة أولياء العهد، وكان لكل طرف مبرراته فـــي القبـــول أو الرفض وبالتالي لم يكن عندهم إجماع على هذا النظام.

المصادر والمراجع

1- المصادر:

- القرآن الكريم

الابشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد (ت850هـ): **المستطرف في كل فن مستظرف**، تح سعيد اللحام، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1999.

ابن الأثير، عز الدين علي بن ابي الكرم (ت630هـ): **أسد الغابة في معرفة الصحابة** (7ج) تح علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1994.

الكامل في التاريخ (10م)، دار صادر للطباعة والنشر، (د ط)، بيروت، 1965.

إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء** (11ج)، دار بيروت للطباعة وللنشر، (د ط)، بيروت، 1957.

الأشعري، علي بن إسماعيل (ت330هـ): **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تح محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة، 1969.

الأصبهاني، علي بن الحسين (ت356هـ): **الأغاني** (24ج) تح عبد الكريم العزباوي، مؤسسة جمال للطباعات والنشر، (د ط)، بيروت، (د ت).

مقاتل الطالبين، تح أحمد صقر، دار أحياء الكتب العربية، (د ط)، القاهرة، 1949.

الأصفهاني، أحمد بن عبد الله (ت430هـ): **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** (10م)، دار الكتب العلمية، (د ط)، بيروت، (د ت).

ابن أعثم، أحمد بن محمد (ت314هـ): **الفتوح** (8م)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1986.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ): **التاريخ الكبير** (9م)، دار الفكر، ط1، بيروت، 1987.

صحيح البخاري (6م)، تح قاسم الرفاعي، دار القلم، (د ط)، بيروت، (د ت).

البسنوي، علاء الدين علي دده، **محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر**، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، 1978.

البسوي، يعقوب بن سفيان (ت277هـ): **المعرفة والتاريخ** (3م)، تح أكرم ضياء العمري مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1981.

البغدادي، علي بن أحمد الخطيب (ت463هـ): **تاريخ بغداد** (14م)، المكتبة السلفية،(د ط)، المدينة المنورة، (د ت).

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت429هـ): **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم**، دار الافاق الجديدة، ط4، بيروت، 1980.

البلاذري، أحمد بين يحيى (ت279هـ): **أنساب الأشراف**، تح سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996.

الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ): **صحيح سنن الترمذي** (3م) تح محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليخ، ط1، الرياض، 1988.

ابن تغري بردي، جمال الدين ابو المحاسن (ت874هـ): **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** (16ج) تعليق محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1992.

التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت793هـ): **شرح المقاصد**، (4ج)، تح عبد الرحمن عميره، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1989.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت728هـ): **مجموع الفتاوى** (30م)، مؤسسة الرسالة، (د ط)، بيروت، 1978.

الجاحظ، عمرو بن بحر (ت255هـ): **البيان والتبين** (4ج) تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1960.

رسائل الجاحظ، تح عبد السلام هارون، دار الجليل، ط1، بيروت، 1991.

العثمانية، تح عبد السلام هارون، دار الجليل، ط1، بيروت، 1991.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ): *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*، (18ج) تح محمد بن القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1992.

صفة الصفوة (4م) تح محمود فاخوري، دار المعرفة، ط2، بيروت، 1979.

سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، دار الكتب العلمية، (د ط)، بيروت، 1984.

تلبيس ابليس، دار الكتب العلمية، (د ط)، بيروت، 1983.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت852هـ): **تهذيب التهذيب** (14م)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1984.

تقريب التهذيب (2م) تح عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، (د ط)، بيروت، 1975.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (15م)، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف ومصطفى الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، (د ط)، (د م)، 1978.

ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله (ت656هـ): **شرح نهج البلاغة** (5 م)، تح محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، (د ط)، القاهرة، 1959.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت456هـ): **المحلى** (11ج)، تح لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، (د ط)، بيروت، (د ت).

الفصل في الملل والأهواء والنحل (5ج)، دار المعرفة، ط2، بيروت، 1975.

الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (ت626هـ): **معجم البلدان** (5ج)، دار صادر للطباعة والنشر، (د ط)، بيروت، 1986.

الحميري، نشوان بن سعيد (ت573هـ): **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** (13ج)، تح حسين العمري ومطهر الارياني، دار الفكر، ط1، بيروت، 1999.

ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت241هـ): **فضائل الصحابة** (2ج)، تح وصي الله بن محمد عباس، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1983.

ابن خلدون، عبد الرحمن ولي الدين (ت808هـ): **تاريخ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (8ج)، دار الفكر، ط2، بيروت، (د ت).

المقدمة (3ج)، تح عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط3، القاهرة، (د ت).

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** (8م) تح إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، 1978.

الخياط، عبد الرحيم بن محمد (ت310هـ): **الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد**، مكتبة الدار العربية للكتاب، (د ط)، القاهرة، 1993.

ابن دقماق، إبراهيم بن محمد (ت809هـ): **الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين**، تح سعيد عبد الفتاح عاشور، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى، (د ط)،السعودية، (د ت).

الديار بكري، حسين بن محمد بن الحسن (ت966هـ): **تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس** (2ج) مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، (د ط)، بيروت، 1977.

الدينوري، أحمد بن داود، (ت282هـ): **الأخبار الطوال**، تح عبد المنعم عامر، مكتبة المثنى، (دط)، بغداد، (د ت).

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748هـ): **تذكرة الحفاظ** (4م)، دار إحياء التراث، ط4، بيروت، 1957.

دول الإسلام، تح فهيم شلتوت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ط)، بيروت، 1974.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (37م)، تح عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، 1990.

سير أعلام النبلاء (25ج)، تح حسين الأسد، مؤسسة الرسالة، ط7، بيروت، 1990.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال (3م)، تح علي البجاوي، دار المعرفة، (د ط)، بيروت، (د ت).

الرافعي، أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ): **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المطبعة الاميرية، ط7، القاهرة، 1928.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت230هـ): **الطبقات الكبرى** (9م) دار صادر، (د ط)، بيروت 1985.

ابن سلام، القاسم بن سلام (ت224هـ): **النسب**، تح مريم خير الدرع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، (د م)، 1989.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): **تاريخ الخلفاء**، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجليل، (د ط)، بيروت، (د ت).

الدر المنثور في التفسير بالمأثور (8م) دار الفكر، (د ط)، بيروت، 1983.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت548هـ): **الملل والنحل**، تح عبد العزيز الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاه، (د ط)، القاهرة، (د ت).

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1255هـ): **نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخبار** (5ج)، دار الجليل، (د ط)، بيروت، 1973.

الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ): **تاريخ الرسل والأنبياء والملوك** (11ج)، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1962.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن (15م)، دار الفكر، (د ط)، بيروت، 1988.

ابن الطقطقى، محمد بن علي بن طباطبا (ت709هـ): **الفخري في الأداب السلطانية والدول الإسلامية**، مراجعة محمد عوض وعلي الجارم، مطبعة المعارف، (د ط)، مصر، 1923.

العاصمي، عبد الملك بن حسين (ت1111هـ): **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي** (4ج)، تح أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998.

العامري، يحيى بن أبي بكر (ت893هـ): **الرياض المستطابه**، ضبط وتصحيح عمر الديراوي مكتبة المعارف، (د ط)، بيروت، 1979.

ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت257هـ): **سيرة عمر بن عبد العزيز**، تح أحمد عبيد، دار العلم للملايين، (د ط)، بيروت، 1967.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت348هـ): **العقد الفريد** (7م)، تح عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1987.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت571هـ): **تاريخ مدينة دمشق** (37ج)، تح سكينة الشهابي، نشر المجلس العلمي، ط1، دمشق، 1984.

تهذيب تاريخ دمشق الكبير (7ج) هذبه ورتبه عبد القادر بدران، دار المسيرة، ط2، بيروت، 1979.

العصفري، خليفه بن خياط (240هـ): **التاريخ** (2ج)، تح اكرم ضياء العمري، دار القلم، ط2، دمشق، 1977.

الطبقات، تح اكرم ضياء العمري، دار طيبه للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 1982.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي أحمد بن محمد (ت1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** (8ج) دار المسيرة، ط2، بيروت، 1979.

الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد (ت832هـ): **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تح محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998.

ابي الفداء، عماد الدين اسماعيل (ت732هـ): **المختصر في أخبار البشر** (4ج) المطبعة الحسينية، ط1، القاهرة، 1907.

الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ): **تنوير المقباس من تفسير ابن عباس**، دار الفكر، (د ط)، بيروت، (د ت).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ): **عيون الاخبار** (2ج)، تح محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، (د ط)، بيروت، (د ت).

المعارف، دار إحياء التراث، ط2، بيروت، 1970.

القرطبي، محمد بن أحمد الانصاري (ت671هـ): **الجامع لاحكام القرآن** (15ج)، دار إحياء التراث العربي، (د ط)، بيروت، 1966.

القرماني، أحمد بن يوسف (ت1019هـ): **اخبار الدول وآثار الاول في التاريخ** (3ج)، عالم الكتب، (د ط)، بيروت، (د ت).

القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت821هـ): **مآثر الانافة في معالم الخلافة** (3ج)، تح عبد الستار فراج، وزارة الارشاد والانباء، (د ط)، الكويت، 1964.

صبح الأعشى في صناعة الانشاء (14ج)، المطبعة الاميرية، (د ط)، القاهرة، 1933.

الكتبي، صلاح الدين محمد بن شاكر، (ت764هـ): **عيون التواريخ**، تح حسام الدين القدسي، مكتبة النهضة المصرية، (د ط)، القاهرة، (د ت).

فوات الوفيات والذيل عليها (5م)، تح إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، 1973.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت774هـ): **البداية والنهاية** (14ج)، تح احمد ابو ملحم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، (د ت).

الكليني، محمد بن يعقوب (ت328هـ): **الاصول في الكافي**، تح عبد البر الغفاري، دار التعارف، ط4، (د م)، 1980.

الكندي، بهاء الدين محمد بن يوسف (ت731هـ): **السلوك في طبقات العلماء والملوك**، تح محمد علي الحوالي، مكتبة الارشاد، ط1، صنعاء، 1993.

الماوردي، علي بن محمد (ت450هـ): **الاحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1985.

المجلسي، محمد بن باقر (ت1111هـ): **بحار الانوار** (110ج)، دار احياء التراث، ط3، بيروت، 1983.

مجهول، مؤلف من القرن الثالث الهجري، **أخبار الدولة العباسية**، تح عبد العزيز الدوري، دار الطليعة، ط2، بيروت، 1997.

مجهول، مؤلف من القرن الثالث الهجري، **الامامة والسياسة**، تح محمد طه الزيني، مؤسسة الحلبي للطباعة والنشر، ط2، القاهرة، 1997.

مجهول، مؤلف من القرن الرابع الهجري، **العيون والحدائق في اخبار الحقائق من خلافة الوليد بن عبد الملك الى خلافة المعتصم**، مكتبة المثنى، (د ط)، بغداد، (د ت).

المزي، جمال الدين يوسف (ت742هـ): **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** (24ج)، تح أحمد علي عبيد وحسن آغا، دار الفكر، (د ط)، بيروت، 1994.

المسعودي، علي بن الحسين (ت346هـ): مروج **الذهب ومعادن الجوهر** (4ج)، الشركة العالمية، للكتاب، ط2، بيروت، 1990.

التنبيه والاشراف، دار التراث، (د ط)، بيروت، 1968.

مسلم (الامام)، مسلم بن الحجاج القشيري (ت261هـ): **الجامع الصحيح** (18م) دار المعرفة ط1، بيروت، (د ت).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الانصاري (ت711هـ): **لسان العرب** (18م)، دار احياء التراث، بيروت، 1993.

المنقري، نصر بن مزاحم (ت212هـ): **وقعة صفين**، تح عبد السلام هارون، دار الجليل، ط3، بيروت، 1990.

المودودي، ابو الاعلى (ت1399هـ): **الخلافة والملك**، تعريب احمد ادريس، دار القلم، ط1، الكويت، 1978.

النوبختي، الحسن بن موسى (ت310هـ): **فرق الشيعة**، تح هملتون ريتر، مطبعة الدولة، ط1، استنبول، 1931.

النووي، محمد بن شرف الدين الدمشقي (ت676هـ): **تهذيب الاسماء واللغات** (4ج)، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط)، بيروت، 1996.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ): **نهاية الارب في فنون الادب**،(31م)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط1، القاهرة، (د ت).

ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن ايوب (ت218هـ): **السيرة النبوية** (4ج)، تح سهيل زكار، دار الفكر، ط1، دمشق، 1992.

الهيتمي، احمد بن شهاب الدين (ت974هـ): **الفتاوى الحديثة**، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د ط)، بيروت، (د ت).

الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983.

الهيثمي، نور الدين علي بن ابي بكر (ت807هـ): **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** (10ج)، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، 1967.

ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت749هـ): **تتمة المختصر في اخبار البشر، المعروف بتاريخ ابن الوردي** (2ج)، المطبعة الحيدرية، ط2، النجف، 1969.

وكيع، محمد بن خلف (ت306هـ): **اخبار القضاة** (3ج)، عالم الكتب، (د ط)، بيروت، (د ت).

اليافعي، عبد الله بن أسعد (ت768هـ): **مرآه الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان** (4ج)، مؤسسة الأعلمي، ط2، بيروت، 1970.

اليعقوبي، احمد بن جعفر بن وهب (ت292هـ): **تاريخ اليعقوبي** (2م)، دار صادر للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1960.

2- المراجع:

الابياري، ابراهيم، **معاوية الرجل الذي أنشأ دولة**، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د ط)، القاهرة، (د ت).

اسماعيل، محمود، **الحركات السرية في الاسلام**، دار القلم، (د ط)، بيروت، 1973.

أمين أحمد، **ضحى الإسلام**، (3ج) مطبعة الاعتماد، د ط، القاهرة، (د ت).

فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، ط10، بيروت، 1969.

الأمين، محسن، **اعيان الشيعة**، تح، حسن الامين، دار التعارف، (د ط)، بيروت، 1986.

البدري، عبد العزيز، **الإسلام بين العلماء والحكام**، المكتبة العلمية، (د ط)، المدينة المنورة، 1966.

البرغوثي، عبد اللطيف، **الاحزاب السياسية في العهد الأموي**، مؤسسة الاسوار، ط1، عكا، 1992.

البستاني، عبد الله، **الوافي**– معجم وسيط اللغة العربية، مكتبة لبنان، (د ط)، بيروت، 1990.

بيضون، ابراهيم، **تكون الاتجاهات السياسية في الاسلام الاول، دار** اقرأ، ط2، بيروت، 1986.

تاريخ بلاد الشام– اشكالية الموقع والدور في العصور الاسلامية، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1997.

تامر، عارف، **الامامة في الإسلام**، دار الكتاب العربي، (د ط)، بيروت، (د ت).

جعيط، هشام، **الفتنة، جدلية الدين والسياسة في الاسلام المبكر**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 1995.

حسن، ابراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، دار الجليل، ط4، بيروت، 1996.

حسن، علي ابراهيم، **التاريخ الاسلامي العام**، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، 1972.

حمادة، محمد ماهر، **دراسة وثقيه للتاريخ الإسلامي ومصادره من عهد بني أمية حتى الفتح العثماني لسورية ومصر**، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1988.

الوثائق السياسية والادارية العائدة للعصر الأموي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1974.

حمور، عرفات محمد، **اسواق العرب**، دار الشورى، (د ط)، بيروت، 1979.

الخالدي، محمود، **قواعد نظام الحكم في الإسلام**، مكتبة المحتسب، ط2، (د م)، 1932.

الخربوطلي، علي حسين، **10 ثورات في الإسلام**، دار الاداب، ط2، بيروت، 1978.

الخضري، محمد، **تاريخ الأمم الإسلامية– الدولة الأموية**، دار الفكر اللبناني، ط1، بيـــروت، 1994.

خليفات، عوض، **نشأة الحركة الاباضية**، نشر بتعضيد من اتحاد المـــؤرخين العـــرب، (د ط)، عمان، 1978.

ابو خليل، شوقي، **الحضارة العربية الإسلامية وموجز عن الحضـــارات الســـابقة**، دار الفكـــر المعاصر، ط1، بيروت، 1994.

دبوس، صلاح الدين، **الخليفة توليته وعزله**، مكتبة الثقافة الجامعيـــة، (د ط)، الاســـكندرية (د ت).

دحلان، احمد، **الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية**، المكتبة التجاريـــة الكبـــرى، (د ط)، القاهرة، 1935.

الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، دار المشرق، ط3، بيروت، 1984.

ديرانية، اكرم، **الحكم والادارة في الإسلام**، دار الشروق، ط1، جدة، 1979.

ابو الرب، هاني، **محاضرات في تاريخ الخلفاء الراشدين**، دار فلسطين للنشر، (د ط)، القدس، 1990.

فلسطين في صدر الإسلام، بيت المقدس للنشر والتوزيع، (ط1)، عمان، 2002.

الرفاعي، انور، **النظم الإسلامية**، دار الفكر، (د ط)، دمشق، 1973م.

الزركلي، **الاعلام** (8م)، دار العلم للملايين، ط6، بيروت، 1984.

ابو زهرة، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، مكتبة الاداب ومطبعتها، (د ط)، القاهرة، (د ت).

سالم، عبد الرحمن، **التاريخ السياسي للمعتزلة حتى نهاية القرن الثالث الهجري**، دار الثقافـــة للنشر والتوزيع، (د ط)، القاهرة، 1989.

سحاب، فكتور، **ايلاف قريش–رحلة الشتاء والصيف**، المركز الثقافي العربي، ط1، بيـــروت، 1992.

شاخت، جوزيف، **تراث الإسلام**، ترجمة محمد السمهوري، تح شاكر مصطفى، عـالم الكتـب، ط3، الكويت، 1998.

شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي**، المكتب الإسلامي، ط7، بيروت، 1991.

شراب، محمد، **المدينة النبوية، فجر الإسلام والعصـر الراشـدي**، دار القلـم، ط1، دمشـق، 1994.

شرف، محمد جلال، **خصائص الفكر السياسي في الإسلام**، دار الجامعات، (د ط)، الاسكندرية، 1975.

الشريف، أحمد ابراهيم، **مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول**، دار الفكر العربـي، ط2، القاهرة، 1965.

شمس الدين، محمد مهدي، **نظام الحكم والادارة في الإسـلام**، المؤسسـة الدوليـة للدراسـات والنشر، ط4، بيروت، 1995.

الشيباني، محمد عبد الهادي، **مواقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية**، دار البيارق، ط1، المدينة المنورة، 1417هـ.

صادق، حسن، **جذور الفتنة في الفرق الإسلامية**، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 1993.

الصمد، حمد، **نظم الحكم في عهد الخلفاء الراشدين**، المؤسسة الجامعية للدراسـات والنشـر والتوزيع، ط1، بيروت، 1994.

الضاري، حارث، **الإمام الزهري وأثره في السنة**، منشورات مكتبة بسام، (د ط)، الموصـل، 1985.

طلس، محمد أسعد، **تاريخ بني أمية في المشرق والمغرب مع مـوجز تـاريخ الأنـدلس**، دار الأندلس، ط1، بيروت، 1958.

الطيباوي، عبد اللطيف، **محاضرات في تاريخ العـرب والإسـلام**، دار الأنـدلس، ط2، (د م)، 1979.

عاقل، نبيه، **تاريخ العرب القديم وعهد الرسول**، دار الفكر، ط3، (د م)، 1975.

خلافة بني أمية، (د ن)، (د ط)، دمشق، 1972.

العاملي، جعفر، **دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام**، مركز جواد للطباعة، ط3، بيروت، 1993.

عبد الباقي، محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، مطبعة دار الكتب المصرية، (د ط)، القاهرة، (د ت).

العش، يوسف، **الدولة الأموية**، مطبعة جامعة دمشق، (د ط)، دمشق، 1965.

العشماوي، محمد سعيد، **الخلافة الإسلامية**، سينا للنشر، ط2، القاهرة، 1992.

عطوان، حسين، **الشورى في العصر الأموي**، دار الجليل، ط1، بيروت، 1990.

الوليد بن يزيد، عرض ونقد، دار الجليل، (د ط)، بيروت، 1981.

الأمويون والخلافة، دار الجليل، ط1، بيروت، 1986.

الفقهاء والخلافة، دار الجليل، ط1، بيروت، 1991.

علي، جواد، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (10ج)، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1977.

عمارة، محمد، **الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1977.

المعتزلة والثورة، دار الهلال، (د ط)، (د م)، 1984.

تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق، (د ط)، بيروت، 1991.

العمري، أكرم، **السيرة النبوية الصحيحة**، مطبعة العبيكان، ط2، الرياض، 1996.

عيسى، رياض، **النزاع بين أفراد البيت الأموي ودوره في سقوط الخلافة الأموية**، دار حسان للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 1985.

فلوتن، فان، **السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أمية**، ترجمة حسن إبـــراهيم ومحمد زكي ابراهيم، (د ن)، (د ط)، القاهرة، 1933.

فلهاوزن، يوليوس، **أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام (الخوارج والشيعة)**، ترجمة عبد الرحمن بدري، وكالة المطبوعات، ط2، الكويت، 1978.

الكاتب، أحمد، **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الـــى ولايـــة الفقيـــه**، (د م)، ط2، عمان، 1997.

محمد، نبيله، **تاريخ الدولة العربية**، دار المعرفة الجامعية، (د ط)، القاهرة، 1999.

المظفر، محمد رضا، **عقائد الإمامية**، مطبعة النجاح، ط2، القاهرة، 1961.

معروف، ناجي، **اصالة الحضارة العربية**، دار الثقافة العربية، ط3، بيروت، 1975.

معروف، نايف، **الخوارج في العصر الأموي**، دار الطليعة، ط3، بيروت، 1986.

معيطه، أحمد، **الإسلام الخوارجي**، دار الحوار للطباعة والنشر، ط1، اللازقية، 2000.

المغربي، علي عبد الفتاح، **الفرق الكلامية الإسلامية**، دار التوفيق، ط1، القاهرة، 1986.

مغنيه، محمد، **الشيعه في الميزان**، دار الشروق، (د ط)، بيروت، (د ت).

ملحم، عدنان، **المؤرخون العرب والفتنة الكبرى**، دار الطليعة، ط2، بيروت، 2001.

مهران، محمد، **الامامة وأهل البيت**، دار النهضة العربية، (د ط)، بيروت، 1995.

مهنا، عبد الأمير، **أخبار المصلوبين وقصص المعذبين في العصرين الأموي والعباســـي**، دار الفكر، ط1، بيروت، 1990.

ابو النصر، عمر، **الخوارج في الإسلام**، دار المعارف، (د ط)، بيروت، 1956.

نعمه، عبد المحسن، **لمحات عن الثورات في صدر الإسلام**، (د ن)، ط1، (د م)، 1998.

هيكل، محمد، **عثمان بن عفان بين الخلافة والملك**، مصر العربيـــة للنشـــر والتوزيـــع، ط1، القاهرة، (د ت).

الوائلي، كريم، **الخطاب النقدي عند المعتزلة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1997.

الوكيل، محمد، **الأمويون بين الشرق والغرب** –دراسة وصفية وتحليلية للدولة الأموية، دار القلم، ط1، دمشق، .1995

3- المقالات

البطاينة، محمد ضيف الله، **في الإدارة والحكم ايام بني أمية**، مجلة التاريخ العربي، العدد الرابع، الدار البيضاء، 1997.

جودة، جمال، **الخلافة في صدر الإسلام**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد (18) العدد الأول، نابلس- فلسطين، 2004.

الامة والجماعة في صدر الإسلام، مجلة جامعة الأزهر، المجلد (6) العدد الأول، غزة – فلسطين، 2003.

دور الامة في تنصيب الخليفة في صدر الإسلام، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الامارات العربية المتحدة، مجلد (15) العدد الأول، 2003.

الفتنة الاولى وتغير نظام الحكم في دولة الخلافة، معهد الدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2001.

درادكه، صالح، **ايلاف قريش-ملاحظات حول عوامل السيادة المكية قبل الإسلام**، مجلة دراسات تاريخية- جامعة دمشق، العدد (17)، دمشق، 1984.

دكسن، عبد الأمير **الإنقسامات في البيت الأموي وأثرها في نهاية الخلافة الأموية في بلاد الشام**، مجلة المؤرخ العربي، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العدد (47)، بغداد، 1994.

الديلمي، وائل، **قبيلة كلب ودورها في التاريخ العربي حتى نهاية العهد الأموي**، مجلة المؤرخ العربي، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العدد(49)، بغداد، 1995.

عباس، إحسان، **عبد الملك بن مروان ودوره في ثقافة عصره**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد (13)، العدد الأول، عمان، 1986.

4- الرسائل الجامعية:

جرار، عبد الرؤوف، **فرقة الازارقة وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية (37هـ-78هـ/ 657م-697م)**، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1999.

جعارة، عمر، **الصلح والعنوة لدى عامر الشعبي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 1997.

الطل، عثمان، **مفهوم الجماعة في صدر الإسلام**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين، 1997.

عناب، محمد هيثم، **المغازي النبوية عند ابن شهاب الزهري**، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، 1992.

عودة، حسن، **الولاية الشرعية الخاصة**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين، 1997.

القدومي، مروان، **السياسة الإدارية في عهد عمر بن عبد العزيز**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بن سعود، الرياض، 1982.

كاتبي، غيداء خزنه، **الرده**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الاردنية، عمان، 1979.

5- الموسوعات:

البستاني، بطرس، **موسوعة الحضارة العربية**، (11ج)، (د ط)، (د م)، دار كلمات للنشر، 1995.

الحفني، عبد المنعم، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والحركات الإسلامية**، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.

السامرائي، حسام الدين، **موسوعة الزاد للعلوم والتكنولوجيا**، (9 ج)، تعريب بهيج حوشي، برشلونه، 1995

الشلبي، أحمد، **موسوعة التاريخ الإسلامي**، (21ج)، ط6، القاهرة، مكتبة النهضة المصـــرية، 1982.

عبد اللطيف، عبد الشافي، **موسوعة سفير للتاريخ الاسلامي**، (10ج)، (د ط)، القاهرة، شركة سفير للطباعة والنشر، 1996.

غربال، محمد شفيق، **الموسوعة العربية الميســرة**، (2م)، (د ط) القــاهرة، الــدار القوميــة للطباعات والنشر، 1965.

الموسوعة الفقهية (36ج)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1970.

دائرة المعارف الإسلامية (32ج) مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط2، 1998.

- المراجع الأجنبية:

Crone, P. and Hinds, M. "**God's Caliph \ Religious Authority in the first centuries of Islam**" Cambridge University Press, 1986.

Goldziher, I**, "Muslim Studies"**, London, 1967.

Muir, W, "**The Caliphate**", Beirut, 1963.

Watt, M, "**Mohammed at Madina**:, oxford, 1959.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Succession During The Umayyad Period (41-132A.H / 661-750 A.C)

Prepared by
Wajeeh Lutfi Taleb Thouqan

Supervised by
Prof. Jamal Judeh

Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Degree of Master in History, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2005

Succession During the Umayyad Period
(41-132 A.H. / 661 – 750 A.C)
Prepared by
Wajeeh Lutfi Taleb Thouqan
Supervised by
Prof. Jamal Judeh

Abstract

This study deals with the succession during the Umayyad period and the efforts made by the Umayyads to reach a method that ensured transference of authority from a caliph to his successor peacefully. Because of the non-presence of a clear constitution of authority transference in the pre-Umayyad period that witnessed the events of the first ordeal, and the murder of Othman, the third caliph, and the disagreement of selecting a caliph, and the lack of census of selecting the Caliph Ali, in addition to the efforts made by the Umayyads to establish a pure Umayyad state that nobody could dispute.

The study discussed the prophet style of governance that attributed its legitimacy from the revelation and pledge of allegiance. It also discussed the caliphate subject including its literary and conventional meanings and in the Holy Quran. It also discussed the connotations of this term which sometimes denoted deputy of God and at other times deputy of the Messenger (PBUH). It also dealt with caliphate during the period of the Orthodox caliphs. The methods by which the Orthodox caliphs took over power were diverse. Abu Bakr took power as a result of the discussions that took place in the shack. On the other hand, Omar came to power by Abu Bakr's appointment for him to become his successor. Omar, in turn, nominated consultative council of 6 members who elected Othman

to become the third caliph. However, Ali took over the caliphate as a result of selection that took place in special circumstances dictated by the ordeal. As a result, he lost the census on his caliphate when Muawiya claimed his right of the caliphate, demanding to take revenge for Othman's murder. As a result of these unfortunate events, Ali was assassinated, Al-Hasan abdicated the caliphate for the benefit of Muawiya. In this way, the Umayyad governance started.

The study discussed the concept of custodianship and succession both literarily and conventionally, in addition to the purposes and the stipulation of succession founded by the Umayyads. The efforts made by Muawiya to obtain the pledge of allegiance for his son, Yazeed, were fruitful despite the severe objection of Hijaz since the people of Hijaz opposed the idea of transferring the center of authority from their state to another place. They attempted to conserve the political role of their state which deteriorated after moving the caliphate center to Damascus.

The success of Muawiya in taking pledge of allegiance to his son, Yazeed, started the Umayyads' inheritance of authority through the Sufiani dynasty that ended when Muawiya, the second abdicated the Caliphate. Since then, the caliphate was transferred to the Marwani dynasty.

The Marwanians tried to enhance the system of succession. The caliph appointed two successors, an event that led to struggle between the caliphs who more than often attempted to dispose of their brothers to appoint their sons. In effect, struggle and competition took place within

the same family. The Umayyads were busy in their internal conflicts which led to the deterioration of the state.

The study discussed the attitudes of the Islamic movements that oppose the succession notion. The positions of the Shiites, the Dissidents, and the Solitaries regarding the Umayyad caliphate and the succession notion were discussed. The Shiites considered that the Caliphate is a divine position that cannot be selected by people. They considered it as the prophet's legacy and Prophet Mohammad (PBUH) appointed Ali as his successor. Consequently, they regarded the Umayyad caliphate as illegitimate. They refused the idea of succession brought about by the Umayyads. Therefore, they rebelled against them whenever they had the chance.

The Dissidents called for free selection of the caliph. They did not stipulate that the caliph should from Quraish. On the contrary, they believed that he could be an Arab or of any race or ethnic group. They considered that the succession system was illegal and so they believed that the Umayyads seized the authority by force. Therefore, they reveled against them in many cases.

The Solitaries regarded that the caliphate was essential and it could be taken by anyone provided it is based on the Holy Quran and the Method of the Messenger (PBUH). They regarded the Umayyad caliphate as illegitimate. They also rejected the succession system because it contradicts the system of consultation and selection.

The study also investigated the positions of the religious scholars of the nation regarding the idea of succession. They were influenced by the political circumstances. There were three main groups of the religious scholars. The first group supported the Umayyad caliphate, another opposed it, and the third called for conserving the unity of the nation.